عمرو عبد العاطي

أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



قرطبة للنشر **الرقمي**

أمن الطاقة

في السياسة الخارجية الأميركية

عمر عبد العاطي

دراسات

السياسات ودراسة للأبحاث العربي المركز إعداد – النشر أثناء الفهرسة
عمرو ،العاطي عبد
.العاطي عبد الأميركية/عمرو الخارجية السياسة في الطاقة أمن
223 ص. : ايض. ؛ 24 سم.
ISBN "Paper version": 978-614-445-005-5
الأمريكية المتحدة الولايات - القومي الأمن .1 الأمريكية المتحدة الولايات .2
القومي الأمن .4 دولي قانون - الطاقة .3 2001- - الخارجية العلاقات -
العنوان .أ .21 القرن - تاريخ - الأمريكية المتحدة الولايات -
333.790973

بالإنكليزية العنوان
Energy Security in US Foreign Policy
by Amr Abdulati

عن بالضرورة تعبّر لا الكتاب هذا في الواردة الآراء
السياسات ودراسة للأبحاث العربي المركز يتبناها اتجاهات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

66 منطقة ـ 826 :رقم شارع
قطر ـ الدوحة ـ 10277 :ب .ص ،الدفنة ـ الدبلوماسية المنطقة
00974 - 44831651 :فاكس 00974 ـ 44199777 :هاتف
174 الصيفي بناية ـ تقلا سليم شارع ـ شهاب فؤاد الجنرال جادة
لبنان ـ 1107 2180 بيروت ـ الصلح رياض ـ 11 ـ 4965 :ب .ص
00961 ـ 1 991837 ـ 8 ـ 9 :هاتف
beirutoffice@dohainstitute.org :الإلكتروني البريد
www.dohainstitute.org :الإلكتروني الموقع

الأولى الطبعة
2014 أيلول/سبتمبر ،بيروت



الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

إهداء

إلى عائلتي

من كان دعاؤهم سر نجاحي، وحنانهم بلسم جراحي، ومن في أحضانهم عرفت معنى الحياة والنجاح... شريكة حياتي «نورهان» صاحبة القلب الطيب والعطاء الغامر التي كانت - ولمّا تزل - نعم المعين والرفيق.

موجز الكتاب

تحتل مصادر الطاقة عمومًا، والنفط خصوصًا؛ أهمية متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، ولا سيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة. فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي - باستثناء روسيا - تُعاني نقصًا في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي)؛ ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلّبات الاستهلاك المحلي. ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة - بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في ظل تنافس القوى الصاعدة، في مقدمها الصين والهند، فضلًا عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالندرة مع تزايد الاستهلاك العالمي؛ احتلت قضية «أمن الطاقة» للدول الصناعية الكبرى أهمية متعاظمة مع مرور الوقت.

مع أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 أصبح مفهوم «أمن الطاقة» أحد أولويات الأمن القومي الأميركي، وأمسى تهديد مصادر إمدادات الطاقة للولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ تهديدًا للأمن والمصالح الأميركية، وأضحت قضية «أمن الطاقة» الأميركي قضية تتقدم أجندة مرشحي الانتخابات الرئاسية؛ رغبة منهم في تأمين حاجات الولايات المتحدة من مصادر الطاقة، وإشباع متطلّبات مجتمعها الصناعي الكبير بمشتقاتها المختلفة.

بدأ رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون منذ أزمة حظر النفط العربي يعتبرون الحصول على النفط الخارجي قضية أمن قومي؛ ما دفعهم إلى اعتبار حماية مصادر الطاقة الخارجية مكوّنًا من مكوّنات الاستراتيجية العسكرية الأميركية. ما دفع الرئيس جيمي كارتر (1977-1981) إلى أن يعلن في خطابه عن حالة الاتحاد في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير 1980 أن أي محاولة من القوى الخارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستمثل تهديدًا للمصلحة الأميركية، ما يستدعي التدخل بقوة لحماية المصلحة الأميركية، وبالتالي حماية الدول الخليجية من أي تدخل خارجي.

مع العمل الأميركي لضمان أمن وتدفق إمدادات الطاقة من الخارج، حاولت الولايات المتحدة - أكثر من أي دولة صناعية أخرى مستوردة

للطاقة - تطوير بدائل الطاقة المتجددة، وإحلالها محل النفط، والعمل على استقلالية الطاقة الأميركية والتنقيب عن النفط في السواحل الأميركية، وهي بدائل كانت محل اهتمام إدارة الرئيس باراك أوباما أكثر من أي رئيس أميركي سابق. ففي مقدمة استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 ركزت هذه الإدارة على تطوير الطاقة النظيفة لتكون مصدر الإمداد للصناعات الجديدة، ولتقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي بزيادة الاستثمارات التي تُضَخ في قطاع الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتقليل الاعتماد على النفط في تسيير الحياة الأميركية وتنويع مصادر الطاقة والمورّدين.

بيد أن الزخم السياسي والدعم المالي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن الأخير في الأراضي والسواحل الأميركية، وتصاعد الحديث عن استقلالية الطاقة الأميركية مع توقعات تقرير آفاق الطاقة لعام 2030 بارتفاع احتياطيات الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخريين، وتوقعات أن يفوق الإنتاج الأميركي عددًا من الدول المنتجة حاليًّا، سيُبقي الولايات المتحدة بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لعدد من الأسباب؛ من بينها أن الإنتاج الأميركي لن يوفي بحاجاتها من الطاقة التي هي في تزايد يومي، إلى جانب أسباب فنية ومالية تتعلق بسهولة استخراج النفط الخارجي، وقلة تكلفته مقارنة بتكلفة استخراجه من الأراضي والسواحل الأميركية والرغبة الأميركية في الاحتفاظ باحتياطياتها من النفط والغاز الصخريين تحسبًا لأي تطورات مستقبلية تُهدد الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي مستقبلًا.

في ظل استمرار الاعتماد الأميركي على الخارج لتوفير حاجاتها من مصادر الطاقة، يتزايد تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، إذ كلما زاد اعتماد الدولة على الخارج في تلبية حاجاتها من الطاقة زاد سعيها إلى تسخير سياساتها الخارجية واستخدام الأدوات كلها وتنويع مجالات التحرك في سياساتها الخارجية بما يضمن تحقيق أمن الطاقة بها، حتى لو تطلّب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية وتطويعها بما يخدم هذا الهدف.

أولًا: «أمن الطاقة» المفهوم والإشكاليات

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم «أمن الطاقة» الذي أضحى مؤخرًا مصطلحًا واسعًا متعدد الأبعاد وينطوي على

جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة؛ لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموّها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو وتعزيز المكانة الدولية.

دخل إلى مفهوم أمن الطاقة مجموعة من التطورات والتغييرات المواكبة للتطورات الدولية والتغييرات في وجهتي نظر الدول المستهلكة والمنتجة للطاقة عن المفهوم الذي كان في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته معنيًّا فحسب بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط، ولا سيما بعد أزمتي 1973 و1979. وكان هذا المفهوم ذا نظرة ضيقة تركز على إمدادات الطاقة، لكنه أضحى مع نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات، مفهومًا ذا معنى أكثر شمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تُعرقِل إمداداتها، مثل: العمليات الإرهابية التي أصبحت إحدى المهددات لأمن الطاقة العالمي وللدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، وكذا البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة وإمداداتها، وتنظيم سوق الطاقة العالمي، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة، إذ إن تركيز الجزء الأكبر من مفهوم «أمن الطاقة» على المخاوف في شأن إنتاج النفط والغاز الطبيعي والكمية المعروضة منهما في سوق الطاقة العالمية، وعلى الأبعاد الخارجية لسياسة الطاقة؛ لا يعني اختزال المفهوم في أمن إمدادات النفط والغاز الطبيعي؛ لأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة لا يقل أهمية في تعزيز أمن الطاقة للدول، ويثير هواجس تتعلق بالمفهوم أيضًا. وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية موارد النفط والغاز الطبيعي بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي تجعل هاتين السلعتين المصدر الرئيس للمنافسات والتوترات والأزمات السياسية، وحتى الصراعات المرتبطة بالطاقة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

سيكون للأهمية المتزايدة لقضايا أمن الطاقة عدد من الارتدادات الجيوسياسية، حيث سيؤدي التركيز العالمي على أمن الطاقة إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للمناطق الاستراتيجية الغنية بالطاقة (باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي) كلها. وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط لن تظل هي المنطقة الاستراتيجية الوحيدة في منظومة أمن الطاقة العالمي والتي تسيطر على الاهتمام العالمي، بل ستنافسها دول في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، بوصفها مناطق يمكن أن تشهد توترات

وصراعات محتملة في العقود القادمة.

ثانيًا: أمن الطاقة والسياسة الخارجية الأميركية بين بوش وأوباما

رأت إدارتا بوش ومن بعدها إدارة أوباما أن الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأميركي سيجعل الإدارة الأميركية خاضعة لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي الطاقة التي تعارض المصالح الأميركية. لذا تبنّت الإدارتان هدف تحقيق أمن الطاقة الأميركية اعتمادًا على شقين: الأول داخلي: يركز على الاستثمار في الطاقة البديلة المتجددة والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في أميركا. والثاني خارجي: يركز على تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة عمومًا ومن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتنوّع مصادر الطاقة الأميركية، وتأمين مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وطرق إمداداتها. لكن التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة في عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وتولي مسؤولين ذوي صلات قوية بكبرى شركات الطاقة الأميركية بإدارة الرئيس بوش؛ دفع الإدارة إلى إعطاء أهمية للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأميركي. الأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية خلال فترتَيْ رئاسة بوش.

كان لتوجهات وخلفيات أعضاء الإدارة الأميركية أيام بوش (الابن) ومدى ارتباطهم بشبكة علاقات بعمالقة صناعة الطاقة في الولايات المتحدة؛ تأثير في التصور الأميركي لأمن الطاقة. ولم يشهد التاريخ الأميركي تداخلًا في المصالح بين الإدارة الأميركية ومجمع اللوبي النفطي مثل الذي شهدته إدارتا بوش، خصوصًا الأولى منها، حيث تولّى عدد من المرتبطين بعلاقات باللوبي النفطي مناصب عليا في إدارتي بوش. ويؤثر اللوبي النفطي الأميركي في صنّاع القرار الأميركي من خلال تبرعاتهم للمرشحين، سواء لانتخابات الرئاسة أم الكونغرس، وهذا ما بدا جليًّا إبان الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 2000. ومع بداية فترة رئاسة أوباما في كانون الثاني/يناير 2009 شهد دور اللوبي النفطي تراجعًا، الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية للرئيسين لتحقيق أمن الطاقة الأميركي وصونه.

استغلت إدارة بوش حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وما تبعها للدمج بين هدفي الحرب على الإرهاب وتحقيق أمن الطاقة الأميركي؛ فكان كثير من التحركات الأميركية لمحاربة التنظيمات الإرهابية يحمل في طيّاته هدف الحفاظ على الإمدادات الخارجية من الطاقة إلى الولايات

المتحدة. فأصبح من الصعوبة بمكان التفريق بين التحركات الأميركية لمحاربة الإرهاب وهدف تحقيق أمن الطاقة الأميركية خارجيًّا. فالحرب الأميركية على أفغانستان (تشرين الأول/أكتوبر 2001) لم تكن تستهدف القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة فحسب، لكن لتدعيم الوجود العسكري الأميركي في منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة من القارة الآسيوية إلى السوق العالمية. فضلًا عن أن الحرب الأميركية على العراق (آذار/مارس 2003) كانت تهدف - وإن لم تعلن إدارة الرئيس الأميركي بوش صراحة - إلى ضمان السيطرة الأميركية على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي وتحكّم السيطرة الأميركية باحتياطياته.

فرضت تلك الحوادث ضغطًا على صنّاع القرار الأميركي لاستقلالية الطاقة الأميركية عن منطقة الخليج العربي، والبحث عن بدائل للمنطقة لتوريد مصادر الطاقة إلى الولايات المتحدة، والاهتمام أكثر بقضايا الطاقة المتجددة، مع تصاعد الحديث عن أن الدول الخليجية تستخدم عوائد النفط في دعم المنظمات الإرهابية وارتفاع تكلفة التأمين الأميركي لمنابع النفط وخطوط الإمداد من دول المنطقة إلى السوق العالمية في وقت تمر فيه الولايات المتحدة بأزمة اقتصادية ومالية منذ منتصف عام 2008، الأمر الذي دفع الرئيس أوباما إلى تقليل الإنفاق على الدفاع وتقليل الانتشار والانخراط الأميركي في الصراعات الدولية، إلا تلك التي تهدد الولايات المتحدة بصورة جلية وقوية.

إلى جانب استخدام إدارة بوش (الابن) القوة العسكرية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية الأميركية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة، وكذا المنشآت وإمدادات الطاقة إلى السوق العالمية عمومًا، وإلى الأسواق الأميركية خصوصًا؛ فإنها تبنّت سياسة خارجية ناشطة هدفت بصورة رئيسة إلى التوجه نحو مناطق جديدة ذات وفرة في مصادر الطاقة كبديل من المناطق التقليدية مثل منطقة الخليج العربي التي كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة، لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأميركي على الطاقة المستخرجة من تلك المنطقة. لذا توجّهت الولايات المتحدة إلى الدول الأفريقية ذات الوفرة من الاحتياطيات النفطية، وكذا إلى منطقة بحر قزوين. وقامت أيضًا بتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة، مع نشاط دبلوماسي لحل النزاعات والصراعات التي من شأنها تهديد إنتاج هذه الدول من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والدول المستهلكة للطاقة بصورة رئيسة.

يواجه كثير من مناطق الطاقة التقليدية ذات الوفرة النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة مشكلة تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة كبديل من منطقة الخليج العربي، مثل منطقة حوض بحر قزوين التي ينظر إليها المسؤولون الأميركيون باعتبارها منطقة واعدة وخليجًا عربيًا جديدًا، ونيجيريا وأنغولا اللتان تُعدّان المصدرين الواعدين مستقبلًا في أفريقيا؛ تحديات جمّة تؤثر في إمداداته من الطاقة إلى السوق العالمية، وبالتبعية إلى الولايات المتحدة. وتتنوّع تلك التحديات بين سياسية تتمثل بوجود أنظمة حكم غير ديمقراطية تُفاوض الولايات المتحدة الأميركية على النفط مقابل الحفاظ على أنظمتها السلطوية في تحدٍّ واضح للقيم والمبادئ الأميركية في الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى التعاون مع تلك الأنظمة من أجل مصالحها، ما يجرها إلى الصراعات السياسية التي تشهدها تلك الدول، وهذا يجعل شعوب تلك الدول تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها سندًا جشعًا للدكتاتورية، لا حاملة لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًا. وهناك تحديات أمنية تتمثل في الصراع في شأن الحدود، وكثير من الدول ذات الوفرة النفطية بينها وبين دول الجوار صراعات حدودية، حيث ليس هناك اتفاق على الحدود المرسومة، إلى جانب الحركات الانفصالية والصراعات الإثنية.

مع تولي الرئيس أوباما رئاسة الولايات المتحدة غاب تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية لأربعة أسباب مقارنة بفترتي بوش:

- السبب الأول: معارضة أوباما سياسات بوش الخارجية، ومعارضته التدخلات العسكرية خارجيًا، خصوصًا الحرب على العراق التي يعتبرها حربًا اختيارية «حرب ضرورة» كان على الولايات المتحدة خوضها، وأنه كان لها تأثير كبير في الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي؛ لذا دعا إلى سحب القوات الأميركية المقاتلة خارجيًا من العراق وأفغانستان منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض.

- السبب الثاني: أنه خلال فترة أوباما الأولى (2008-2012) لم يحدث أن تعرّضت مصادر وإمدادات الطاقة الأميركية الخارجية لأي تهديد يفرض عليها التدخل لحماية أمن الطاقة الأميركي.

- السبب الثالث: تركيز إدارة أوباما على الشق الداخلي لأمن الطاقة الأميركي، أي على زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي والسواحل الأميركية. وفي حقيقة الأمر؛ حققت إدارته نجاحات في هذا الشأن، ليتراجع تأثير أمن الطاقة في السياسة

الخارجية الأميركية، مع تقليل الاعتماد الأميركي على الطاقة المستوردة لتزايد إنتاجها واحتياطياتها من الغاز والنفط الصخريين خلال العقود القادمة، بحسب توقعات تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030.

- السبب الرابع: اعتماد إدارة أوباما في تحقيق أمن الطاقة الأميركية خارجيًا على تحركات سلفه بوش، حيث لم يَسْعَ أوباما إلى زيادتها، لكن إدارته استفادت من تحركات إدارة بوش الخارجية خلال فترتيها لتحقيق أمن الطاقة الأميركي.

ثالثًا: النفط الصخري واستقلالية الطاقة الأميركية

مع التوقعات بزيادة احتياطيات وإنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بدأ يتصاعد الحديث داخل الولايات المتحدة عن أن يكون النفط الصخري بديلًا من النفط التقليدي المستورد خارجيًا. وانصب جل الاهتمام الأميركي على إمكان تحقيق الولايات المتحدة استقلالية الطاقة الأميركية، ومن ثم تحرير سياساتها في الشرق الأوسط من ابتزاز الدول النفطية، ما يعني إنهاء الحاجة إلى توفير غطاء أمني لهذه الدول، والحماية لناقلات النفط في أثناء مرورها بمضيق هرمز، وكذا الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي، حيث يُجمِع عدد ليس بقليل من الخبراء في مجال الطاقة أن اكتشافات الغاز والنفط الصخريين داخل الولايات المتحدة الأميركية ستغير الوضع السائد حاليًا في سوق الطاقة العالمية؛ لتوجه المستثمرين الباحثين عن الربح في مجال الطاقة إلى قطاع النفط والغاز الطبيعي في أميركا الشمالية، وهو ما سيكون له تأثيرات عالمية.

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح دولة مصدّرة صافية للنفط في عام 2035. وفي عام 2040 يمكن أن تشكل صافي صادرات النفط الخام نحو 7.6 في المئة من الاستهلاك الأميركي. ويتوقع تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030 أن يرتفع معدل إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى نحو 5 ملايين برميل يوميًا في عام 2030. وتشير توقعات إلى أن الولايات المتحدة سوف تتجاوز روسيا باعتبارها أكبر منتج للغاز في العالم في عام 2015، كما ستتفوق على السعودية باعتبارها أكبر منتج للنفط في عام 2020، وسوف تحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في عام 2030.

دفعت هذه التوقعات كثيرين داخل الولايات المتحدة إلى التفاؤل «المفرط» في إمكان تحقيقها استقلالية في أمن الطاقة الخاص بها، وتقليل

«الإدمان» الأميركي على النفط الخليجي، ووقف وارداتها النفطية من الخارج ومن منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص. ونُشر الكثير من المقالات والدراسات بهذا الخصوص، مفادها أن السياسة الأميركية الشرق الأوسطية ستتحرر من عبء كبير، ومن غض الطرف الأميركي عن سياسات دول وأنظمة سلطوية ودكتاتورية في المنطقة مقابل النفط الذي يخدم المصلحة والأمن القومي الأميركيين. وهناك رأي داخل الولايات المتحدة يقلل من تأثير الثروة الأميركية من الوقود الصخري في مكانة الخليج العربي، وصعوبة تحقيق الولايات المتحدة استقلالية أمن الطاقة الخاص بها عن منطقة الخليج العربي، حيث ستبقى الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط الخام ولن يتمكن الإنتاج الأميركي من تغطية الحاجات المتزايدة من الطاقة، ما يدفعها إلى الاستيراد من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلي وحاجاتها.

في حقيقة الأمر تستطيع الولايات المتحدة تقليل اعتمادها على نفط منطقة الخليج العربي باستنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة، لكنها باعتبارها دولة كبرى تتبنّى المحافظة على احتياطي وافٍ للمستقبل، خصوصًا أن إنتاج النفط الأجنبي أقل تكلفة، فضلًا عن أن احتياطيات النفط الخليجي أكثر بكثير مما تتوافر لدى بلدان أخرى قد تعتمد عليها الولايات المتحدة بديلًا من النفط الخليجي، ولا سيما في وقت الأزمات، لكون الدول الخليجية لديها طاقة إنتاجية لا تتوافر لدى الدول النفطية الأخرى التي تنتج بأقصى طاقتها كلما كان ذلك ممكنًا من أجل جني أي أرباح مُمكنة.

رابعًا: هل نفط بحر قزوين بديلٌ من نفط الخليج العربي؟

أثار التوجه الأميركي إلى منطقة بحر قزوين تساؤلًا داخل الأوساط الأميركية والعربية: إلى أي مدى يمكن أن تحل منطقة بحر قزوين محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في تلبية حاجاتها من الطاقة؟

في إطار دراسة توجهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين يتضح أن هذه السياسة تجاه منطقة بحر قزوين تأتي في إطار الاهتمام الأميركي بتنوّع إمدادات الولايات المتحدة من الطاقة، لكنه لم يكن الهدف الوحيد، حيث كانت تسعى إلى احتواء روسيا وإيران وإضعاف الهيمنة والسيطرة الروسية على هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي التي كانت جزءًا منها لمدة طويلة. وإن فرضية أن تحل منطقة بحر قزوين - التي تحدث عنها عدد من المسؤولين الأميركيين خلال فترة بوش (الابن)

على أنها خليجٌ ثانٍ - محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة فرضية غير صحيحة ويصعب تحقيقها لعدد من الأسباب التي يأتي في مقدمها: استقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج قياسًا إلى منطقة حوض بحر قزوين، وسهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة (الإنتاج) إلى السوق الدولية قياسًا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة، وارتفاع تكلفة استخراج النفط من منطقة بحر قزوين مقارنة بتكلفة استخراجه من منطقة الخليج العربي، وتعدد الجهد الذي تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية؛ حيث تسعى الدول الخليجية جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية.

على الرغم من تفاوت التقديرات في شأن احتياطيات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتًا كبيرًا لاختلاف المصادر المقدرة؛ يوضح كثير من تلك الأرقام صعوبة توقع وجود منافسة بين المنطقتين في سوق الطاقة العالمية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة لا تهتم الاهتمام الكافي بزيادة الإنتاج من منطقة بحر قزوين باعتبارها وسيلة لتقليل وجودها الأمني المكلف في منطقة الخليج، وأن أي التزامات أمنية في منطقة بحر قزوين للحصول على النفط منها إلى الأسواق العالمية ستكون بمنزلة إضافة وليست بديلًا من التزاماتها تجاه دول الخليج العربي التي تُمثل ثقلًا مهمًا جدًا في سوق الطاقة العالمية، على الرغم من المحاولات السياسية وفي أحيان أخرى الاقتصادية المطالِبة بتحييد هذا الثقل.

لذا، ستكون منطقة الخليج العربي المورد الرئيس للنفط إلى الولايات المتحدة والسوق العالمية طوال عقود القرن الحالي على مستويي الإنتاج والاحتياطي العالمي، وبات أمن الطاقة الأميركي أكثر ارتباطًا بمنطقة الخليج وليس بعيدًا منها كما كان يُتوقَّع داخل الولايات المتحدة وخارجها. لذا الحديث عن خليج عربي آخر في منطقة بحر قزوين ليس إلا فرضية غير صحيحة.

خامسًا: الطاقة والقيم الأميركية أيهما تختار الولايات المتحدة؟

في ظل صعوبة واستحالة استقلالية الطاقة الأميركية، وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة؛ يقترح عدد من الخبراء والمحللين الأميركيين أن على الولايات المتحدة الاستمرار في استيراد الطاقة من الخارج، لكن تلك المرة بشروط أميركية ترفض أي شروط أخرى في شكل

التزامات دبلوماسية كانت أم أمنية عند شراء النفط من الخارج، وأن تكون سياسات الطاقة الأميركية مقيّدة بالقيم والمبادئ الأميركية في ضوء المصالح طويلة الأمد التي تقوم على رفض التضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل مع الأنظمة الاستبدادية.

في حقيقة الأمر، هذه المطالب مثالية إلى أبعد حد، حيث لا تستطيع الولايات المتحدة التضحية بمصالحها المتمثلة باستيراد النفط الخارجي من دول بعينها لأن أنظمتها سلطوية تنتهك حقوق الإنسان، أو أنها ستضغط على الأنظمة التي تستورد منها الطاقة لاحترام حقوق الإنسان، وتبني القيم الديمقراطية، نظرًا إلى تدخل قوى وجماعات مؤثرة داخل الولايات المتحدة في عملية صنع القرار الأميركي - الذي هو معقد ومتشابك عند صوغه - خصوصًا اللوبي النفطي والمجمع الصناعي العسكري اللذين تتلاقى مصالحهما في استمرارية التعاون الأميركي مع تلك الدول، واستمرار الاعتماد الأميركي على النفط المستورد خارجيًا. فضلًا عن مثالية إعلاء الولايات المتحدة من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضحية بأمن الطاقة الوطني الذي سيؤثر في الداخل الأميركي وقوتها الاقتصادية، خصوصًا في ظل التنافس الدولي من القوى الدولية الصاعدة - في مقدمها الصين - للسيطرة على مصادر الطاقة خارجيًا من أجل ثورتها الاقتصادية والتنموية التي تمكّنها من القيام بدور فاعل ومؤثر في المسرح الدولي، ومنافسة الولايات المتحدة على المكانة والدور عالميًّا.

في ظل صعوبة تعويض الحاجات النفطية الأميركية المتزايدة من مصادر داخلية أميركية وتنامي الرغبة في تقليل الاعتماد على الطاقة الخارجية لارتفاع تكلفتها أميركيًا، يتمثل الحل في خفض الاستهلاك الأميركي من النفط المستورد، وهنا تُطرح استراتيجية أميركية من أربعة عناصر رئيسة تتمثل بـ: تحسين كفاية وقود المركبات المتوافرة في الأسواق الأميركية وإدخال وقود غير نفطي (خصوصًا الإيثانول) للمحركات الموجودة، وإدخال أشكال جديدة ومحسنة لتسيير السيارات خصوصًا المحركات الهجينة والخلايا التي تعمل بقدرة الهيدروجين، وأخيرًا الاستخدام الواسع للنقل الجماعي.

مقدمة

تحتل مصادر الطاقة عمومًا والنفط خصوصًا أهمية كبيرة لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن المنصرم، لا لكونها شريان الحياة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الكبرى فحسب، لكن لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، ولا سيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وتوزيع مصادر الطاقة وبنيتهما، إذ تعاني الدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي - باستثناء روسيا - نقصًا في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي)؛ ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلّبات الاستهلاك المحلي. ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية - بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية في ظل تنافس القوى الصاعدة، وفي مقدمها الصين والهند، فضلًا عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالنُدرة مع تزايد الاستهلاك العالمي؛ احتلت قضية «أمن الطاقة» للدول الصناعية الكبرى أهمية متعاظمة مع مرور الوقت.

أضحى مفهوم «أمن الطاقة» أحد أولويات الأمن القومي الأميركي منذ أزمة حظر النفط العربي في عام 1973، وأمسى تهديد مصادر إمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ تهديدًا للأمن والمصالح الأميركية لا يقل عن مهاجمة الأراضي الأميركية، وأضحت قضية أمن الطاقة الأميركي قضية تتقدم برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية منذ ذلك التاريخ؛ رغبة منهم في تأمين حاجات الولايات المتحدة من مصادر الطاقة وإشباع متطلبات مجتمعها الصناعي الكبير بمشتقاتها المختلفة.

لهذا، ركزت آخر ثلاث استراتيجيات للأمن القومي الأميركي لأعوام 2002 و2006 و2010 على أهمية سعي الإدارات الأميركية نحو تعزيز أمن الطاقة الأميركي من خلال العمل مع حلفائها وشركائها التجاريين والدول المنتجة للطاقة وذات الثقل في سوق الطاقة الدولية لتوسيع مصادر إمدادات الطاقة الدولية وأنواعها، وتحدثت الوثائق الثلاث عن أن الاعتماد الأميركي على الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي) المستورد من الخارج يُعرّض الاقتصاد والأمن القومي الأميركي لخطر في حال توقف الإمدادات، واستخدام الدول المنتجة مورد الطاقة باعتبارها أداةً للضغط السياسي على الولايات

المتحدة؛ لذا أضحى أمن الطاقة الأميركي والحصول على النفط الخارجي قضية أمن قومي مع نظرة الرؤساء الأميركيين إلى النفط الأجنبي من منظور الأمن القومي؛ ما دفعهم إلى اعتبار حماية مصادر الطاقة الخارجية مكوّنًا من مكوّنات الاستراتيجية العسكرية الأميركية.

في محاولة لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج في ظل تزايد الاستهلاك الأميركي والتنافس الدولي على مصادر الطاقة التي تتسم بالمحدودية والندرة في الوقت ذاته؛ ومع تحوّل الصراع الدولي على مصادر الطاقة إلى عسكري، حاولت الولايات المتحدة - أكثر من أي دولة صناعية أخرى مستوردة للطاقة - تطوير بدائل الطاقة المتجددة، وإحلالها محل النفط، وتحقيق استقلالية الطاقة الأميركية، والتنقيب عن النفط في السواحل الأميركية. وهذه بدائل كانت محل اهتمام إدارة الرئيس باراك أوباما أكثر من أي رئيس أميركي سابق بما لا ينفي استمرار الخطط الأميركية والجهد لضمان أمن إمدادات الطاقة من الخارج وتدفقها.

في مقدمة استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 ركزت إدارة أوباما على تطوير الطاقة النظيفة لتكون مصدر الإمداد للصناعات الجديدة. ولتقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي عملت الإدارة على زيادة الاستثمارات التي تُضخ في قطاع الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية، وتقليل الاعتماد على النفط في تسيير الحياة الأميركية، وتنويع مصادر الطاقة والموردين.

على الرغم من الزخم السياسي والدعم المالي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن الأخير في الأراضي والسواحل الأميركية، وتصاعد الحديث عن استقلالية الطاقة الأميركية مع توقعات تقرير آفاق الطاقة لعام 2030 بارتفاع احتياطيات الولايات المتحدة من النفط الصخري والغاز الصخري، وتوقعاته بأن يفوق الإنتاج الأميركي عددًا من الدول المنتجة حاليًّا؛ ستظل الولايات المتحدة الأميركية بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لعدد من الأسباب؛ من بينها أن الإنتاج الأميركي لن يفي بحاجات الولايات المتحدة من الطاقة التي هي في تزايد يومي، إلى جانب أسباب فنية ومالية تتعلق بسهولة استخراج النفط الخارجي، وقلة تكلفته مقارنة مع تكلفة استخراجه من الأراضي والسواحل الأميركية. وفي ظل استمرار الاعتماد الأميركي على الخارج لتوفير الحاجات من مصادر الطاقة، يتزايد تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية. فكلما زاد اعتماد الدولة على الخارج في تلبية حاجاتها من الطاقة زاد سعيها إلى تسخير سياساتها الخارجية

واستخدام الأدوات كلها وتنويع مجالات التحرك في سياساتها الخارجية بما يضمن تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، حتى لو تطلّب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية، وتطويعها بما يخدم هذا الهدف.

من هذا المنطلق يسعى الكتاب إلى دراسة تأثير الحاجة الأميركية المتزايدة إلى توفير حاجاتها من مصادر الطاقة التقليدية بصورة كافية وآمنة لمواكبة نموّها الاقتصادي الذي يُعد أحد مصادر قوتها عالميًّا في السياسة الخارجية الأميركية، وكذلك حدود هذا التأثير خلال إدارتي الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش (2000-2008) والفترة الأولى للرئيس أوباما (2008-2012). مع التركيز على منطقة بحر قزوين كدراسة حالة لتوضيح مدى تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية تجاه إحدى مناطق الإنتاج الواعدة التي قال عنها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في عام 1998 عندما كان رئيسًا لشركة هاليبرتون: «إن منطقة بحر قزوين منطقة نفطية واعدة تنمو بسرعة كبيرة للتحول إلى منطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة؛ لأن الغاز والنفط فيها لا يخضعان لسيطرة منظمة «أوبك»». ويركز الكتاب أيضًا على تأثير أمن الطاقة الأميركي في السياسة الخارجية الأميركية بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001؛ لِما لها من تأثير في أدوات السياسة الخارجية الأميركية ودوائرها خلال إدارتي بوش التي عملت على «عسكرة» السياسة الخارجية الأميركية، والفترة الأولى لأوباما.

استغلت إدارة بوش وأقطابها من المحافظين الجدد بشقيه الديني والسياسي تلك الحوادث وما تبِعها للدمج بين هدفي الحرب على الإرهاب وتحقيق أمن الطاقة الأميركي؛ فحمل الكثير من التحركات الأميركية خلال الفترة بين عامي 2001 و2008 لمحاربة التنظيمات الإرهابية في طياته هدف الحفاظ على الإمدادات الخارجية من الطاقة إلى الولايات المتحدة. لذا أصبح من الصعوبة التفريق بين التحركات الأميركية لمحاربة الإرهاب وهدف تحقيق أمن الطاقة الأميركي خارجيًا. فالحرب الأميركية على أفغانستان (تشرين الأول/أكتوبر 2001) لم تكن تستهدف القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة فحسب، بل تدعيم الوجود العسكري الأميركي في منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة من القارة الآسيوية إلى السوق الدولية. فضلًا عن أن الحرب الأميركية على العراق (آذار/مارس 2003) كانت تهدف - وإن لم تعلن إدارة بوش صراحة - إلى ضمان السيطرة الأميركية على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي، وتُحكِم سيطرتها على احتياطياته.

فرضت حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما تبعها من تطورات وتغييرات في منطقة الشرق الأوسط ضغطًا على صانع القرار الأميركي لاستقلالية الطاقة الأميركية عن منطقة الخليج العربي، والبحث عن بدائل للمنطقة لتوريد مصادر الطاقة إلى الولايات المتحدة - وإن كانت المناطق الواعدة التي تسعى إليها الولايات ليست آمنه ومستقرة وحالها حال منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط - والاهتمام أكثر بقضايا الطاقة المتجددة، مع تصاعد الحديث عن أن الدول الخليجية تستخدم عوائد النفط في دعم المنظمات الإرهابية، وارتفاع تكلفة التأمين الأميركي لمنابع النفط وخطوط الإمداد من دول المنطقة إلى السوق الدولية في وقت تمر فيه الولايات المتحدة الأميركية بأزمة اقتصادية ومالية منذ منتصف عام 2008، الأمر الذي دفع أوباما إلى تقليل الإنفاق على الدفاع وتقليل الانتشار والانخراط الأميركي في الصراعات الدولية إلا تلك التي تهدد الولايات المتحدة بصورة جلية وقوية.

في المقابل ركزت إدارة الرئيس «أوباما» على تحقيق أمن الطاقة الأميركية اعتمادًا على الداخل الأميركي بزيادة المخصصات المالية لمشاريع وأبحاث الطاقة المتجددة كبديل من الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، وتشجيع التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي الأميركية، ولا سيما مع تقارير أميركية وعالمية تتحدث عن ارتفاع احتياطيات الولايات المتحدة من الغاز الصخري والنفط الصخري، وارتفاع إنتاجهما على الرغم من تكلفة استخراجهما أميركيًا.

لبحث تأثير مفهوم «أمن الطاقة» في السياسة الخارجية الأميركية يُركّز الكتاب على مفهوم أمن الطاقة في ضوء التطور الحادث في مفهوم الأمن لمواكبته التغيرات والتطورات التي يشهدها النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية.

يُقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول رئيسة، يناقش الفصل الأول مفهوم «أمن الطاقة» في ضوء تطورات مفهوم الأمن، فيركز على التطور في مفهوم الأمن والتعريف بمفهوم أمن الطاقة والتطور الذي طرأ عليه وإشكاليات المفهوم وقضاياه. ويناقش الفصل الثاني تأثير أمن الطاقة الأميركي في السياسة الخارجية الأميركية، مركّزًا على محددات أمن الطاقة الأميركي وسياسات إدارتي الرئيس بوش (الابن) وأوباما الداخلية والخارجية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، وأدوات السياسة الخارجية للإدارتين لتحقيق أمن الطاقة الأميركي. ويُخصّص الفصل الثالث لدراسة الحالة، حيث يناقش التنافس الدولي على موارد بحر

قزوين والسياسة الخارجية الأميركية في منطقة بحر قزوين. ويختم الكتاب بعرض أهم الاستنتاجات التي توصّل إليها البحث.

الفصل الأول:
الإطار النظري
مفهوم «أمن الطاقة» في ضوء تطورات مفهوم «الأمن»

شهد النصف الثاني من القرن العشرين عددًا من التطورات والتحولات والتحديات التي دفعت بدورها إلى إحداث تحول وتغيير في المقاربات التي كانت تتناول بالبحث والدراسة مفهوم «الأمن»، مثله مثل الكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية التي شهدت تطورات وتغييرات خلال تلك الفترة، إذ كان مفهوم «أمن الدولة القومية» هو المسيطر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حين كانت تسيطر المدرسة الواقعية التي أولت أهمية للدول القومية وأمنها، ليشهد مفهوم «الأمن» مرحلة من التطور والتغير مع التطورات والتغييرات الدولية، ليتسع لما هو أبعد من «أمن الدولة القومية» ليضم مفاهيم جديدة مثل: «الأمن الإنساني» و«الأمن المائي» و«الأمن الغذائي» و«الأمن البيئي» و«أمن الطاقة» وغيرها من المفاهيم الأمنية الجديدة التي اصطبغت بصبغة سياسية واجتماعية في الوقت ذاته.

مع التحولات في ميزان القوى الدولي، وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية التي أضحى محورها - ضمن عدد من محاورها - السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها، وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة، لأن مصادر قوة تلك القوى البازغة دوليًا هي اقتصادية في الأساس؛ حيث برزت أهمية مفهوم «أمن الطاقة» وتأثيراته باعتباره محددًا شأنه شأن عدد من المحددات التقليدية الأخرى (الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود) في السياسة الخارجية والدفاعية للدول، ولا سيما للقوى الصناعية الأكثر استهلاكًا للطاقة.

انطلاقًا من أهمية محددة لِـ «أمن الطاقة» في السياسة الخارجية والدفاعية للدول الكبرى، في ضوء أن الصراع المستقبلي بين الدول سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها، يُقسم هذا الفصل في دراسته ماهية «أمن الطاقة» في ضوء التحولات في مفهوم الأمن إلى مبحثين: يناقش المبحث الأول التطور في مفهوم الأمن خلال الحرب الباردة وبعدها، ويتناول التغيير الذي طرأ عليه بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 التي أعادت المفهوم في جزء منه إلى ما كان عليه خلال الفترة التي

سبقت انتهاء الحرب الباردة. أما المبحث الثاني فيتناول ماهية مفهوم «أمن الطاقة» في ضوء نظرة الدول المستهلكة والمنتجة للمفهوم، والتطور الذي طرأ على المفهوم، وذلك تمهيدًا للانتقال في الفصل الثاني إلى دراسة تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية.

أولًا: أبعاد التطور في مفهوم «الأمن»

يتّسم مفهوم الأمن - الذي يُعد أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية - بالتغيير والتطوير، وهو في حقيقته مفهوم متغير غير جامد، شهد توسّعًا في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوّعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، واعتمَد وحدات تحليلية غير الدولة القومية لموضوعه، فضلًا عن تنوّع في مصادر تهديده التي يجب على الوحدة التحليلية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها. فهو مفهوم في حالة حركة دينامية لا تتصف بالجمود والاستاتيكية [1] .

خلال حقبة الحرب الباردة سيطرت نظرة المدرسة الواقعية للأمن على الدراسات الأمنية لأنها قدمت تفسيرًا للحروب ومعوّقات التعاون. ويرجع رواجها إلى التنافس النووي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الذي سيطرت عليه الجوانب العسكرية خلال العقود الأولى من الحرب الباردة [2] ، في ظل سعي كلٍّ واحدة من القوتين العُظميين للسيطرة على الأخرى وفقًا لمنظور المدرسة الواقعية التقليدية الذي عزّزه غياب قوة مركزية دولية عُليا تقلل من حدة الصراع القائم بين الدولتين.

ركزت المدرسة الواقعية التقليدية على الدول القومية باعتبارها وحدة التحليل الرئيسة في ظل نظام دولي فوضوي تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته، ورأى أنصارها غياب سلطة عليا تمارس ضغطًا على الدول لإرغامها على تبني سياسات بعينها. ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافسية النظام الدولي السائد وفوضويته إلا بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق قوة عسكرية تحميها من أي عدوان خارجي [3] . ومن هذا المنطلق كان تركيز الواقعيين على القوة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن [4] . وحصر أنصار المدرسة الواقعية مفهوم الأمن في بقاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها في ظل صراع لا تحكمه إلا قوة الدولة، وفي ظل غياب قوة مركزية دولية تحمي الدول من عدوان إحداها على الأخرى [5] .

يرى منظرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية العسكرية هي قضايا السياسة العليا (Politics High)، وما عداها من القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ هي قضايا السياسة الدنيا (Politics Low). وبناء على هذا الاعتبار تكون حماية الدولة من التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة

الأولويات الاستراتيجية الرئيسة للأمن الدولي [6] . ووفقًا لهذه المدرسة (الواقعية) يقتصر مفهوم الأمن على أمن الدولة (Security State)، وبذلك يجبّ أمن الفرد والجماعة ويحويه. ومفهوم الأمن وفق تلك المدرسة يمكن أن يُختزل في مفهوم البقاء. ويزدهر هذا المفهوم في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب. واتساقًا مع هذا التوجه الساعي إلى الاستحواذ على القوة واستخدامها باعتبارها جوهر الأمن - من وجهة نظر المدرسة الواقعية - تمثل القوة العسكرية تحديدًا محور القوة وأداتها الرئيسة. كما أن السلام - وفقًا للواقعية - ذو محتوى سلبي، إذ لا يتعدى كونه «غيابًا للحرب» . [7]

لكن التحولات التي شهدتها العلاقة بين القطبين الكبيرين في ذلك الوقت (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، والتي قلّصت عدم الأمان النووي وسباق التسلح بينهما، وكانت السبب الرئيس في تضييق مفهوم الأمن وسيطرة المفاهيم الأمنية العسكرية على الدراسات الأمنية خلال العقود الأولى من الحرب الباردة، أدّت إلى تحرير مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من سطوة المدرسة الواقعية التي تُعلي التهديدات العسكرية لتظهر مدارس ونظريات أخرى أعطت أهمية متزايدة للتهديدات غير العسكرية. لذا لم تستمر سيطرة نظرة المدرسة الواقعية التي قصرت مفهوم الأمن العسكري كثيرًا على التطورات والتغييرات في البيئة الدولية مع استقلال العديد من الدول النامية خلال ستينيات القرن المنصرم وسبعينياته؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة القضايا والاهتمامات الدولية التي تختلف في جزء كبير منها عن تلك القضايا التي ركزت عليها المدرسة الواقعية، خصوصًا قضايا التنمية ومساعي القضاء على التخلف وبناء الدولة.

مع تزايد المشكلات والقضايا الأمنية التي طرحتها دول العالم الثالث النامية، وهي في حقيقتها مشكلات غير عسكرية، مثل: بناء الدولة والشرعية السياسية إلى جانب تهديدات ذات بعد عسكري محض؛ تبنّى عدد من الدراسات الأمنية في البلدان النامية صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية ووحدة التراب وبقاء الدولة وإيجاد مناخات اقتصادية للرخاء والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني، محددة تلك الدراسات الأبعادَ الاقتصادية والسكانية والاجتماعية باعتبارها أبرز جوانب الأمن في تلك البلدان، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إعادة صوغ مفهوم الأمن ليشمل التهديدات والأبعاد غير العسكرية [8] .

صاحب تزايد عدد الدول المستقلة حديثًا بروز المنظمات غير الحكومية

ومؤسسات المجتمع الدولي التي أخذ دورها في التزايد على الساحة الدولية باعتبارها فاعلًا دوليًا متميزًا من الدولة، فضلًا عن مساهمتها في قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين، مُحدثة تغيرات في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية [9] .

دحضت هذه التغيرات على الصعيد العالمي عددًا من مقولات الفكر الواقعي باعتبار الدولة هي وحدة التحليل الرئيسة. فأوضحت التغييرات الحادثة في النظام الدولي خلال عقد السبعينيات أن الدولة لم تعد المحور الرئيس في العلاقات الدولية، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى (المؤسسات والمنظمات الدولية) يمكن أن تُؤثر ويفوق تأثيرها تأثير الدولة القومية في العلاقات الدولية [10] .

في ضوء تلك التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي مع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جدد على الساحة الدولية، وتزايد دورهم وقوتهم التأثيرية بما يفوق دور الدولة القومية وتأثيرها، ظهر تيار رافض لتحليلات الفكر الواقعي، لكون الأمر لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرًا عن المفهوم العسكري.

في هذا السياق ظهر كتاب روبرت مكنمارا (McNamara Robert) جوهر الأمن (Security Essence The) في ستينيات القرن العشرين ليؤكد الأبعاد غير العسكرية للأمن، رابطًا التنمية بالأمن. ويرى أن الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، بل هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة [11] . وبذلك يضيف بعدًا جديدًا من أبعاد الأمن يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية من دون التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة، لكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن [12] .

في حقيقة الأمر، لم يكن مكنمارا سبّاقًا في طرح الفكرة الليبرالية للأمن التي تربط بين الأمن والتنمية، بل سبقه ميثاق الأمم المتحدة وفلسفته، حيث قامت هياكل المنظمة ونشاطها على فلسفة شاملة تربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات التنموية. لكن تمثلت الإضافة المهمة لكتاب مكنمارا في تأسيس مفهوم تنموي للأمن. ومن بعده تعددت المساهمات التي ربطت مفهوم الأمن بمفاهيم تنموية مثل الحاجات الأساسية للإنسان ومستوى المعيشة

ونوعية الحياة والتنمية البشرية [13] .
لتفسير التطورات الجديدة التي يشهدها النظام الدولي وعدم قدرة المفهوم الأمني القائم على القوة العسكرية وأمن حدود الدولة القومية الذي تبنّته المدرسة الواقعية على تقديم تفسير لها ظهرت مدارس نظرية تتحدى مقولات المدرسة الواقعية مثل الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة وأبحاث السلام. وتبنت هذه المدرسة (الليبرالية) [14] مفهومًا للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يتعدّاه إلى أبعاد ثقافية واجتماعية لا تقل أهمية عنه [15] . ويرى أنصار هذه المدرسة أن التهديدات قد لا تكون الدولة المستهدفَ الوحيدَ منها، بل ربما تشمل المجتمع الدولي ككل، ولهذا ركّز أنصارُها على مفهوم الأمن الجماعي (Security Collective) الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي [16] . كما أن منشأ مصادر التهديد عند الليبراليين ليس خارجيًا فحسب، بل إنها قد تنشأ من الداخل أيضًا [17] .
يُضاف إلى ذلك أن الخسائر الأميركية والهزيمة العسكرية للحرب الأميركية في فيتنام التي أثارت إشكالية كبرى لدى الباحثين والمتخصصين في الشؤون الأمنية في ذلك الوقت بشأن ما إذا كانت تكلفة الحروب تحقق الأهداف السياسية والاقتصادية منها، ما أعاد التفكير في فرضية المدرسة الواقعية بسيطرة المفهوم العسكري للأمن.
صاحب ذلك أيضًا ما أظهرته أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 من أن هناك تهديدات غير عسكرية يكون تأثيرها وعواقبها أكبر بكثير من التهديدات العسكرية. وخلال تلك الفترة ركز كثير من الدراسات الأمنية على الأبعاد الاقتصادية للأمن وتهديداته، إلى جانب دراسات ركزت على العلاقة التبادلية بين الأمنين العسكري والاقتصادي. وهي كلها دراسات [18] انتهت إلى أن الأمن بمفهومه العسكري ما هو إلا أحد مفاهيم الأمن بمفهومه ومعناه الشامل الأوسع، ولم يعد المفهوم المركزي في ضوء التطورات الحادثة في النظام الدولي.
أدّت التحولات الكبرى كلها التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من انتشار الصراعات الداخلية داخل الدولة القومية وعولمة بعد القضايا مثل البيئة والأمراض والفقر وتعدد التهديدات والتحديات التي تتجاوز الدولة، وكذلك في طبيعتها، حتى وإن مست الجانب العسكري إلا أنه يتعذر معالجتها بالطرائق العسكرية التقليدية، إلى تعقّد مفهوم الأمن؛ حيث تعددت مستوياته ووحداته التحليلية لتشمل الفرد والدولة والنظام

الدولي من جهة، وتشابكت أبعاده من جهة أخرى، فأضحى هناك ارتباط وثيق بين البعد العسكري وغيره من الأبعاد الأخرى (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ)، وأصبح من الصعوبة الفصل بينها. ولم يعد الأمن يقتصر على مهمة حماية حدود الدولة من الهجوم والاعتداء (السلامة الإقليمية للدولة) بل تعداها إلى قضايا اجتماعية وسياسية وبيئية متعددة ومتنوّعة ومهمة في الوقت ذاته.

لم يقتصر التحول على الوحدات التحليلية والقضايا محل التركيز في الدراسات الأمنية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، لكن صاحب تلك الفترة أيضًا تحوّل في طبيعة القوة ذاتها. بمعنى أن القوة لم تعد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعامل العسكري، بل تعدّته إلى التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمعلومات. وأضحت تلك العوامل أحد محددات قوة الدولة، وأي تهديد لها يمثل تهديدًا جليًا لأمن الدولة، التي لا تقل أهمية عن التهديد العسكري الخارجي للدولة من غزو وعدوان عسكريين [19] .

في إطار هذا التطور لمفهوم الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة، وتعميم النظرة الموسعة للأمن ليشمل الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ميَّز باري بوزان بين خمسة أبعاد رئيسة لمفهوم الأمن لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل معًا في شبكة قوية من الترابط، كالآتي [20] :

- الأمن العسكري: يهتم أساسًا بالقدرات الدفاعية والهجومية وبمدركات الدول لنوايا بعضها تجاه بعضها الآخر.
- الأمن السياسي: يعني الاستقرار التنظيمي للدولة ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: يخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي: يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها. وتلك التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.
- الأمن البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني باعتباره عاملًا أساسًا يتوقف عليه النشاط الإنساني.

ترجم تقرير التنمية البشرية لعام 1994 التطور في مفهوم الأمن في ظل المتغيرات الدولية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فعالج (التقرير) عددًا

من التهديدات الأمنية غير العسكرية، مركزًا على مفهوم «الأمن الإنساني» (Security Human) [21] الذي عُني بصون كرامة الإنسان بتلبية احتياجاته المادية والمعنوية وضمان ممارسة حقوقه السياسية وسيادة القانون والحكم الصالح والعدالة الاجتماعية. ولا يتحقق هذا النوع من الأمن بالأدوات العسكرية، بل بغير العسكرية، ويعني الانتقال من الأمن اعتمادًا على القوة العسكرية إلى الأمن الذي يقوم بوساطة التنمية الإنسانية المُستدامة.

مواكبةً للتغيرات الدولية التي أثّرت بدورها في مفهوم الأمن، انطلق تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 تحت عنوان تحديات «أمن الإنسان» في البلدان العربية [22] من الإطار الذي وضعه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن «أمن الإنسان». فتناول التقرير أسباب التراجع في أمن الإنسان العربي التي أرجعها إلى الهشاشة في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة في المنطقة، وافتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الإنسان في المنطقة، وضعفها تجاه التدخل الخارجي.

عرض تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 سبعة أبعاد للأمن الإنساني [23] :

- الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر.
- الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة.
- الأمن الصحي الذي تتهدده أشكال الأمراض.
- الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث والتدهور البيئي ونضوب الموارد.
- الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف.
- الأمن السياسي الذي يتهدده القمع السياسي.
- الأمن الاجتماعي الذي يتهدده النزاع الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي.

في واقع الأمر، لم تقتصر الكتابات والدراسات الأمنية على تلك الأبعاد الخمسة التي تحدث عنها بوزان، ولا السبعة التي تحدث عنها تقرير التنمية البشرية لعام 1994، بل أُضيفت إليها أبعادٌ جديدة أو فصلت في أحد تلك الأبعاد. فأضحت تلك المفاهيم الأمنية الجديدة (أمن الطاقة والأمن المائي والأمن الغذائي... إلخ) محل اهتمام من عدد ليس قليلًا من الدراسات لتداخلها مع المفاهيم الأخرى، وتأثيرها في الأمن القومي للدولة، سواء بالسلب أم بالإيجاب، ما جعلها محل اهتمام عدد من الدول والدراسات الأمنية في الآونة الأخيرة.

على الرغم من التحول الذي طرأ على الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالتركيز على التهديدات غير العسكرية، وتوسيع مفهوم

الأمن ليضم مفاهيم أمنية جديدة، ما زالت هناك دراسات وكتابات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأنصار المدرسة الواقعية تركز على الأمن بمفهومه العسكري على ما عداه من مفاهيم وتهديدات غير أمنية. وهي دراسات وكتابات تنظر إلى الدراسات الأمنية على أنها ظاهرة دراسة الحرب والتهديد واستخدام القوة العسكرية [24] . وجاءت حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 لتدعم فرضية هذا التيار؛ كونها تُمثل انقطاعًا في مسار التطور الليبرالي لمفهوم الأمن؛ إذ استدعت هذه الحوادث الإرهابية، وما تعرّضت له دول عدة من تهديدات وهجمات إرهابية، الكثير من خبرة المفهوم الواقعي للأمن بالاستخدام المكثف للقوة العسكرية والإنفاق العسكري كأحد أدوات السياسة الأمنية - الدفاعية للدول [25] . ووجهت هذه الحوادث أيضًا تحديًا لأصحاب الفكر الليبرالي عمومًا ولأنصار فكرة السلام الديمقراطي (Peace Democratic) خصوصًا الذين كانت تتركز رؤيتهم على تحقيق السلم والأمن الدوليين انطلاقًا من فكرة مفادها أن الديمقراطيات لا تتصارع، ولا تشن الدول الديمقراطية حروبًا ضد دول أخرى نظرًا إلى وجود مؤسسات دولية تقوم نيابة عنها بدراسة قرارات الحرب بصورة مستفيضة [26] .

عقب تلك الحوادث (11/9/2001) ركزت الإدارة الأميركية على البعد العسكري في حربها الدولية التي قادتها على الإرهاب، والتي لم تقتصر على جماعات تراها الولايات المتحدة والدول الغربية منظمات إرهابية، لكنها شملت دولًا لإيوائها منظمات إرهابية. فكانت الحرب الأميركية على أفغانستان (2001) وعلى العراق (2003) بتهمة دعم الدولتين تنظيم القاعدة ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى المعلنة وغير المعلنة.

لكن مع التطورات التي تلت حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر طُعّم هذا المفهوم الواقعي الضيق للأمن ببعض الأبعاد الليبرالية للمفهوم، ما دفع باحثين إلى القول إن الجماعة العلمية في فترة ما بعد حوادث أيلول/سبتمبر ستعيش مع أزمة مفاهيمية في التعامل مع قضايا الأمن [27] . وعلى الرغم من عودة سيطرة المدرسة الواقعية على الدراسات الأمنية بعد هذه الحوادث، داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها، من خلال التركيز على كيفية حماية الأراضي الأميركية ضد أي هجوم إرهابي جديد، إلى جانب التركيز على تعزيز الدفاعات الأميركية لحماية أراضيها، والتحرك الخارجي للقضاء على الإرهاب الدولي، فإن هذا لم يعنِ عدم التركيز على الأبعاد غير العسكرية للأمن، خصوصًا مع تبني المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم

القاعدة استهداف الولايات المتحدة والقوى الغربية ليس بمهاجمة أراضيها كما كان الحال في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بل اقتصاديًا بضرب الاقتصاد الأميركي والغربي في مقتله باستهداف المنشآت النفطية التي تعتمد عليها، واستهداف الإمدادات الأميركية وناقلات النفط الأميركية والغربية، والتي سيكون لها جُل الأثر في الاقتصاد الأميركي والعالمي [28] . الأمر الذي اعتبر كثيرون أنه في حال حدوثه ستكون آثاره الكارثية أكبر بكثير من آثار الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية. لذا اعتبر المحافظون الجدد أن أمن الطاقة الأميركي لا ينفصل عن الأمن القومي الأميركي، بل جعلوه أحد مكوّناته.

مع تراجع قوة التنظيمات الإرهابية بعد الحرب الأميركية على الإرهاب، وتفكيك معظمها - إن لم يكن - كلها، ووقف تهديداتها لأراضي الولايات المتحدة، ومع تزايد تكلفة الحرب الأميركية في أفغانستان والعراق [29] في وقت تمر فيه الولايات المتحدة بأزمة اقتصادية منذ منتصف عام 2008، تراجعت أهمية القوة العسكرية، ليحدث مجددًا تحول إلى المفاهيم الأمنية التي كانت مسيطرة قبل أيلول/سبتمبر 2001. ويُعزّز هذا التحول بداية إدارة أوباما الأولى والثانية بخفض الإنفاق العسكري والمخصصات المالية الدفاعية [30] لتبنّيها سياسة خارجية أقل انخراطًا في مواجهات عسكرية خارجية، وسحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق [31] . وحتى في حال اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية، فإنه يكون بمشاركة المجتمع الدولي لا بهدف تأمين الحدود التي كانت محل تركيز الواقعيين، لكن لأغراض إنسانية أولتها المدرسة الليبرالية أهمية أكثر. وتتجلّى صوَر هذا التحول في سحب إدارة أوباما القوات الأميركية في أفغانستان والعراق والتدخل العسكري الأميركي بمساعدة المجتمع الدولي (بريطانيا وفرنسا) في ليبيا في عام 2011 لأغراض إنسانية [32] .

X سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 (صيف 2008)، ص 10.

X Stephen Walt, «International Relation: One World May Theories,» in: Marc A. Genest, Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relation, 2nd ed. (Belmont, CA: Thomson/Wadsworth, 2004), p. 30.

X لمزيد من التفاصيل عن أفكار وفرضيات المدرسة الواقعية بتنوّعاتها

الفكرية يمكن الرجوع إلى: Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th ed., rev. (New York: Alfred Knopf, 1978), pp. 4-15; Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1979), pp. 103-128; William C. Wohlforth, «Ralism,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, The Oxford Handbook of International Relations (New York: Oxford University Press, 2008), pp. 131-149; Randall L. Schweller, «The Progressiveness of Neoclassical Realism,» in: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, eds., Progress in International Relations Theory: Appraising the Field, BCSIA Studies in International Security (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2003), pp. 311-348, and أحمد محمد أبو زيد، «نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36 (خريف 2012)، ص 49-56.

X Joshua S. Goldstein and Jon C. Pevehouse, International Relations (New York: Longman, 2007), p. 57.

X Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, World Politics: Trend and Transformation (New York: [Wadsworth Pub Co], 1999), p. 27.

X حسن الحاج علي أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي،» في: أحمد بيضون [وآخ.]، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 23 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 253-254.

X لمزيد من التفاصيل عن رؤية كينث والتز (Kenneth Waltz) أحد منظري المدرسة الواقعية للحرب وتحليلها يمكن الرجوع إلى: Kenneth Waltz, «Man, the State and War,» in: Genest, Conflict and Cooperation, pp. 12-27, and أحمد محمد أبو زيد، «كينث والتز: خمسون عامًا من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27 (صيف 2010)، ص 93-109.

X Amitav Acharya, «The Periphery as The Core: The Third World and Security Studies,» Paper Prepared for Presentation at: Strategies in Conflict: Critical Approaches to Security Centre for

International and Strategic Studies, Convened by the Centre for International and Strategic Studies, Toronto, York University, March 1995, Available at: <http://pi.library.yorku.ca/dspace/bitstream/handle/10315/1412/YCI0071.pdf?sequence=1>.

X لمزيد من التفاصيل عن التغير في الفواعل الدولية من الدولة القومية بالمعنى الوستفالي إلى ظهور فواعل دولية جدد من منظمات دولية وإقليمية وشركات متعددة الجنسيات، يمكن الرجوع إلى: John Rourke, International Politics on the World Stage (Boston: McGraw-Hill, 1998), p. 57, and Goldstein and Pevehouse, International Relations, pp. 13-14.

X الحربي، «مفهوم الأمن،» ص 16.

X روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص 125.

X الحربي، «مفهوم الأمن،» ص 17.

X مصطفى علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» في: هدى ميتكيس وصدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص 5.

X لمزيد من التفاصيل عن أفكار وفرضيات المدرسة الليبرالية بتنوعاتها الفكرية يمكن الرجوع إلى: Robert Keohane, After Hegemony: Cooperation and Disorder in the World Political Economy (New Jersey: Princeton University Press, 1984), pp. 49-110; Andrew Moravcsik, «The New Liberalism,» in: Reus-Smit and Snidal, The Oxford Handbook of International Relations, pp. 234-254; Andrew Moravcsik, «Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment,» in: Elman and Elman, eds., Progress in International Relations Theory, pp. 159-204, and أبو زيد، «نظرية العلاقات الدولية،» ص 56-61.

X علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» في: ميتكيس وعابدين، قضايا الأمن في آسيا، ص 6.

X Kegley and Wittkopf, World Politics, p. 25.

X الحربي، «مفهوم الأمن،» ص 27.

X لمزيد من المعلومات عن المفهوم الاقتصادي للأمن وعن الدراسات والكتابات التي تحدثت عنه في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها يمكن الرجوع إلى: Barry Buzan, «Rethinking Security after the Cold War,» Cooperation and Conflict, vol. 32, no. 1 (March 1997) pp. 7-9, and Jonathan Kirshner, «Political Economy in Security Studies after the Cold War,» Cornell University Peace Studies Program, Occasional Paper 20, April 1997.

X عبد النور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،» السياسة الدولية، العدد 160 (نيسان/أبريل 2005)، ص 61.

X Buzan, People, State and Fear, pp. 19-20.

X United Nation Development Program (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimension of Human Security (New York: UNDP, 1994).

X برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

X United Nation Development program (UNDP), Human Development Report 1994, pp. 24-25.

X لمزيد من التفاصيل عن أنصار تلك النظرة وكتاباتهم يمكن الرجوع إلى: Buzan, «Rethinking Security after the Cold War,» p. 10.

X لمزيد من التفاصيل عن عودة سيطرة المفهوم العسكري على الدراسات الأمنية بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على خلفية الحرب الأميركية على الإرهاب، يمكن الرجوع إلى: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies (New York: Cambridge University, 2004), p. 229, and Paul D. Williams, «Security Studies, 9/11 and the Long War on Terror,» in: Alex J. Bellamy [et al.], eds., Security and the War on Terror (London; New York: Routledge, 2008), pp. 9-24.

X John Baylis, «International and Global Security in the Post-Cold War Era,» in: John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, ed., The Globalization of World Politics: An Introduction to

University Oxford :York New) .ed 2nd ,Relations International .263-262 .pp ,(2001 ,Press

X علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» في: ميتكيس وعابدين، قضايا الأمن في آسيا، ص 23.

X نيكول ستراكة، «الجهاد الاقتصادي: تحدٍّ أمني لإمدادات الطاقة العالمية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، العدد 6 (تشرين الأول/أكتوبر 2007)، ص 27.

X تُعد حربا أفغانستان (2001) والعراق (2003) من أكثر الحروب الأميركية تكلفة، حيث تقدر دراسة صادرة عن كلية جون كيندي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد في آذار/مارس 2013 تكلفة الحربين بين 4 و6 تريليونات، ويمكن الرجوع إلى أصل الدراسة: Linda J. Bilmes, «The Spending Wartime How :Afghanistan and Iraq of Legacy Financial «,Budgets Security National Future Constrain Will Decisions of School Kennedy .F John ,School Kennedy Harvard ,006-13 RWP Series Paper Working Research Faculty Government :at Available ,2013 March .https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/citation> .<aspx?PubId=8956&type=WPN

X Michael .E O'Hanlon, «Right-Sizing Defense Budget Cuts,» Washington ,DC Brookings ,Institution ,17/1/2013 Available :at -http://www.brookings.edu/research/papers/2013/01/right-sizing-defense> .<budget-cuts

X Michael .R Gordon and Mark Landler, «Decision on Afghan Troop Levels Calculates Political and Military Interests,» New York ,Times ,12/2/2013 Available :at -http://www.nytimes.com/2013/02/13/us/politics/obama-to-announce> Total Announces Obama Barack» and ,<troops-return.html?_r=0 .21/10/2011 ,Guardian The «,Iraq from troops US of withdrawal -http://www.guardian.co.uk/world/2011/oct/21/obama-us-troops> .<withdrawal-iraq

X Jon Western and Joshua .S Goldstein, «Humanitarian «,Libya to Somalia from Lessons :Age of Comes Intervention

.pp ,(2011 November/December) 6 Issue ,90 .vol ,Affairs Foreign
.59-48

ثانيًا: أبعاد مفهوم «أمن الطاقة» وقضاياه

مفهوم «أمن الطاقة» ليس مفهومًا جديدًا؛ وترجع بداياته إلى قرار وينستون تشرشل الذي يُعد أول من طرح تعريفًا له [33] . ومع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 والثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 التي نتج منها ارتفاع كبير في أسعار النفط، زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالميًا، خصوصًا لدى الولايات المتحدة الأميركية وكبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة عالميًا، وتزايدت أهميته مع تزايد التهديدات الإرهابية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر باستهداف المنشآت النفطية، ولا سيما في منطقة الخليج العربي ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الطاقة الدولية.

أصبح مفهوم «أمن الطاقة» جليًا في استراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، بل إنها أخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي، وبدأت أيضًا بتخصيص ملايين الدولارات للأبحاث والدراسات والمشاريع الخاصة بقضية أمن الطاقة، ووضعها موضع التنفيذ.

بداية، تواجه محاولة إيجاد تعريف محدد لمفهوم «أمن الطاقة» عددًا من الإشكاليات من جهة، وصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه سواء بين الباحثين والدارسين والدول المستهلكة والمنتجة من جهة أخرى؛ لتعدد المقاربات والمنظورات لتناول قضية أمن الطاقة. وهذه سمة الكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية - إن لم يكن كلها. وتتمثل إشكاليات تعريف مفهوم «أمن الطاقة» في ثلاث إشكاليات رئيسة [34] :

- الإشكالية الأولى: ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمفهوم في ظل تبني كل دولة (مستهلكة ومنتجة) تعريفًا خاصًا بها، حتى إن الدولة الواحدة قد تتبنّى تعريفات مختلفة للمفهوم تختلف من فترة إلى أخرى، وما يرتبط بذلك من سياسات خاصة بتحقيق مفهومها لأمن الطاقة. ومع صعوبة التوافق على تعريف، تبرز صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة لضمان تحقيق أمن الطاقة وطنيًا وعالميًا.

- الإشكالية الثانية: قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية في الأساس إلا أن هناك أبعادًا عدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، وتتمثل في الأبعاد السياسية والبيئية والأمنية... إلخ للمفهوم، ما يُضفي قدرًا

كبيرًا من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل والتشابك بين تلك الأبعاد.

- الإشكالية الثالثة: على الرغم من أن مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) سلع اقتصادية تخضع لمقتضيات العرض والطلب بسوق الطاقة العالمية، فإنها ما عادت الحاكم أو المؤثر الوحيد في أسعارها، فهناك جملة من المؤثرات الأخرى.

1- تعريف «أمن الطاقة»

قام مفهوم أمن الطاقة التقليدي باعتباره «أمن المعروض» (Security of Supply) من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة في متناول الجميع. وكان أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حال توافَر لديها مورد للطاقة بصورة آمنة وكافية. وهذا التعريف لمفهوم «أمن الطاقة» دعمه تدخل القوى الكبرى في عدد من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط لضمان تدفّقه.

يفسر تركيز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن المعروض لتجنب أزمات الطاقة (Crisis Energy) التي تعني نقصًا في العرض من الطاقة يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بشكل يُهدّد الأمن القومي والاقتصادي للدولة [35] . فالأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرن العشرين ارتبطت بصورة كبيرة بنقص الإمدادات، ما دعم فكرة أن من شأن تحقيق أمن المعروض من الطاقة تحقيق أمن الطاقة [36] . ويُثير التعريف التقليدي لأمن الطاقة جملة من الإشكاليات والتساؤلات في شأن السعر الملائم، ومن يُحدد هذا السعر، وكيفية الوصول إلى سعر ملائم يُراعي حاجات الدول المنتجة والمستهلكة ومطالبها. فالسعر الملائم لدولة ما لا يتلاءم مع الأخرى، إذ من مصلحة الدول المنتجة زيادة الأسعار التي تنعكس على ميزانيتها واقتصادها القومي، في حين ترغب الدول المستهلكة في سعر منخفض حتى لا تثقل ميزانيتها واقتصادها وارتفاع فاتورة الطاقة والأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق مواطنيها. فالسعران المنخفض والمرتفع لمورد الطاقة يشكلان تهديدًا لأمن الطاقة [37] .

تذهب تحليلات وآراء عدة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة الذي يصب في مصلحة الدول المنتجة ليس في مصلحتها على المدى الطويل؛ حيث إن ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا سوف يؤدي إلى تأثر سوق الطاقة العالمية، ما يعني في نهاية الأمر أن تُبدِّدَ الدولُ المنتجة المكاسبَ الاقتصادية التي

حققتها في المدى القصير من ارتفاع الأسعار، حيث إنها بحسب تقرير للبنك الدولي ستتأثر بالآثار السلبية لارتفاع أسعار الطاقة التي يكون لها جُل الأثر في اقتصادات الدول المستهلكة والاقتصاد الدولي، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تأثر العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة في ظل علاقات اقتصادية وتجارية قائمة على اعتماد اقتصادات الدول المنتجة بصورة شبه كاملة على نظيرها في الدول المستهلكة [38] . وكشفت الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد الأميركي ومن ورائه العالمي في منتصف عام 2008 عن تلك العلاقة التأثيرية التبادلية بين الدول المنتجة والمستهلكة لمورد الطاقة.

من جهة أخرى تُرادف بعض الدراسات والكتابات بين «أمن الطاقة» و«أمن إمدادات الطاقة» (Security Supply Energy) الذي يعني «توافر كمية من الطاقة لمواجهة الحاجات الأساسية للمواطنين، وتحقيق مستوى من التطور المطلوب» [39] .

أدت التغييرات التي شهدتها سوق الطاقة العالمية إلى زيادة حادة في الطلب العالمي على مصادر الطاقة ما أوجد تحديات اقتصادية واستراتيجية جديدة أمام كبرى الدول المستهلكة للطاقة، مع قلة المعروض من السوق العالمية الذي يصاحبه ارتفاع في الأسعار يصاحبه ضعف البنى التحتية في البلدان المنتجة؛ إلى أن أصبح المفهوم التقليدي لأمن الطاقة الذي يُركز على أمن المعروض وأمن الإمدادات فحسب غير فاعل في تفسير أمن الطاقة؛ نظرًا إلى أن أمن العرض والإمدادات صارا لا يشكلان الأساس في استقرار أسواق الطاقة في ظل تداخل عوامل ومحددات أخرى لها كبير الأثر في تهديد مستقبل أمن الطاقة العالمي واستقراره [40] .

ثم أدى التطور في مفهومي «الأمن» و«الطاقة» خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة تختلف بشكل جذري عن المفهوم التقليدي القائم على أمن العرض والإمدادات التي بدورها (التعريفات) تختلف بين الدول المستهلكة والمنتجة من جهة، وداخل الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى من جهة أخرى، تبعًا لاختلاف سياساتها لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

تختلف تعريفات مفهوم «أمن الطاقة» وتتعدد بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة، فبالنسبة إلى الدول المصدرة للطاقة يقوم الجزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، أو بعبارة أخرى يركّز على أمن العائدات من سوق الطاقة. وغالبًا ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات وفائض

مالي شرطًا أساسيًا للأمن الاقتصادي للدول المنتجة، وبالتالي أمن الطاقة لديها.

على النقيض من ذلك، تُولي الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجاتها من الطاقة على الخارج أهميةً إلى خطر تعرقل الإمدادات. وبناء على ذلك يتمحور الجدل الذي يدور في الدول المستهلكة للطاقة حول تنويع مصادر العرض والوصول الآمن إلى مصادر الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة الطاقة واستقرار أسعار الطاقة في السوق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة. وبالنسبة إلى الشركات التجارية العاملة في سوق الطاقة يتمحور مفهوم أمن الطاقة لديها في وجود نظام استثماري قانوني ومستقر في الدول المنتجة [41] . وقادت هذه النظرة إلى تعريف أمن الطاقة الدولَ المصدرة للطاقة إلى التركيز على مبدأ وطنية الطاقة (Nationalism Energy)، حيث بدأت الدول المصدرة (المنتجة) للطاقة تتبنى هذا المفهوم من خلال التركيز على أمن الاحتياطيات باعتباره جزءًا أساسًا من أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي. ما يدفعها إلى التحكم الكامل بسلسلة الطاقة (Chain Energy) حيث تشمل الإنتاج والنقل والتوزيع.

على الرغم من اعتراض الدول المستهلكة (المستوردة) لتبني الدول المنتجة (المصدرة) مبدأ وطنية الطاقة لما يُشكله من تهديد لأمن الطاقة عالميًا، والذي يؤدي بدوره إلى صراعات مستقبلية تصل في أحايين كثيرة إلى صراعات أو حروب عسكرية، تركّز الدول المستهلكة هي الأخرى على مبدأ وطنية الطاقة، وإن كان بشكل مختلف عن تبني الدول المنتجة للمبدأ، حيث يتمحور مبدأ وطنية الطاقة للدول المستهلكة في طرح مفهومين رئيسين: الأول، الاقتصاد في استخدام الطاقة؛ ويتعلق الثاني بكفاية الطاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء مخزونات استراتيجية لمواجهة التقلّبات في الإمدادات. يُضاف إلى ذلك التركيز على الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على استيراد النفط والغاز الطبيعي من الخارج [42] .

إن تزايد اعتماد الدول المستهلكة والمنتجة على مبدأ وطنية الطاقة كبديل من التعاون والحوار من شأنه المساهمة في تهديد أمن الطاقة العالمي. فتبني كل دولة مفهومًا خاصًا بأمن الطاقة أدّى إلى غياب مفهوم متفق عليه بين الدول في شأن أمن الطاقة، ما ساهم بدوره في غياب أوجه التعاون بين طرفي المعادلة (الدول المستهلكة والدول المنتجة)، الأمر الذي يوجد ما يُسمى بمعضلة الطاقة (Dilemma Energy) الذي يُقصد به سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها بما يؤثر في سياسات الدول

الأخرى المستهلكة للطاقة [43] .

نتيجة اختلاف الأهداف بين المنتجين والمستهلكين، واختلاف قراءَتَيْهما وتفسيريهما لمفهوم «أمن الطاقة» وإمداداتها، تُركّز الدول المستهلكة للنفط والغاز الطبيعي وبشكل خاص الدول الصناعية الكبرى في المرحلة الحالية والقادمة على تطوير قطاع الطاقة المتجددة لديها، والعمل على ترشيد استهلاكها من مصادر الطاقة التقليدية كلما أمكن، فيما ستركز الدول المنتجة على تدعيم قدراتها الإنتاجية والتكريرية ودعم خطط تطوير الإنتاج وتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الطاقة التقليدية، مع الإبقاء على طموحاتها في امتلاك وتطوير مصادر الطاقة المتجددة بالتوازي مع تطوير استخداماتها وتنوّعها.

يوضح الجدول الآتي الاختلاف في أولويات الدول لأمن الطاقة التي تختلف بحسب موقع الدول في سوق الطاقة العالمية من كونها مصدّرة للطاقة أو مستوردة لها، ومختلفة أيضًا بين كل من الدول المصدرة والمستهلكة بحسب مستوياتها الاقتصادية.

الجدول (1-1)

أولويات الدول لأمن الطاقة

الدولة	أولويات أمن الطاقة
مستوردو الطاقة من الدول الصناعية الكبرى	• تجنب الانقطاع (التوقف) في إمدادات الطاقة. • تنوّع مصادر إمدادات الطاقة. • تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة. • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
كبار مصدري الطاقة (النفط والغاز)	• أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل. • تنوّع أسواق تصدير الطاقة.

- تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية.
- الدول ذات مستويات النمو المنخفضة في تلك المجموعة يتمثل هدفها في تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.

الدول الصاعدة

ذات الطلب المتزايد

على الطاقة

- القدرة على تلبية الطلب المتزايد من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي.
- تنوّع مصادر الإمدادات.
- تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية.
- اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة منالخارج.
- تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.

مستوردو الطاقة

ذات الدخل المتوسط والمنخفض

- القدرة على تلبية طلب احتياجات مواطنيها من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي.
- تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية.
- اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
- تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.

المصدر: World Bank Group, Energy Security Issues (Moscow; Washington DC: World Bank Group, 2005), p. 4.

2- تعريفات الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية لمفهوم «أمن الطاقة»

تتعدد تعريفات المنظمات والوكالات الدولية المهتمة بقضية الطاقة والدول الصناعية الكبرى لمفهوم «أمن الطاقة». فهناك تفاوت كبير بين الدول في ما يتعلق بتعريفها أمن الطاقة. والأكثر من ذلك أن الدولة الواحدة قد يأخذ مفهومها وسياساتها الخاصة بأمن الطاقة أشكالًا وأبعادًا مختلفة متغيّرة من فترة إلى أخرى، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الدول الصناعية كلها في سياساتها الخاصة بأمن الطاقة انطلاقًا من مبادئ عامة تتمثل في تنوّع مصادر الطاقة وتنويع واردات النفط وتقليل الاعتماد على النفط الخارجي بقدر الإمكان وضمان أسعار مورد الطاقة في السوق العالمية (النفط والغاز

الطبيعي) بأسعار مخفّضة.

- تعريف الوكالة الدولية للطاقة [44] (IEA): برزت فكرة تأسيس الوكالة في مطلع عام 1974 بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 [45] ، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. ولهذا تُعرّف الوكالة «أمن الطاقة» بأنه «تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة». وكان الهدف من تحقيق أمن الطاقة على الصعيد الدولي كامنًا وراء إنشاء الوكالة، حيث يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة التي تنفّذ على أساس التعاون المشترك بين دول المجتمع الدولي. وترى الوكالة أن لأمن الطاقة وجوهًا عدة، فهو على المدى الطويل مرتبط بصورة أساس باستمرار الاستثمارات في إمدادات الطاقة تماشيًا في الوقت ذاته مع التطورات الاقتصادية والحاجات البيئية. وفي المدى القصير يعني أمن الطاقة استجابة سوق الطاقة العالمية للتغيرات المفاجئة في الطلب والعرض.

نظرًا إلى أهمية أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي عملت الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز أمن الطاقة من خلال الوسائل الآتية:

- تعزيز التنوّع والكفاءة والمرونة في قطاعات الطاقة في الدول أعضاء الوكالة.
- التنسيق الجماعي للاستجابة للتغيرات في العرض والطلب.
- توسيع التعاون الدولي مع جميع الأطراف الفاعلة في سوق الطاقة العالمية.

- تعريف البنك الدولي [46] : يعني البنك الدولي بمفهوم «أمن الطاقة» ضمان إنتاج الدول الطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين: أولهما تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر؛ ويتمثل ثانيها في التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة. وينصب تركيز البنك الدولي على أهمية إمداد الدول الفقيرة بالطاقة بأسعار معقولة؛ حتى تتمكن من تحسين المستويات المعيشية لمواطنيها، وبالتالي يقود إلى تحسين مستويات التعليم والصحة وتواصلها مع الأسواق العالمية. ويحث على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لتوفير الطاقة بأسعار معقولة؛ فهناك مصلحة مشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة، والدول الغنية والفقيرة على ضرورة توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة في سوق الطاقة العالمية، حيث إنه يرى أن ارتفاع

أسعار مصادر الطاقة سيصعّب حصول الدول الفقيرة المستوردة الطاقة عليها.

يرى البنك الدولي أيضًا أن لارتفاع أسعار الطاقة كبيرَ الأثر في خطط التنمية والتطوير الاقتصادي في الدول النامية المستوردة الطاقة، ما ينعكس على ناتجها المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي على المستويات المعيشية لمواطنيها؛ وذلك لشدة حاجاتها إلى الطاقة وعدم فاعلية استخدامها تلك الطاقة.

- المفهوم الأميركي لأمن الطاقة [01] : يتمثل في خفض اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على مصادر الطاقة (النفط) المستورد من الخارج من طريق الترويج لأنواع وقود مُنتجة محليًا مثل الإيثانول، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصدّرين والمورّدين. وترى واشنطن أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة (البدائل للوقود الأحفوري) تُعد أحد أهم مقومات الأمن القومي الأميركي.

- المفهوم الصيني لأمن الطاقة [47] : يقوم على تأمين الحاجات الصينية من الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الإمدادات وتحقيق تأمين تلك الإمدادات واستقرارها. فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى 500 مليون برميل بحلول عام 2020 بعد انتهاء المراحل الثلاثة لبناء المخزون الاستراتيجي النفطي، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بـ 700 مليون برميل [48] . وعلى الصعيد الخارجي بدأت الصين تتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة، وتعتمد على أكثر من منطقة مثل دول الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى وبعض الدول الأفريقية، إضافة إلى بعض دول أميركا اللاتينية. وعملت على تعزيز تعاونها مع الدول المصدرة للكشف عن حقول جديدة، وإدارة الحقول القديمة فيها وتطويرها. إلى جانب توجيهها استثماراتها الخارجية نحو مجال الطاقة في تلك الدول. فبدأت الشركات الصينية بالدخول في مشاريع استثمارية في مجال النفط في الخارج. ومن بين تلك الشركات الشركة الوطنية الصينية للنفط والمؤسسة الوطنية العامة للنقل البحري والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيماويات، وهي من أكبر الشركات النفطية الصينية.

- مفهوم الاتحاد الأوروبي [49] : حددت الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسة على النحو الآتي:

• إدارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان. وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.

• التنويع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

• تجنّب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقًا من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلّب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.

• التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

في ظل تباين تعريفات الدول المختلفة لمفهوم «أمن الطاقة» ليس بين الدول المنتجة والمستهلكة فحسب، بل داخل كل مجموعة من تلك الدول، وفي ضوء التحولات التي شهدتها قضية الطاقة عالميًا في الأعوام الأخيرة التي أظهرت بصورة جلية أن قِصَر المفهوم على أمن العرض لم يعد ملائمًا وإنما هناك حاجة إلى تبني منظور أوسع في التعامل مع المفهوم، وتنوّع أشكال مصادر الطاقة وتقسيماتها بين مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية استنادًا إلى مدى إمكان تجددها واستمراريتها؛ تتبنى دراستنا مفهومًا لأمن الطاقة محوره النظرة الواسعة إلى المفهوم وقضاياه وإشكالياته.

يتلخص التعريف الذي تتبناه دارستنا لأمن الطاقة في «العمل على تقليص انقطاع توافر الطاقة من مصادرها لضمان توافر الكمية المطلوبة من الطاقة عالميًا، والعمل على تنمية مصادر الطاقة الحالية، والبحث عن مصادر جديدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة عالميًا، مع العمل على ترشيد استخدام الطاقة وتقليل مخاطرها البيئية».

3- محددات أمن الطاقة

يرتبط «أمن الطاقة» بجملة من المحددات والتحديات التي تُؤثر في استراتيجيات الطاقة القومية والعالمية، والتي تحمل الدول على تبني سياسات واستخدام أدوات مختلفة في أوقات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي. وتتمثل هذه المحددات المؤثرة في «أمن الطاقة» القومي والعالمي، في الآتي:

- اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي، حيث هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يُفسّره تزايد معدلات النمو في العالم

النامي والدول الصاعدة، خصوصًا الصين والهند، في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كافٍ لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها [50] . وتشير كل توقعات الوكالات الأميركية للطاقة لعام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة، حيث سيزيد بنسبة 56 في المئة بين عامي 2010 و2040 [51] . وخلال عام 2012 زاد الاستخدام العالمي من الطاقة بنسبة 1.8 في المئة [52] .

- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة. ففي دراسته عن إعادة تعريف الأمن ميّز ريتشارد أولمان بين نوعين من تلك القيود: الأول عندما يُصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي؛ والثاني عندما تُفرض قيود على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها [53] .

من جانبه أضاف بول هورسنل مزيدًا من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة؛ فميز بين التقلّبات في الأسعار التي تنشأ من الانقطاع أو التغيرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين «الانقطاع السياسي» مثلما حدث مع حظر النفط العربي في عام 1973، و«الانقطاع الأساسي» عندما لا يكون المعروض قادرًا على الوفاء بالطلب المتزايد. وحدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات، تتمثل في الآتي [54] :

• إعاقة لأسباب قهرية: تنشأ نتيجة عدم قدرة المنتج على تصدير إنتاجه لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب.

• إعاقة من خلال قيود على الصادرات: تنشأ عندما تُقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو استراتيجية.

• إعاقة الحظر: تحدث عندما تمنع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدِّرة معيّنة.

- استهداف المنظمات الإرهابية مصادرَ الطاقة وبِناها التحتية وإمداداتها. فخلال الأعوام التي تلت حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 حدث تحول في استراتيجية تنظيم القاعدة، حيث أضحى التنظيم يُولي أهمية عظمى لما يعرف بـ «الجهاد الاقتصادي» القائم على ضرب عصب اقتصاد «العدو» مباشرة، مثل البنية التحتية النفطية التي جرى تنفيذها من الفروع المحلية للتنظيم في العراق والمملكة العربية السعودية واليمن، بعدما تبنى «تنظيم القاعدة» استراتيجية استهداف البنى التحية للطاقة في الدول

المنتجة للنفط والغاز الطبيعي [55] ؛ بغية استهداف الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية بصورة غير مباشرة، وهذه استراتيجية بدأت المنظمات الإرهابية تنتهجها بعد زيادة الاحتياطيات الأمنية الصارمة التي بدأت الدول الغربية تتبناها بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 لحمايتها من أي هجمات إرهابية على أراضيها.

- التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة تحديات رئيسة تُحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة؛ وبالتالي من إمدادات الطاقة في السوق العالمي، كالآتي [56] :

التحدي الأول: يتمثل في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة، التي وصلت إلى وصف شركات النفط العالمية بأنها «عدوة الشعوب» و«سارقة الخيرات الوطنية».

التحدي الثاني: يتعلق بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرّض لها موظفوها ومنشآتها ومجالات عملها وأصولها.

التحدي الثالث: يتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تُعرض أو تُهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية، والتي تُعد أساس عملياتها، أو حقوق شركة بعينها وامتيازاتها، وحرية عملها في الدول المضيفة. إضافة إلى التهديد الأسوأ المتمثل في فقدان شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الإلغاء السياسي.

- حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة؛ ما يُفقِدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية. وقد يأتي ذلك عبر تدهور الوضع الأمني أو فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها أو سلطتها أو جراء حرب أهلية، أو نتيجة التهديد الذي تُسببه حركات انفصالية على مناطق إنتاج الطاقة، وأخيرًا تفكيك إحدى الدول المنتجة، ولا سيما إذا كانت ذات ثقل كبير في إمدادات الطاقة عالميًا [57] . وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والآخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وأمني الذي بدوره يُؤثر سلبًا في أمن الطاقة العالمي ومن قبله القومي.

4- أمن الطاقة والأمن القومي للدولة

هناك علاقة تأثيرية بين أمن الطاقة وأمن الدولة القومي، حيث أضحى الأول أحد مكوّنات الثاني، وأصبح صونه وحمايته لا يقلّان أهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان خارجي في ظل التنافس الدولي على

مصادر الطاقة والسيطرة عليها، ما دفع الدول إلى إيلاء مفهوم «أمن الطاقة» أهمية متعاظمة في استراتيجياتها للأمن القومي، سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات أم بتنويع خياراتها لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر جديدة. فعلى سبيل المثال في آخر ثلاث استراتيجيات للأمن القومي الأميركي لأعوام 2002 و2006 و2010 كان هناك تركيز على ضرورة تحقيق أمن الطاقة الأميركي [58] ، الأمر الذي يُثير جملة من التساؤلات مثل: هل أن تقليص إمدادات الطاقة يعني تهديدًا للأمن القومي للدولة بما يدفعها إلى الدخول في صراعات عسكرية أو الدفاع عن بلدان أخرى مصدّرة للطاقة ضد عدوان خارجي؟

مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة حدث تحوّل من الصراع والمنافسة على الأرض إلى تنافس وصراع على الطاقة. وتوقع عدد من الباحثين بهذا التحول، منهم أولمان الذي أشار في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى تراجع عدد الصراعات في شأن الأراضي. وتكهّن أنه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطراب في العرض، سيندلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة، خصوصًا النفط. ورأى أن مثل تلك الصراعات ستأخذ في الأغلب شكل المواجهات العسكرية الصريحة، لكنها ستكون على شكل صدمات حادة بدلًا من حروب طويلة، وستحدث بين الدول المتجاورة في الأساس [59] .

مع بداية الثمانينيات صُبغ أمن الطاقة بصبغة عسكرية؛ لاستخدام القوة الصلدة (Power Hard) وسيلة لضمان الاستقرار في المناطق التي تنتج النفط والغاز الطبيعي. والمثال الجلي على ذلك مبدأ الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي يعود إلى عام 1980 في رده على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان في عام 1979 عندما صرح بأن الولايات المتحدة ستستخدم أي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج العربي بما يضمن تدفق النفط [60] .

من المرجّح أن يؤدي الصراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة إلى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة في أسواق الطاقة العالمية ما يؤدي في نهاية الأمر إلى وقوع نزاعات تأخذ طابعًا عسكريًا نتيجة المنافسة المتزايدة في أسواق الطاقة الدولية، والمخاوف من استخدام الطاقة كسلاح خارجي في وجه الدول المستهلكة، والنزاعات غير المحلولة على ملكية مصادر الطاقة [61] . وإلى جانب النزاعات والتوترات بين الدول؛ من المرجّح أن تندلع صراعات ذات بُعد يرتبط بمصادر الطاقة داخل الدول ذاتها، خصوصًا داخل

القارة الأفريقية. وستكون الدول ذات النزعة القومية في سياساتها تجاه أمن الطاقة أكثر استعدادًا لاستخدام القوة العسكرية أو استخدام القوة للحفاظ على مصالحها القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة كالتصرفات الصينية في بحر الصين الجنوبي، والوجود العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط [62] . ولا يقتصر الأمر على التدخل العسكري للسيطرة على مصادر الطاقة في ظل تنامي الصراع الدولي عليها، لكن تسعى الدول الصناعية الكبرى للحفاظ على وجود قوات عسكرية لها في الدول المستهلكة للحفاظ على البنى التحتية لمصادر الطاقة وإمداداتها وحماية منصات الحفر وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير. وكثيرًا ما تتمركز القوات العسكرية خارج حدودها الوطنية بهدف واضح هو حماية تدفّق مصادر الطاقة، خصوصًا النفط، أو المناطق التي تعبر فيها. وهناك عدد من الأمثلة التقليدية على هذا النوع من التمركز العسكري الخارجي، مثل التمركز العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي [63] .

يُنظر في كثير من الأحيان إلى الحملات العسكرية التي تشنها الدول خارجيًا على أنها تحمل في طياتها هدف الحفاظ على إمدادات الطاقة خارجيًا، وإن لم يكن ذلك هدفًا معلنًا، لكنه يكون جليًا لأن الحملات العسكرية تحدث في مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى أمن الطاقة للدول المستهلكة وأمن الطاقة العالمي، وإن كانت لها دوافع رئيسة أخرى [64] ، مثل الحرب الأميركية على العراق في عام 2003، والحملة العسكرية التي تشنها روسيا على الشيشان، والحرب الروسية على جورجيا في منتصف عام 2008. وفي هذا السياق، ركز عدد من الدراسات الأميركية والغربية على التكلفة العسكرية الأميركية لضمان تأمين احتياجاتها من النفط، وضمان استمرار الإمدادات النفطية إلى السوق الأميركية والعالمية. ومن تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العسكرية الأميركية لتأمين إمدادات النفط دراسة لـ «مشروع الأولويات القومية» [65] (Project Priorities National) وأخرى لمؤسسة راند [66] (Rand) . ويظهر تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة في أنها ترى أن تقليص إمدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يُحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يُشكل تهديدًا لأمنها القومي، حتى وإن لم تُعلن عن ذلك صراحة.

خلاصة القول: مع تزايد الصراع بين الدول على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة، برزت

أهمية مفهوم أمن الطاقة الذي أضحى - مؤخرًا - مصطلحًا واسعًا ومتعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة. وكان أمن الطاقة في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته معني بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط فحسب، ولا سيما بعد أزمتي 1973 و1979. فكان ذات مقاربة ضيقة لنظره إلى أمن الطاقة من خلال عدسة الاعتماد الشديد على إمدادات الطاقة. لكنه أضحى في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات، مفهومًا ذا معنى وأكثر شمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تعرقل إمداداتها مثل العمليات الإرهابية التي أصبحت أحد المهددات لأمن الطاقة وطنيًا وعالميًا، وكذا البنى التحتية الخاصة بالطاقة وتنظيم سوق الطاقة العالمية وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة.

لم يقتصر المفهوم على معناه الوطني وإنما أضحى مفهومًا عالميًا في ظل ترابط ما يحدث داخليًا بالخارج، ما يتطلّب عملًا جماعيًا لمواجهة أي تهديدات أو خلل في الإمدادات. ففي المدى القصير يجب أن يركز العمل الجماعي على التعاون والتنسيق في استخدام الاحتياطيات وقت الأزمات والطوارئ. وفي المدى المتوسط والطويل في البحث عن بدائل لمصادر الطاقة التقليدية والبحث عن سبل لفاعلية استخدام الطاقة بصورة كفوءة.

X Daniel Yergin, «Ensuring Energy Security,» Foreign Affairs, vol. 85, Issue 2 (March/April 2006), p. 69.

X خديجة عرفة محمد أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» سلسلة مفاهيم، العدد 50 (أيار/مايو 2008)، ص 7.

X خديجة عرفة محمد أمين، «أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 49.

X أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 9-10.

X A. F. Alhajji, «What is Energy Security: Definition and Concept (3/5),» Middle East Economic Survey, vol. L, [no. 32] (November 2007).

X World Bank Group, Energy Security Issues (Moscow; Washington DC: World Bank Group, 2005), p. 3.

X Hans Holger-Rogner [et al.], «The Costs of Energy Supply Security», International Atomic Energy Agency, Planning and Economic Studies Section, 27/12/2006, p. 2, Available at:
<http://www.iaea.org/OurWork/ST/NE/Pess/assets/Energy_Security_WEC_paper070123.pdf>

X أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 10.

X كاميلا برونسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 329، وKamila Proninska, «Energy and Security: Regional and Global Dimensions,» in: SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament and International Security (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 216-240.

X أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 11.

X المصدر نفسه، ص 12.

X الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الولية (IEA)، على الرابط الآتي:
<http://www.iea.org/subjectqueries/keyresult.asp?KEYWORD_ID=4103>

X لمزيد من المعلومات عن دور الوكالة الدولية للطاقة في تحقيق أمن الطاقة عالميًا في عقب حظر النفط العربي يمكن الرجوع إلى: علي خليفة الكواري، «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها،» المستقبل العربي، السنة 12، العدد 127 (كانون الأول/ديسمبر 1989)، ص 115-126.

X World Bank Group, Energy Security Issues, p. 3.

X سنتناول المفهوم الأميركي لأمن الطاقة والسياسات الأميركية لتحقيقه بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

X لمزيد من المعلومات عن المفهوم الصيني لأمن الطاقة وسياساتها في هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى: علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات: التنافس الجيو - استراتيجي للقوي الكبري على موارد الطاقة (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 158-191؛ أمين: «مفهوم أمن الطاقة،» ص 15-16؛ «أمن الطاقة والسياسة الخارجية،» ص 102-106؛ Zha Daojiong, «China's Energy Security: Domestic and International Issues,» Survival, vol. 48, no. 1 (Spring 2006), pp. 179-190, and David Zweig and Bi Jianhai, «China's Global Hunt for Energy,»

.pp ,(2005 October - September) 5 .no ,84 .vol ,Affairs Foreign
.38-25

X Javier Blas, «China Stops Filling Strategic Oil Reserve,» The
:at Available ,23/11/2012 ,Times Financial
.http://www.ft.com/intl/cms/s/0/c7090954-347d-11e2-8b86-00144feabdc0>
.<html#axzz2q2BAbTHG

X للاستزادة عن رؤية الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة، يمكن الرجوع إلى: أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 17-20.

X برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 233.

Energy International ,Administration Information Energy .S .U X
.1 .p ,(2013 ,EIA :DC Washington) 2013 Outlook

:London) 2013 Energy World of Review Statistical BP ,BP X
.2 .p ,(2013 ,BP

,Security International «,Security Redefining» ,Ullman Richard X
.144 .p ,(1983 Summer) 1 .no ,8 .vol

With :Disruption Mark Oil of Probability The» ,Horsnell Paul X
Baker James ,University Rice «,East Middle the on Emphasis an
,(2000 May) Policy Public for Institution
_http://www.rice.edu/energy/publications/docs/JES>
.<ProbabilityOilMarketDisruption.pdf

X ستراكة، «الجهاد الاقتصادي»، ص 27.

X مصطفى العاني، «إطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/أكتوبر 2007)، ص 34.

X العاني، «إطلالة على المخاطر،» ص 36.

X لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى استراتيجيات الأمن القومي الأميركي الثلاث الأخيرة: The White House: «The National Security
September ,Washington «,America of States United the of Strategy
United the of Strategy Security National The» ;20-19 .pp ,2002
and ,29-26 .pp ,2006 March ,Washington «,America of States
«,America of States United the of Strategy Security National The»

.47 and 45-44 ,34-33 ,30 ,24 ,10 ,2 .pp ,2010 May ,Washington

X Ullman, «Redefining Security», pp. 139-140.

X Jimmy Carter, «The State of the Union Address Delivered before a Joint Session of the Congress», Washington, 23/1/1980, Available at: <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=33079>.

X برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 359.

X Coby Van der Linde, «Energy in Changing World: Inaugural Lecture», Netherland Institution of International Relation, Clingendael Energy Papers; 11, December 2005, p. 13.

X لمزيد من التفاصيل عن الوجود العسكري الأميركي لحماية المنشآت النفطية يمكن الرجوع إلى: مايكل كلير، دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 133-143.

X لمزيد من المعلومات عن المناطق التي تشهد صراعات عسكرية بشأن الطاقة، يمكن الرجوع إلى: برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 347-350.

X Anita Dancs, Mary Orisich and Suzanne Smith, «The Military Cost of Securing Energy», Massachusetts, National Priorities Project, October 2008, Available at: <http://vcnv.org/files/NPP_energy_defense_spending_full_report.pdf>.

X Keith Crane [et al.], Imported Oil and U.S. National Security (Santa Monica, CA: RAND Infrastructure, Safety and Environment: RAND National Security Research Division, 2009), Available at: <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG838.pdf>.

الفصل الثاني:
«أمن الطاقة والسياسة»
في السياسة الخارجية الأميركية

أصبح أمن الطاقة في أميركا قضية أمن قومي منذ أزمة حظر النفط العربي في عام 1973، حيث أضحى تهديد أمن الطاقة في مرتبة تهديد أراضي الولايات المتحدة، لذا بدأت الإدارات الأميركية - جمهورية كانت أم ديمقراطية - تُولِي أهمية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، ولا سيما في ظل اعتماد الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مستهلك للنفط، على الخارج في تلبية حاجاتها الداخلية ومواكبة ثورتها الصناعية والاقتصادية. وبدأ الاهتمام الأميركي بقضية أمن الطاقة في تزايد مع احتدام منافسة القوى الاقتصادية الكبرى، وتلك الصاعدة حديثًا في النظام الدولي للسيطرة على مصادر الطاقة الخارجية وإمداداتها، ومنافسة الولايات المتحدة الأميركية على مناطق كانت حكرًا عليها.

في ظل عدم فاعلية الخيارات الأميركية بالاعتماد على الداخل لتلبية حاجاتها من الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) على الرغم من الاستثمارات الأميركية الضخمة والمتزايدة في مشاريع الطاقة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي والسواحل الأميركية، وتوقعات بارتفاع إنتاجها من النفط والغاز الصخري خلال الأعوام القادمة، والحديث عن أنه سيفوق إنتاج عدد من الدول المنتجة عالميًا؛ ستظل الولايات المتحدة بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لتزايد الاستهلاك الأميركي الداخلي من الطاقة، ما يدفع أن تكون الحاجة الأميركية في استمرار الإمدادات الخارجية وضمانها وعدم تهديدها أولوية لدى الرؤساء الأميركيين، وحتى وإن لم يعلنوا عن ذلك صراحة مع حديثهم المتصاعد عن تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، وزيادة استثماراتها الداخلية في مشاريع الطاقة البديلة والتنقيب المحلي، كما تفعل إدارة الرئيس باراك أوباما، إلا أنه في حال استشعاره أي تهديد فعليٍّ لإمدادات الطاقة الأميركية واستمراريتها فسنجد إدارته تتحرك خارجيًا لحمايتها وضمان استمراريتها.

انطلاقًا من تأثير المفهوم الأميركي لأمن الطاقة في السياسات الخارجية في ظل استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة، سيسعى هذا

الفصل إلى دراسة تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية من خلال ثلاثة مباحث. يتناول الأول المحددات الخارجية والداخلية التي ستؤثر في المفهوم الأميركي لأمن الطاقة، بينما يتناول الثاني المفهوم الأميركي لأمن الطاقة خلال إدارتي جورج دبليو بوش وباراك أوباما، فيما يحلل الثالث تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية خلال إدارتي بوش وأوباما.

أولًا: المحددات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة في أميركا

يُؤثر في المفهوم الأميركي لأمن الطاقة والسياسات التي تتبعها الإدارات داخليًا وخارجيًا للحفاظ عليه وصونه عدد من المحددات الخارجية والداخلية التي يكون لها دور كبير في التوجهات الأميركية، خصوصًا أن تحقيق أمن الطاقة الأميركي هدف تسعى الإدارات الأميركية كلها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على اختلاف توجهاتها السياسية إلى صونه وتحقيقه. وإن توضيح تأثير تلك المحددات الداخلية والخارجية في تصوّرات الولايات المتحدة لأمن الطاقة يُفسر كثيرًا من السياسات التي تنتهجها الإدارات الأميركية على الصعيدين الداخلي والخارجي لضمان أمن الطاقة الأميركي.

1- المحددات الخارجية لأمن الطاقة

تتعدد المحددات الخارجية المؤثرة في نظرة الولايات المتحدة إلى أمن الطاقة الخاص بها، وفي سياسات الإدارات الأميركية المختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأميركي وصونه والحفاظ عليه. وتتلخص تلك المحددات الخارجية المؤثرة في التصورات والسياسات الأميركية لأمن الطاقة الأميركي في الآتي:

أ - تزايد الاستهلاك العالمي للطاقة

يُعد الطلب والعرض على الطاقة من الناحية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسة التي تُؤثر في التصورات الخاصة بأمن الطاقة للدول. وترجع هواجس الدول الأمنية والاقتصادية الحالية إلى حد بعيد إلى أن الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها وأنواعها يرتفع بوتيرة متزايدة طوال العقد الماضي من القرن الحادي والعشرين، لكن ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كافٍ لمواجهة الطلب المتزايد، ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات النمو في دول صاعدة اقتصاديًا، خصوصًا الصين والهند [67] . إذ سيكون لحاجة الدول إلى استيراد الطاقة من الخارج من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد كبيرُ الأثر في أسواق الطاقة العالمية [68] . وفي هذا الشأن يشير تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك (OPEC))، المعنون «آفاق النفط في العالم 2030» إلى أن الاستهلاك العالمي للطاقة شهد نموًّا متسارعًا خلافًا للتوقعات المتشائمة جراء الركود الاقتصادي العالمي الذي ضرب الاقتصاد الأميركي ومن ورائه العالمي في عام 2008 [69] . وستستحوذ الاقتصادات الناشئة (Economies Emerging) (البرازيل والصين والهند - على سبيل

المثال) على الحصة الأكبر من الاستهلاك، حيث سيزداد الاستهلاك خلال الفترة بين عامي 2009 و2030 في الدول الصاعدة بحدود 22 مليون برميل يوميًا [70] . وسيُصاحِب ذلك زيادة الطلب على النفط التي ستصل إلى 105 ملايين برميل يوميًا في حلول عام 2030، أو بزيادة قدرها 21 مليون برميل يوميًا مقارنة بعام 2009 [71] .

يذهب تقرير آفاق الطاقة الدولية لعام 2010 الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) Administration Information Energy)) إلى أن الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية سيزيد من 86.1 مليون برميل يوميًا في عام 2007 إلى 92.1 مليون برميل في عام 2020؛ و103.9 مليون برميل في عام 2030؛ و110.9 مليون برميل في عام 2035 [72] .

الجدول (2-1)

استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007 و2035

الدولة/المنطقة

كوادريليون وحدة حرارية بريطانية (Btu Quadrillion)

معدل التغير

(في المئة)

2035-2007

تاريخيًا

توقعات

2005

2006

2007

2015

2020

2025

2030

2035

الولايات المتحدة الأميركية

100.5

99.8

101.7

101.6

105.0

108.3

111.2

114.5

0.4

الصين

68.4

73.0

78.0

101.4

121.4

142.4

162.7

181.9

3.1

الهند

17.5

18.8

20.3

24.3

28.2

31.1

34.1

37.6

2.2

البرازيل

11.2

11.7

12.3

14.9

16.9

19.3

21.9

24.3

2.4

روسيا

29.7

30.5

30.5

30.7

31.6

32.8

33.9

35.5

0.5

الشرق الأوسط

22.7

23.9

25.1

32.9

36.5

39.1

41.8

45.7

2.2

اليابان

23.1

23.3

22.8

21.1

21.9

22.1

22.1

22.2

0.1-

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

243.8

244.1

245.7

246.0

254.2

263.2

271.4

280.7

0.5

دول غير أعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

229.0

239.0

249.5

297.5

336.3

375.5

415.2

458.0

2.2

إجمالي العالم

472.7

483.1

495.2

543.5

590.5

638.7

686.5

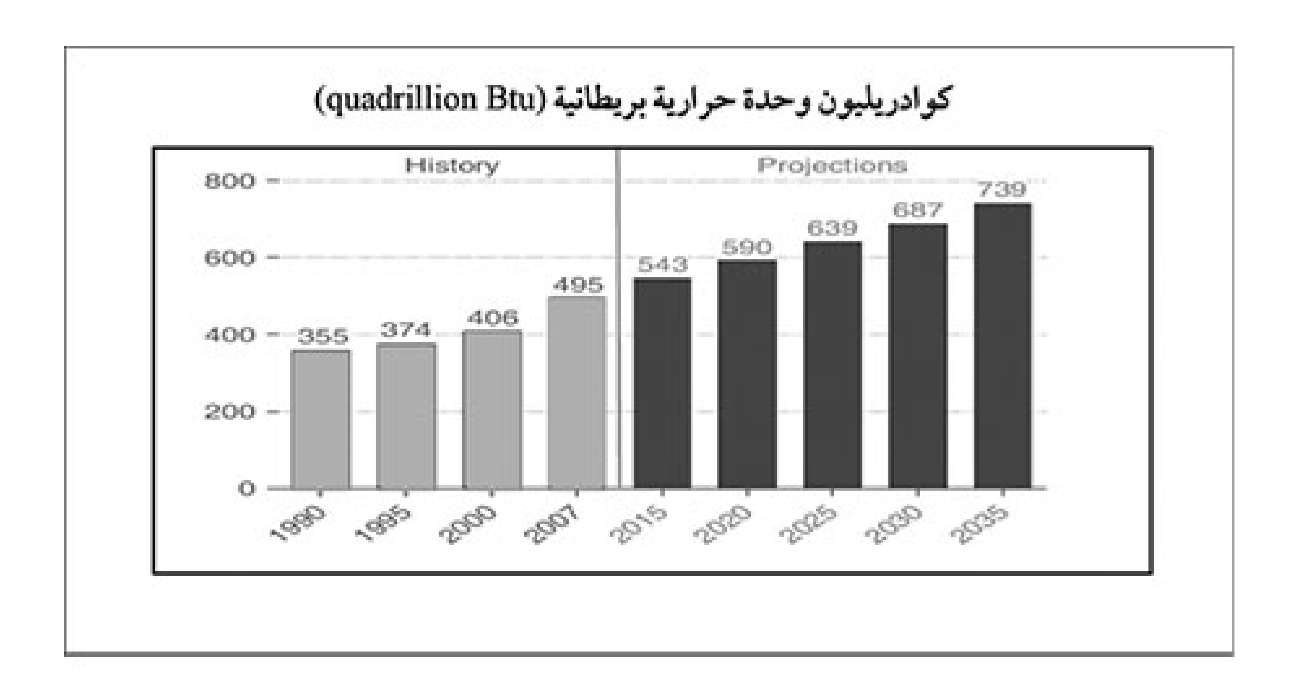
738.7

1.4

المصدر: U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010 (Washington DC: EIA, July 2010), p. 145.

الشكل (2-1)

استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007 و2035



المصدر: U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010 (Washington DC: EIA, July 2010), p. 9.

يُصاحب تزايد الاستهلاك العالمي من الطاقة تزايد الطلب العالمي على الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي والفحم) بصفة عامة. ويتوقع تقرير منظمة الأوبك لعام 2010 أن يزيد الطلب على الوقود الأحفوري بنسبة 80 في المئة خلال الفترة حتى عام 2030. ويأتي مورد النفط في المقدمة بنسبة تزيد على 18 في المئة [73] ؛ و30 في المئة بحسب تقرير إدارة الطاقة الأميركية في عام 2035 وهي نسبة منخفضة بمقدار خمسة في المئة عما كانت عليه في عام 2007 [74] ، مع توقع تزايد الطلب على الغاز الطبيعي. وعلى الرغم من التقدم في تغطية مصادر الطاقة المتجددة جزءًا

من الحاجات العالمية، فإنها في نهاية الأمر ما زالت ضئيلة مقارنة بالوقود الأحفوري. والجدول (2-2) يوضح حاجات العالم وتغطيتها من النفط.

الجدول (2-2)

حاجات العالم وتغطيتها من النفط

مليون برميل يوميًا (mb\d)

	2010	2015	2020	2025	2030
حاجة العالم من النفط	85.5	91.0	96.2	100.9	105.5
إمدادات دول خارج الأوبك	51.9	53.9	55.7	57.5	57.5
إمدادات دول الأوبك	29.3	30.8	33.2	36.0	38.7

المصدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries, World Oil Outlook 2010 (Vienna: OPEC, 2010), p. 10.

يضيف التقرير أيضًا أنه اتساقًا مع تلك التوقعات نما الاستهلاك العالمي من الطاقة بنسبة 1.8 في المئة خلال عام 2012 [75] . وتشير كل توقعات الوكالات الأميركية للطاقة لعام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة، فيزيد بنسبة 56 في المئة بين عامي 2010 و2040 [76] . وسيظل النفط أكثر مورد للطاقة استخدامًا بنسبة 33.1 في المئة من الاستهلاك العالمي، فخلال عام 2012 زاد الاستهلاك العالمي من النفط بنسبة 0.9 في المئة يوميًا بما يعادل 890 ألف برميل يوميًا، وصاحبه ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط بنسبة 2.2 في المئة بما يعادل 1.9 مليون برميل يوميًا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تجارة النفط عالميًا بنسبة 1.3 في المئة خلال عام 2012 [77] . وخلال العام ذاته ارتفع الاستهلاك والإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المختلفة وفي مقدمها الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة [78] .

ترجع الزيادة في استهلاك الطاقة إلى زيادة الاستهلاك في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نظرًا إلى زيادة نشاطها الاقتصادي بنسبة 4.4 في المئة سنويًا، مقارنة بنسبة 2 في المئة سنويًا بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [79] . وخلال عام 2012 انخفض استهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة بنسبة 1.2 في المئة، بينما ارتفع في الدول غير الأعضاء بنسبة 4.2 في المئة [80] . لذا يتحول مركز الثقل من حيث الطلب على الطاقة عالميًا على نحو حاسم في اتجاه الاقتصادات الناشئة، خصوصًا الصين والهند، التي تدفع الاستهلاك العالمي إلى أعلى بمقدار الثلث. وتستحوذ الصين على النسبة الأكبر من الاستهلاك قبل أن تحل الهند محلها ابتداء من عام 2020 كمحرك رئيس للنمو. ويظهر جنوب شرق آسيا أيضًا كمركز للطلب المتزايد [81] .

مع زيادة الطلب الصيني على النفط نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك المحلي أصبحت الصين في عام 2003 ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. ولا يُعزى الارتفاع في الطلب الصيني على النفط إلى توسع ونمو القطاع الاقتصادي فحسب، لكن أيضًا إلى زيادة معدلات الرفاهية

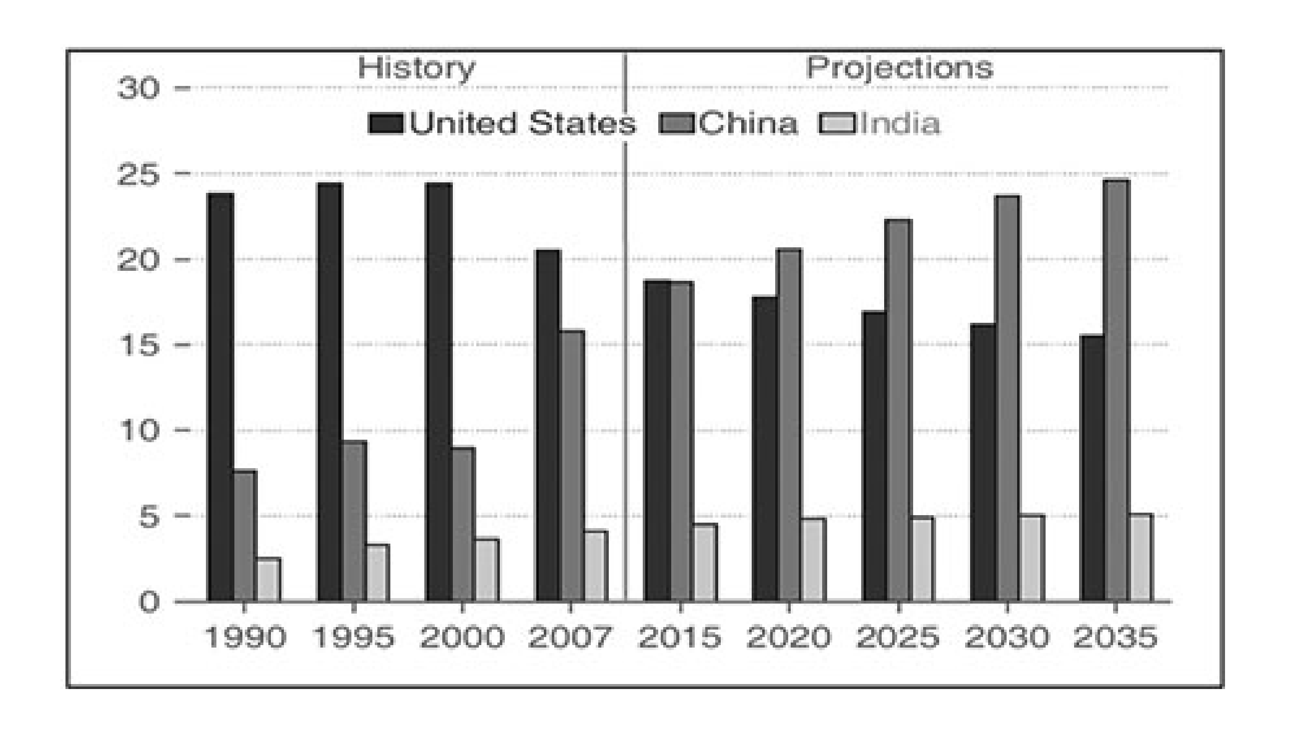
الاجتماعية المتمثلة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مثل السيارات والثلاجات وغيرها. ومن المتوقع أن يستمر الطلب المتزايد على النفط بمعدل 156 في المئة خلال الفترة بين عامي 2001 و2025. ولا شك في أن هذا التصاعد الكبير المتوقع في حجم الطلب الصيني على مصادر الطاقة ستكون له انعكاساته المهمة على صناعة النفط العالمية، حيث تؤكد التقديرات أن واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة في عام 2030 [82] .

تُعد الهند أيضًا إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة عالميًا، وثاني أكبر مسهم في زيادة الطلب على الطاقة حتى عام 2035 [83] ، وهي المسؤولة عن 18 في المئة من الزيادة، إذ تضاعف استهلاكها من الطاقة إلى أكثر من الضعف في الفترة التي تغطيها توقعات تقرير «وكالة الطاقة الدولية» لعام 2010 [84] . إذ ارتفع استهلاك الهند من النفط المحلي باطراد بنسبة 57 في المئة بين عامي 1995 و2005، في حين زاد اعتمادها على النفط المستورد ليتجاوز 68 في المئة [85] .

منذ تسعينيات القرن المنصرم واستهلاك الدولتين (الصين والهند) من الطاقة في تزايد مستمر، حيث شكل استهلاكهما 10 في المئة من الاستهلاك العالمي خلال عام 1990 و20 في المئة خلال عام 2007. ومع تزايد الطموح والنمو الاقتصاديين لهما فإن استهلاكهما من الطاقة سيتضاعف خلال الأعوام القادمة ليصل إلى 30 في المئة من الاستهلاك العالمي خلال عام 2035. وفي المقابل سيتقلص الاستهلاك الأميركي من الطاقة من 21 في المئة في عام 2007 إلى 16 في المئة في عام 2035 [86] .

الشكل (2-2)

استهلاك الولايات المتحدة والصين والهند من الطاقة عالميًا بين عامي 1990 و2035



المصدر:U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010, p. 10.

في ظل تزايد الاستهلاك الصيني من الطاقة، وتوقعات تزايد اعتماد الصين على الطاقة المستوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية وصعودها الاقتصادي باعتبارها قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة على المسرح الدولي، وللحصول على نفط منطقة الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بصورة رئيسة لتلبية حاجاتها من الطاقة؛ اتخذت الصين عددًا من الخطوات في هذا السياق تمثلت في تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المعارضة للولايات المتحدة في المنطقة التي لا ترحب بالوجود الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها إيران. وعملت أيضًا على توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية بعدد من الدول في المنطقة مثل السعودية والجزائر، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة «أرامكو» السعودية و«الهيئة الكويتية للبترول» وشركة «إيران الوطنية للنفط». كما وثّقت علاقاتها في المنطقة عن طريق التعاون العسكري وتصدير السلاح إلى إيران وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان أيضًا [87] . وفي موازاة ذلك، سعت الصين إلى تنويع مصادر حصولها على النفط لتقليل مخاطر الاستيراد، وهي السياسة التي اتبعتها الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على الطاقة المستوردة من الخارج لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة.

ب - ارتفاع أسعار النفط عالميًا

يُعد ارتفاع أسعار النفط عالميًا محددًا لأمن الطاقة الأميركي؛ حيث يؤدي الارتفاع في أسعار النفط دور المحفز للتحول إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة على حساب النفط، وكان هذا جوهر مبادرة الطاقة المتقدمة التي اقترحها الرئيس بوش في شباط/فبراير 2006 ضمن خطابه عن حالة الاتحاد، والتي تهدف إلى تطوير مصادر طاقة نظيفة أرخص يمكن الاعتماد عليها [88] .

شهدت أسعار الطاقة في منتصف عام 2008 ارتفاعًا لم يكن متوقعًا [89] ، حين تجاوز السعر حاجز الـ140 دولارًا لبرميل النفط، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة الأخرى، فوصل سعر صفيحة البنزين إلى 4.11 دولارات. لكن لم يستمر هذا الارتفاع طويلًا لدخول الاقتصاد الأميركي والعالمي في أزمة عالمية؛ ما خفّض الطلب على مصادر الطاقة، فانخفضت أسعارها عالميًا إلى أن بلغ سعر برميل النفط أقل من 60 دولارًا، وكذلك أسعار الطاقة الأخرى، حيث وصل سعر البنزين ووقود الديزل في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2008 إلى 2.22 و2.94 دولارين للجالون بالترتيب [90] .

لم يستمر هذا الانخفاض طويلًا، حيث توقع التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية (IEA) (2008) أن أسعار النفط سوف ترتفع مرة أخرى، وستبلغ نحو 100 دولار في المتوسط في الفترة بين عامي 2008 و2015 بأسعار الدولار الحقيقية لعام 2007، ثم ترتفع متجاوزة الـ120 دولارًا للبرميل في عام 2030 [91] . ويتوقع تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2013 أن يصل سعر برميل النفط إلى 106 دولارات بأسعار الدولار الحقيقة لعام 2011 خلال عام 2020، وإلى 163 دولارًا للبرميل خلال عام 2040 [92] . هذا الارتفاع في أسعار النفط يُؤثر سلبًا في الاقتصاد الأميركي، حيث إن 40 في المئة من المشتقات والمنتوجات النفطية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة خلال عام 2012 تأتي من الخارج [93] .

ج - التهديدات الإرهابية لمصادر الطاقة وإمداداتها

سجلت الهجمات الإرهابية على البنية الأساس لإمدادات الطاقة بما فيها الهجمات على أنابيب للنفط والغاز ارتفاعًا حادًا حول العالم، وهذا النوع من الهجمات جد خطر لما تُخلّفه من أضرار جسيمة ربما تدوم آثارها لفترات زمنية طويلة. وتُعد مهاجمة المضايق المهمة تكتيكًا قد يستخدمه الإرهابيون للتأثير في إمدادات الطاقة العالمية؛ ومن ثم ضرب اقتصاد الولايات المتحدة والدول الغربية التي تستهدفها المنظمات الإرهابية. وتؤكد المصادر الأميركية باستمرار أن الهجمات الرامية إلى تعطيل حركة الملاحة

البحرية عبر مضيق هرمز وفي مياه الخليج كانت على قائمة نشاط الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة. وطبقًا لوثيقة أصدرها البيت الأبيض في تشرين الأول/أكتوبر 2005، المعنونة «إجهاض عشر خطط لتنظيم القاعدة»، حاول تنظيم القاعدة خلال عامي 2002 و2003 مهاجمة أهداف بحرية في مياه الخليج العربي [94] . ففي «إعلان الجهاد ضد الاحتلال الأميركي لشبه الجزيرة العربية» الذي أطلقه الزعيم السابق لتنظيم القاعدة أسامة بن لادن في آب/أغسطس 1996، جرى تحديد سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على «ثروات المسلمين النفطية» بأنها المصدر الرئيس لضعف الأمة الإسلامية. وفي عام 2004 نشر تنظيم القاعدة تسجيلًا صوتيًا مسجلًا لبن لادن دعا فيه مؤيديه إلى مهاجمة منشآت النفط العراقية والخليجية [95] . وفي رسالة أطلقها تنظيم القاعدة في آذار/مارس 2005 تحت عنوان «رسالة إلى الأمة» التي حملت «أهداف الجهاد» الجديدة، شجع التنظيم عناصره على استهداف منشآت الطاقة وبناها التحتية، باعتبار أن «ضرب قاعدة نهب أميركا لخيرات المسلمين ستكون له سلسلة من الآثار المتعاقبة التي ستدمرها ماليًا وعسكريًا ونفسيًا». ودعت الرسالة إلى استهداف الجزء الأفغاني من مشروع خط الأنابيب المقترح الذي سيمتد من تركمانستان مرورًا بأفغانستان وانتهاء بباكستان، مع التحريض على استهداف منشآت النفط العراقية [96] . وفي أواخر عام 2004 وأوائل 2005 أصدر الشيخ عبد الله بن ناصر الرشيد، أحد منظري تنظيم القاعدة، دراسة تحليلية معمّقة تحت عنوان «الحكم على استهداف المصالح النفطية» لرؤية التنظيم في شأن الجهاد الاقتصادي، وحدد فيها أهداف الجهاد الاقتصادي، وشرعن الهجمات التي تستهدف البنى التحتية النفطية، وحدد أربعة أهداف رئيسة يستوجب التعامل معها: آبار النفط وخطوط أنابيب النفط والمنشآت النفطية، ثم العاملون في صناعة النفط [97] .

في شباط/فبراير 2006 وقع الهجوم الأول على منشآت نفطية سعودية، واستهدف مجمع بقيق النفطي. وجرى اختيار هذا الهدف بسبب قيمته الاستراتيجية الخاصة، باعتباره يعالج وحده نحو سبعة ملايين برميل من النفط يوميًا، أو ما يعادل ثلثي إنتاج المملكة. ويمثل هذا المجمع أكبر منشأة قائمة بحد ذاتها لمعالجة النفط في العالم [98] . وتشير التقديرات الأميركية الرسمية إلى أن عدد العلميات الإرهابية المباشرة ضد البنى التحتية للطاقة وأنابيب نقلها وحقول الإنتاج ارتفعت من 299 عملية إرهابية في عام 2010 إلى 438 عملية في عام 2011 [99] .

هناك رأيان مختلفان في شأن تأثير هجمات تنظيم القاعدة في المنشآت النفطية، وفي أسعار الطاقة في السوق الدولية، ومقارنة تأثير الهجمات الإرهابية بتأثير عوامل أخرى داخلية وخارجية في المعروض من الطاقة عالميًا. يذهب الرأي الأول إلى أن تأثير الهجمات الإرهابية في أسعار الطاقة عالميًا وفي المعروض منها في السوق الدولية ضئيل مقارنة بعوامل أخرى مؤثرة في السعر والمعروض من موارد الطاقة عالميًا مثل الحروب الأهلية والصراعات العرقية داخل الدول المنتجة وعدم الاستقرار السياسي وتغير الأنظمة السياسية والقيود على الاستثمارات في مجال التنقيب والتكرير. أما الرأي الثاني فرأى أن تأثير الهجمات الإرهابية في سعر النفط والمعروض منه عالميًا لا يقل عن تأثير حظر النفط العربي في عام 1973 في الدول الصناعية الكبرى [100] .

د - عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي

تتوافر الاحتياطيات النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في بلدان تشهد صراعات عسكرية أو أهليه لم تُحسم، فضلًا عن الكراهية التي تكنّها شعوب تلك الدول للولايات المتحدة، سواء لسياساتها الخارجية أم لدعمها دولًا ترى شعوب الدول ذات الوفرة النفطية أنها مصدر من مصادر التهديد لها. وهذا ما يظهر بصورة جلية في منطقة الشرق الأوسط التي تضم ستة بلدان خليجية (المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران وقطر) تمتلك مجتمعة 791.145 مليار برميل من الاحتياطيات المثبتة بتقديرات عام 2013 [101] . الأمر أيضًا الذي يجعل أمن الطاقة الأميركي المعتمد على وارداته النفطية من منطقة الخليج على المحك لعدد من الأسباب، منها: ارتفاع نسبة الكراهية الشعبية في المنطقة تجاه الولايات المتحدة التي زادت بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وحربها على دولتين إسلاميتين؛ أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2001، والعراق في آذار/مارس 2003 تحت اسم الحرب على الإرهاب، والانتهاكات لمواطني الدولتين. وزادت نسبة العداء بعد الكشف عن انتهاكات للمعتقلين في سجن أبو غريب العراقي ومعتقل غوانتنامو، والدعم الأميركي اللامتناهي لإسرائيل وانتهاكاتها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يزيد الغضب الشعبي العربي [102] .

مع الثورات التي شهدتها دول المنطقة في بداية عام 2011، زادت نسبة العداء للولايات المتحدة بسبب الدعم الأميركي لأنظمة سلطوية ودكتاتورية، وغضّها الطرف عن كثير من انتهاكات الأنظمة العربية لمواطنيها، وفي كثير

من الأوقات بموافقة أميركية، الأمر الذي أوصل رسالة إلى شعوب المنطقة مفادها أن الولايات المتحدة لا يهمها سوى مصلحتها في المنطقة. ما جعل القيادات الحاكمة الجديدة في المنطقة تلبي مطالب الشعوب التي أصبح رأيها فاعلًا في عملية صنع القرار العربي بإعادة النظر في علاقاتها الخارجية، ولا سيما مع الولايات المتحدة [103] .

يُضاف إلى ما سبق النزاعات الحدودية غير المحلولة بين دول منطقة الخليج العربي ذات الثقل في إمداد السوق العالمية بحاجاتها من النفط والغاز الطبيعي، مثل النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة، وبين المملكة العربية السعودية وقطر، وبين قطر والبحرين، وهي أزمات قد تزعزع استقرار المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تهديد المعروض من النفط، ما يجعلنا أمام مصدر محتمل لصراع مسلح أو تدخل عسكري بين عدد من الدول ذات الوفرة النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة [104] .

لهذا يرى كثير من المسؤولين الأميركيين والخبراء والسياسيين أن استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة من منطقة الخليج العربي لتلبية الحاجات الأميركية المتزايدة من الطاقة يعني استمرار التعرض لخطر الاضطرابات السياسية والنزاعات والعمليات الإرهابية التي تجتاح المنطقة. وقال ستيوارت إيزنشتات، وكيل وزارة الطاقة الأسبق، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في العشرين من حزيران/يونيو 2002: إن «اعتمادنا على نفط الخليج العربي عامة ونفط المملكة العربية السعودية خاصة سيعرضنا للهجوم في الخارج وفي الوطن على حد سواء» [105] . وفي الوقت ذاته تعاني المناطق كلها التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة سواء في أفريقيا أو أميركا اللاتينية المخاطر نفسها التي تعانيها منطقة الخليج، ما يجعل أمن الطاقة الأميركي الذي يعتمد في جزء منه على الخارج في خطر وتوقع توقف إمداداته من وقت إلى آخر.

2- المحددات الداخلية لأمن الطاقة

إلى جانب المحددات الخارجية التي تُؤثر في التصور الأميركي لأمن الطاقة، هناك مجموعة من المحددات الأميركية تؤثر بصورة كبيرة في المفهوم الأميركي والسياسات الأميركية لأمن الطاقة، يرتبط الجزء الأكبر منها بالاستهلاك الأميركي الذي هو في نمو وارتفاع مستمرين؛ لتلبية ثورتها الصناعية ونموّها الاقتصادي

والنمط الاستهلاكي المتزايد لمواطني الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى توجهات وخلفيات أعضاء الإدارة الأميركية خلال إدارتي بوش (الابن) وارتباطهم بشبكة علاقات خاصة بشركات الطاقة داخل الولايات المتحدة وخارجها.

أ - تزايد الاستهلاك الأميركي من الطاقة

توقع تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية (تقرير تشيني) الصادر في أيار/مايو 2001 زيادة الاستهلاك الأميركي من النفط خلال العشرين سنة القادمة اعتبارًا من عام 2001 بـ 33 في المئة، والغاز الطبيعي بأكثر من 50 في المئة، إضافة إلى زيادة الإقبال على استهلاك الطاقة بنسبة 45 في المئة. ويضيف التقرير أنه إذا زاد الاستهلاك الأميركي بتلك النسبة التي كان عليها خلال تسعينيات القرن المنصرم، فإن الولايات المتحدة ستواجه فجوة بين حاجاتها المتوقعة وما يتوافر لديها أو يتوقع من مصادر الطاقة داخليًا وخارجيًا. ويشير التقرير في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة سوف تستورد خلال العشرين سنة القادمة من وقت صدور التقرير (أيار/مايو 2001) برميلين من كل ثلاثة براميل من النفط اعتمادًا على المنتجين الخارجيين الذين لا تهمهم المصالح الأميركية. ويرى التقرير أن هذا يمثل تهديدًا للأمن القومي الأميركي والرفاهية الاقتصادية، لذا دعت إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد خارجيًا [106] .

استهلكت الولايات المتحدة 18.6 مليون برميل يوميًا من النفط خلال عام 2012 [107] . وترتفع الواردات الأميركية من النفط الخام بصورة متزايدة خلال منتصف القرن العشرين حتى أواخر سبعينيات القرن المنصرم، ثم انخفضت بحدة خلال الفترة بين عامي 1979 و1985، لتعاود الارتفاع وتبلغ ذروتها في عام 2005 بمقدار 10.1 ملايين برميل يوميًا، وتتوقف عند 9.2 ملايين برميل يوميًا خلال عام2010، وشكلت ورادات المنتوجات النفطية 2.6 مليون برميل يوميًا خلال عام2010، وكان إجمالي الصادرات 2.3 مليون برميل يوميًا في العام ذاته [108] .

خلال عام 2012 استوردت الولايات المتحدة 10.6 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة، وفي العام ذاته صدّرت 3.2 ملايين برميل من النفط الخام والمنتوجات النفطية، وبذلك يصبح صافي الواردة الأميركية 7.4 ملايين برميل يوميًا. ويمثل صافي الواردات الأميركية من النفط 40 في المئة من الاستهلاك النفطي الأميركي، وهي أقل نسبة منذ عام 1991 [109] . ويوضح الجدول التالي نسب الواردات النفطية من دول ومناطق

العالم.

جدول (2-3)

استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة

بين عامي 2005 و2035(*)

مورد الطاقة	تاريخيًا			توقعات					معدل التغير (في المئة) 2035-2007
	2005	2006	2007	2015	2020	2025	2030	2035	
النفط (مليون برميل يوميًا)	20.8	20.7	20.6	20.2	20.6	21.0	21.5	22.1	0.3

الغاز الطبيعي
(تريليون قدم مكعب)
22.0
21.7
23.0
21.7
22.6
23.6
24.3
24.9
0.3
الفحم
(كوادريليون وحدة   حرارية بريطانية)
22.8
22.5
22.7
22.3
23.0
23.6
24.3
25.1
0.4
الطاقة النووية
(مليار كيلووات/ساعة)
782
787
806
834
883
889
886
898

0.4

الطاقة الكهرومائية

(كوادريليون وحدة حرارية بريطانية)

6.1

6.4

6.2

9.3

10.1

11.0

11.5

12.4

2.5

(*) تم تجميع البيانات السابقة من صفحات عدة.

المصدر:U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010, p. 37.

ب - دور اللوبي النفطي

يُعد اللوبي النفطي الأميركي واحدًا من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورًا مؤثرًا في صوغ السياسة الخارجية الأميركية، مثل المركب الصناعي العسكري الأميركي واللوبي الإسرائيلي... إلخ؛ نظرًا إلى شبكة العلاقات المتداخلة التي تربطه بصنّاع القرار في البيت الأبيض، والتي تُمكّنه من تحقيق مصالحه. وكانت تلك العلاقة المتداخلة جلية في إدارتَيْ الرئيس الأميركي بوش (2000-2008) أكثر منها في إدارة أوباما؛ لارتباط العديد من مسؤولي إدارتي بوش بالمجمع النفطي الأميركي، ولاستفادته من مصالحهم بشكل أو بآخر.

لم يشهد التاريخ الأميركي تداخلًا في المصالح بين الإدارة الأميركية ومجمع اللوبي النفطي مثلما شهدته إدارتا «بوش»، ولا سيما الأولى منها، حيث تولّى عدد من المرتبطين بعلاقات باللوبي النفطي مناصب عليا في الإدارَتَيْن، وكانوا يعملون في كُبرى الشركات الأميركية التي تقدم خدمات نفطية قبل توليهم مناصبهم العامة العليا، وهم على النحو الآتي:

- الرئيس جورج دبليو بوش، عمل قبل فوزه بمنصب الرئيس في مجال التنقيب عن النفط في تكساس. وجاء إلى الحكم بفضل دعم شركات النفط

والسلاح التي تُهمين عليها قوى اليمين المحافظ [110] .

- نائب الرئيس ديك تشيني (2000-2008)، يُعد من أبرز الشخصيات في هذه الإدارة التي جاءت من القطاع النفطي. رئس شركة هاليبرتون للخدمات النفطية حتى عام 2000، وهي من كبريات الشركات الأميركية في مجال الخدمات والمقاولات النفطية، وحقق بفضل علاقاته السياسية أرباحًا خيالية وصلت إلى نحو 45 مليون دولار [111] . وكان منوطًا به الإشراف على تنسيق الجهد بين شركات تاسكو وشيفرون وأنوكال وبريتش بتروليم والنرويجية للبترول والشركة التركية للنفط، أي مالكي خط «أنابيب قزوين» [112] .

- كانت كوندوليزا رايس التي عملت مستشارة للأمن القومي (2000-2004) ثم وزيرة للخارجية الأميركية (2004-2008)، عضوًا في مجلس إدارة شركة شيفرون تكساس إحدى كبرى شركات الطاقة الأميركية العاملة في الخارج [113] .

- تولى دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع (2000-2006) منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية، وكان شريكًا للرئيس بوش (الابن) في شركة «إنرون» العملاقة للطاقة.

- عمل زلماي خليل زاد الذي تولّى عددًا من المناصب السياسية العليا في إدارتَي بوش: سفير الولايات المتحدة في أفغانستان (20/1/2005-28/11/2003)؛ سفير الولايات المتحدة في العراق (26/3/2007-21/1/2005) وسفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (20/1/2009-17/4/2007) [114] . وقبل التحاقه بالإدارة الأميركية كان مستشارًا في شركة «أنوكال» النفطية، أي الشركة التي كانت تتفاوض مع حكومة طالبان لإقامة خط أنابيب لنقل الغاز من أذربيجان وتركمانستان إلى الصين عبر باكستان وأفغانستان، وهو من قام بدراسة تحديد المخاطر المالية والسياسية للمشروع [115] .

على الرغم من خروج عدد من مسؤولي إدارة بوش أمثال تشيني ورايس ورامسفيلد من مناصبهم النفطية، فإن علاقاتهم بالمجمع النفطي الأميركي لم تنقطع، بل بدت أكثر متانة، وهذا ما تعكسه التسهيلات التي حصلت عليها شركاتهم سواء في عقود إعادة إعمار العراق وأفغانستان، أو حقوق التنقيب والنقل في دول لأميركا وجود عسكري فيها [116] .

يشير عدد من المحللين إلى علاقة ديك تشيني بالحرب الأميركية على العراق، وكان من أشد المدافعين عنها. وعلى الرغم من تخلّيه عن منصبه

في شركة هاليبرتون عمل على أن يكون لها وجود حيوي في العراق، سواء في أثناء الحرب خلال اضطلاعها بإخماد الحرائق النفطية التي كان يتوقع أن يشعلها الرئيس العراقي صدام حسين خلال سير العمليات العسكرية، أو من خلال قيام فروعها الإنشائية بمد الجسور لقوات التحالف في أثناء الحرب أو بعد انتهاء الحرب وسقوط النظام العراقي. ومن خلال النفاذ إلى حقول النفط العراقية وإعادة بناء المنشآت النفطية هناك. كما حصلت الشركة على أكبر حصة من عملية إعادة إعمار العراق [117] .

يؤثر اللوبي النفطي الأميركي في صنّاع القرار الأميركي من خلال تبرعاتهم للمرشحين، سواء للانتخابات الرئاسية أم الكونغرس، وهذا ما بدا جليًا إبان الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2000. فعلى سبيل المثال كان رئيس مجلس إدارة إنرون للطاقة، كين لاي، من أكبر الممولين لحملة بوش الانتخابية الرئاسية لعام 2000، كما أنه قدّم تبرعات تُقدّر بـ 146 مليون دولار لحملة بوش الانتخابية في ولاية تكساس في عام 1994. فضلًا عن شبكة علاقاته القوية بمسؤولين أميركيين مثل نائب الرئيس ديك تشيني والمستشار السياسي للرئيس بوش (الابن) كارل روف وأعضاء في الكونغرس [118] . ووصل إنفاق اللوبي خلال انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في عام 2010 إلى حوالى 15 مليون دولار، وفي الانتخابات الرئاسية لعام 2008 ما يقرب من 26 مليون دولار [119] .

إجمالًا وصل إجمالي نفقات اللوبي النفطي خلال الفترة بين عامي 1998 و2013 ما يقرب من 1.5 مليار دولار أميركي للتأثير في صانع القرار الأميركي في البيت الأبيض والكونغرس. وخلال عام 2013 وصل إنفاق اللوبي النفطي ما يقرب من 105 مليون دولار، ووصل مع بداية إدارة أوباما في عام 2009 إلى ما يقرب من 174.5 مليون دولار [120] .

مع انتهاء فترة بوش في عام 2008 وتولي إدارة جديدة برئاسة أوباما تراجعت قوة اللوبي النفطي الداعم لتحركات الولايات المتحدة ونفوذه خارجيًا لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، ورُفِع شعار «تقليل الاعتماد على النفط الخارجي» واستقلالية الطاقة الأميركية، والتركيز أكثر لتأمين حاجات الولايات المتحدة من الطاقة على الداخل الأميركي، ورفع المخصصات المالية لمشاريع البحث والتطوير المتعلقة بالطاقة البديلة، مع إعطاء أولوية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي الأميركية، ولا سيما مع اكتشاف الاحتياطيات المتوقعة والضخمة من النفط الصخري والغاز الصخري.

في هذا الشأن طلب الرئيس أوباما من الكونغرس في خطابه عن حالة

الاتحاد في عام 2011 وقف الدعم الذي تقدمه الحكومة الأميركية من أموال دافعي الضرائب الأميركية لكبريات شركات النفط الأميركية التي تُقدّر بحوالى 4 مليار دولار سنويًا؛ للأرباح الخيالية التي تحققها على حساب المواطن الأميركي ودافعي الضرائب الأميركية [121] . وخلال العقد الماضي حققت أكبر خمس شركات طاقة: بي بي (BP) وشيفرون وكونوكو فيليبس وإكسون موبيل وشركة شل أرباحًا يصل مجموعها إلى ما يزيد على تريلون دولار [122] . وخلال عام 2010 حققت شركة إكسون موبيل وحدها أرباحًا تصل إلى 31 بليون دولار [123] .

X كاميلا برونسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 333.

X International Energy Agency, World Energy Outlook 2010 (Paris: OECD/IEA, 2010), p. 6.

X Organization of the Petroleum Exporting Countries, World Oil Outlook 2010 (Vienna: OPEC, 2010), p. 6.

X المصدر نفسه، ص 46.

X المصدر نفسه، ص 9.

X U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010 (Washington DC: EIA, July 2010), p. 2.

X Organization of the Petroleum Exporting Countries, World Oil Outlook 2010, p. 7.

X U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010, p. 2.

X BP, BP Statistical Review of World Energy 2013 (London: BP, 2013), p. 2.

X U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2013 (Washington DC: EIA, 2013), p. 1.

X BP, BP Statistical Review of World Energy 2013, p. 3

X BP, BP Statistical Review of World Energy 2013, pp. 4-5.

X BP, BP Statistical Review of World Energy 2013, p. 1, and U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010, p. 1.

X BP, BP Statistical Review of World Energy 2013, p. 2.

X BP, BP Statistical Review of World Energy 2013, p. 1.

X حمدي عبد الرحمن حسن، «العلاقات الصينية - الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟» كراسات استراتيجية، المجلد 17، العدد 172 (شباط/فبراير 2007)، ص 12.

X ظفر الإسلام خان، «الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط،» موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2/4/2013، متوافر على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201352104551345517.htm>.

X International Energy Agency, World Energy Outlook 2010, p. 5.

X برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 342.

X U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2010, p. 10.

X هدى عوض، «الصين وتأمين الطاقة،» السياسة الدولية، العدد 164 (نيسان/أبريل 2006)، ص 63.

X إبراهيم نوار، «تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق،» السياسة الدولية، العدد 164 (نيسان/أبريل 2006)، ص 42.

X للمزيد عن أسباب ارتفاع النفط، يمكن الرجوع إلى: أشرف محمد كشك، «ارتفاع أسعار النفط واقتصادات دول الخليج،» السياسة الدولية، العدد 162 (تشرين الأول/أكتوبر 2005)، ص 178-179.

X عمرو عبد العاطي، «الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة،» السياسة الدولية، العدد 175 (كانون الثاني/يناير 2009)، ص 246.

X «وكالة الطاقة: أسعار النفط ستظل متقلبة وقد تصل 200 دولار في 2030،» رويترز، 12/11/2008، على الرابط: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE4AB0K420081112>.

X U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2013, p. 25.

X «How Dependent are we on Foreign Oil?» U. S. Energy Information Administration, 10/4/2013, Available at: <http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/foreign_oil_dependence.cfm>.

X «مشروع خط أنابيب النفط عبر الجزيرة العربية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/أكتوبر 2007)، ص 8.

X نيكول ستراكة، «الجهاد الاقتصادي: تحدٍّ أمني لإمدادات الطاقة العالمية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/أكتوبر 2007)، ص 27.

X فيريال ليغاري، «شبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية - الآسيوية المقترحة: الدلالات الأمنية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/أكتوبر 2007)، ص 16-17.

X للمزيد من المعلومات عن الجهاد الاقتصادي، وعن دراسة الشيخ «عبد الله بن ناصر الرشيد»، يمكن الرجوع إلى: Murad Batal Al-Shishani, «Al Qaeda & Oil Facilities In The Midst of The Global Economic Crisis,» Journal of Energy Security, 23/4/2009, Available at: <http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=190:al-qaeda-aamp-oil-facilities-in-the-midst-of-the-global-economic-crisis&catid=94:0409content&Itemid=342>, and ستراكة، الجهاد الاقتصادي،» ص 27.

X ستراكة، «الجهاد الاقتصادي،» ص 27.

X «National Counterterrorism Center: Annex of Statistical Information,» American Office of the Coordinator for Counterterrorism, 31/7/2012, Available at: <http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2011/195555.htm>.

X Al-Shishani, «Al Qaeda & Oil Facilities in The Midst of the Global Economic Crisis».

X مايكل كلير، دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 50، و «International Energy Statistics,» U .S. Energy Information Administration, Available at: <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=57&aid=6&cid=CG8,&syid=2007&eyid=2013&unit=BB>

X لمزيد من المعلومات عن تراجع الصورة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط يمكن الرجوع إلى: عمرو عبد العاطي: «تحسين الصورة الأميركية عربيًا مهمة الإدارة الأميركية الجديدة،» مجلة آراء حول الخليج، العدد 53 (شباط/فبراير 2009)، ص 44-46، و«الصورة الأميركية عربيًا.. بين نجاحات

وإخفاقات الدبلوماسية العامة،» مجلة آراء حول الخليج، العدد 42 (آذار/مارس 2008).

X Amr Abdel-Atty «Three Possible Scenarios,» Al Ahram Weekly, 1/3/2012, p. 12.

X للمزيد من التفاصيل عن الأزمات والتحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط، والتي لها كبير الأثر في السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن الرجوع إلى: كينث بولاك، «الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أمريكية،» السياسة الدولية، العدد 175 (كانون الثاني/يناير 2009)، ص 30-35.

X كلير، دم ونفط، ص 50.

X National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy: Report of the National Energy Policy Development Group,» Washington DC, May 2001, p. x.

X «How Dependent are we on Foreign Oil?», U. S. Energy Information Administration, 10/4/2013, Available at: <http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/foreign_oil_dependence.cfm>.

X U. S. Information Energy Administration, «Most of the Petroleum We Use is Imported,» Available at: <http://www.eia.gov/energyexplained/index.cfm?page=oil_imports>.

X U. S. Energy Information Administration, «How Much Petroleum does the United States Import and from Where?» 3/6/2013, Available at: <http://www.eia.gov/tools/faqs/faq.cfm?id=727&t=6>.

X لمزيد من المعلومات عن علاقة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش بصناعة النفط يمكن الرجوع إلى: أيان رتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة مازن الجندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 93-103.

X لمزيد من المعلومات عن علاقة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني بصناعة النفط، يمكن الرجوع إلى: المصدر نفسه، ص 105-110.

X عمرو كمال حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» السياسة الدولية، العدد 164 (نيسان/أبريل 2006)، ص 51.

X لمزيد من المعلومات عن علاقة كوندوليزا رايس بصناعة النفط يمكن

الرجوع إلى: رتليدج، العطش إلى النفط، ص 103-104.

:at Available ,Profile Khalilzad Zalmay X
.<http://www.rightweb.irc-online.org/profile/khalilzad_zalmay>

X حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 52.

X خليل العناني، «اللوبي النفطي الأمريكي... النفوذ وآليات التأثير،» السياسية الدولية، العدد 164 (نيسان/أبريل 2006)، ص 44.

«,Halliburton for Business Big Be Could War» ,Koo Carolyn X
> :at Available ,23/3/2003 ,Reuters
.< http://www.rense.com/general36/hlai.htm

X خليل العناني، العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية (أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003)، ص 54-55.

Washington's Greases Lobby Oil The How» ,Froomkin Dan X
:at Available ,6/6/2011 ,Post Huffington The «,Wheels
_http://www.huffingtonpost.com/2011/04/06/how-the-oil-lobby-greases_n>
.<html.845720

X لمزيد من التفاصيل عن إنفاق اللوبي النفطي الأميركي والشركات التي تضمه وبيانات الإنفاق يمكن الرجوع إلى الموقع المتخصص في رصد إنفاق جماعات الضغط (اللوبيات) الأميركية: Responsive for Center The
.</http://www.opensecrets.org> ,Politics

The «,Address Union of State in President the by Remarks» X
:at Available ,25/1/2011 ,House White
-http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/01/25/remarks>
.<president-state-union-address

X لمزيد من المعلومات عن أرباح شركات النفط الأميركية خلال العقد الماضي يمكن الرجوع إلى: Tax for Lust Oil's Big» ,Weiss .J Daniel
its Defends Oil Big While Rise Profits and Prices Oil :Loopholes
,31/1/2011 ,Progress American for Center «,Loopholes Tax
:at Available
http://www.americanprogress.org/issues/green/news/2011/01/31/8951/big>
.</oils-lust-for-tax-loopholes-

Washington's Greases Lobby Oil the How» ,Froomkin X
.«Wheels

ثانيًا: مفهوم إدارتي بوش وأوباما لأمن الطاقة

يُعتبر أمن الطاقة الأميركي وتأمين مصادر الطاقة الخارجية - ولا سيما النفط منها لمركزيته في الازدهار والنمو الأميركيين، ولتأثيراته المتعاظمة في السياسة الخارجية الأميركية - في الخطاب السياسي الأميركي مسألة أمن قومي. وباسم الأمن القومي استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية أكثر من مرة خلال العقدين المنصرمين لتأمين حرية الوصول إلى مصادر الطاقة الخارجية عمومًا، والنفط على وجه الخصوص، ولحماية المورّدين الرئيسيين.

أضحى أمن الطاقة الأميركي والحصول على النفط الأجنبي مسألة أمن قومي أولًا تحت إدارة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت خلال الأعوام الأخيرة للحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظل القادة الأميركيون ينظرون إلى النفط الأجنبي من منظور الأمن القومي الأميركي. فالرئيسان هاري ترومان ودوايت أيزنهاور كلاهما كان يعتبر أن حماية النفط الوارد من الخليج يُعدّ مكوّنًا حيويًّا للاستراتيجية العسكرية في الحرب الباردة [124] .

منذ أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 التي ترتب عنها تهديد أمن الطاقة العالمي للدول المستهلكة الطاقة، وفي مقدمها الولايات المتحدة؛ بدأ الرؤساء الأميركيون يعطون أهمية لقضية أمن الطاقة الأميركي، وصارت قضية أمن الطاقة قضية تتقدم برامجهم الانتخابية والرئاسية. فبعد صدمة حظر النفط العربي، تزايدت دعوات الإدارات الأميركية لتقليل الاعتماد على النفط المستورد وزيادة الاعتماد في المقابل على مصادر محلية، وإقامة برامج ومشاريع من شأنها التشجيع على تبني سياسات طاقة أكثر كفاءة وأكثر اعتمادًا على الداخل الأميركي، الأمر الذي دفع الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش لإنشاء مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية (Energy National Group Development Policy) للولايات المتحدة بعد ثاني أسبوع له في البيت الأبيض لصوغ سياسة وطنية تساعد في توجيه استراتيجيات الطاقة الأميركية على المستوى الوطني وتطوير جهد الولايات والحكومة في مجال الطاقة، وكذا تقليل الاعتماد الأميركي على الطاقة خارجيًا، واعتماد أكثر على الداخل، واستشراف مستقبل أمن الطاقة الأميركي [125] .

ركّزت آخر ثلاث استراتيجيات للأمن القومي الأميركي لأعوام 2002 و2006 و2010 على أهمية سعي الإدارة الأميركية إلى تعزيز أمن الطاقة الأميركي،

وتحدثت الوثائق الثلاث عن أن الاعتماد الأميركي على الوقود الأحفوري المستورد من الخارج قد يُعرّض الاقتصاد والأمن الأميركي للخطر في حال توقف الاعتمادات، واستخدام الدول المنتجة مورد الطاقة كأداة للضغط السياسي على الولايات المتحدة، وطُرِحت بدائل عدة أمام صانع القرار الأميركي لتعزيز أمن الطاقة الأميركية كان من بينها الاعتماد على الداخل الأميركي والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة المتجددة [126] .

1- المفهوم الأميركي لأمن الطاقة

لا يوجد تعريف محدد تطرحه الولايات المتحدة عن مفهومها لأمن الطاقة، وإنما من واقع استراتيجيات الأمن القومي والسياسات المتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل إلى المفهوم الأميركي لأمن الطاقة الذي يستند إلى شقين رئيسَين، أحدهما داخلي والآخر خارجي.

أ - الشق الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي

يرتكز الشق الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي على أربعة محاور رئيسة: أولها بناء مخزون استراتيجي من النفط يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، وثانيها الاستثمار في الطاقة النظيفة، وثالثها استخدام الطاقة بشكل فعال، ورابعها التنقيب عن النفط محليًا.

- المحور الأول: بناء مخزون استراتيجي من النفط. تكمن أهمية الاحتياطي الاستراتيجي النفطي في كونه احتياطيًا نفطيًا يجري تخزينه في الدول الصناعية المستهلكة النفط بهدف تأمين الإمدادات النفطية في حال انقطاعها، أو في حال فرض الدول المنتجة حصارًا على إحدى الدول المستهلكة من خلال خفض الإنتاج ومنع تصدير النفط إلى الدول الصناعية المستهلكة. ويختلف الاحتياطي الاستراتيجي عن المخزون التجاري النفطي الذي تتحمل مسؤوليته ونفقاته شركات النفط الدولية العاملة في الدول المستهلكة، والذي يُضاف إليه أو يُسحب منه بحسب عوامل العرض والطلب؛ تفاديًا لانقطاع الإمدادات النفطية [127] .

تستخدم الولايات المتحدة مخزونها الاستراتيجي من الطاقة في مواجهة حالات الطوارئ التي تهز الأسواق الأميركية أو العالمية حسبما ينص اتفاق عضوية وكالة الطاقة الدولية (IEA). ويضم احتياطي النفط الاستراتيجي الأميركي حوالى 727 مليون برميل، أي حوالى نصف مجمل الاحتياطي الاستراتيجي العالمي [128] . وساعدت سرعة تحرك الوكالة الدولية للطاقة في عام 2005 بطرح كميات من احتياطي النفط الاستراتيجي في جميع أنحاء

العالم من الدول الستة والعشرين الأعضاء فيها في السوق واستخدامها في أعقاب إعصاري كاترينا وريتا في تحقيق الاستقرار في الأسواق، وحال دون أن يؤدي الإعصاران إلى مزيد من الفوضى والتعطيل في الأسواق. ووفر أعضاء الوكالة مجتمعين 60 مليون برميل نفط للسوق العالمية. وشكلت هذه ثاني مرة تأذن فيها الوكالة الدولية للطاقة عبر تاريخها باستخدام كميات من احتياطي النفط الاستراتيجي، وكان لذلك الإجراء تأثير فوري في تهدئة الأسواق العالمية [129] . وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بسبب الأزمة الليبية التي بدأت فصولها في أوائل عام 2011، والاقتتال بين كتائب قوات معمر القذافي والمعارضة المسلحة وتوقف إمدادات ليبيا النفطية التي أثرت في كمية المعروض منه في السوق العالمية؛ حدث نقصان في الأسواق بحدود 6.1 ملايين برميل يوميًا نتيجة انقطاع النفط الليبي، الأمر الذي كان له كبير الأثر في الأسعار، ما دفع الولايات المتحدة بالتعاون مع دول حلف شمال الأطلسي إلى قيادة هجمات عسكرية على قوات القذافي تحت مسميات عدة، وأهداف إنسانية، إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون الطاقة هدفًا كامنًا وراءها [130] .

في ضوء توقف الإمدادات النفطية الليبية قررت وكالة الطاقة الدولية سحب نحو 60 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتوجات النفطية من الاحتياطي الاستراتيجي للدول الأعضاء في الوكالة خلال تموز/يوليو 2011، أي ما معدّله مليوني برميل يوميًا خلال الشهر، وبحسب ادعاء الوكالة أن الانقطاع الحاصل في الإمدادات النفطية من ليبيا بسبب الاضطرابات هناك أخذ يؤثر في أمن الإمدادات النفطية العالمية. وهناك شكوك قوية في أن هذا هو السبب الحقيقي وراء هذا السحب من الاحتياطي، وتكمن الشكوك في محاولة الوكالة استعمال الاحتياطي الاستراتيجي للضغط على الأسعار [131] . ولهذا تقوم الولايات المتحدة الأميركية بحثّ الدول الرئيسة الأخرى المستهلكة للطاقة، مثل الهند والصين والدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، على الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من النفط. وتدعم واشنطن الجهد المعزز لدفع الهند والصين إلى تعاون أوثق مع الوكالة الدولية للطاقة في مجال سياسات معالجة الطوارئ على المدى القصير، وفي المجال الأوسع المتعلق بسياسات أمن الطاقة والتكنولوجيا أيضًا.

- المحور الثاني: الاستثمار في الطاقة النظيفة. في ظل عدد من التهديدات التي تواجه مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) والمساعي الأميركية إلى تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛ تبنّت الولايات المتحدة

عددًا من المبادرات المُحفّزة والمُشجّعة للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية. والأمر لا يتعلق بالعمل على تطوير تكنولوجيات لتوليد طاقة نظيفة فحسب، وإنما امتد إلى جعلها أرخص ثمنًا وتوفيرًا حيث يصبح الحصول عليها أسهل، ما جعل الحكومة الأميركية تنفق ما يزيد على 11.77 مليار دولار منذ عام 2001 على تطوير مصادر بديلة للطاقة. وساهم هذا التمويل في تقليص كلفة الطاقة المتجددة بشكل كبير [132] .

بشكل عام ترى الولايات المتحدة أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يشكل مشروعها الاستراتيجي القومي القادم. وهذا ما روّج له المحافظون الجدد بالقول إن مثل تلك المشاريع سيقلل من الاعتماد الأميركي على نفط منطقة الشرق الأوسط، ما يساعد الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط انطلاقًا من أن البحث عن بدائل أخرى للنفط من شأنه تقليل سعر النفط، ومن ثم تقل تدفّقات أموال النفط إلى دول الشرق الأوسط. ووفقًا لوجهة النظر هذه فإن عائدات النفط المنخفضة سوف تجبر الحكومات لتصبح أكثر ديمقراطية، لأن أموال النفط تُغري الحكام بالبقاء أطول فترة ممكنة في السلطة، ومن ثم تلجأ إلى القمع لضمان بقائها وعدم مواجهة أي معارضة داخلية. وبذلك فتقليل الاعتماد على النفط من شأنه حل مشكلة الأنظمة السلطوية [133] .

- المحور الثالث: استخدام الطاقة بشكل فاعل. ضغطت أزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين على الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من التقدم في مجال المحافظة على الطاقة، واستخدامها بشكل فاعل، إذ انخفضت كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد الأميركي منذ عام 1970 حتى الآن بنسبة حوالى 50 في المئة بفضل جهد المحافظة على الطاقة والاقتصاد في استهلاكها. وتدعم الإدارات الأميركية البرامج التي تقدم الحوافز لاستخدام الطاقة بشكل أكثر فاعلية وللمحافظة على الطاقة ولتقليص انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري [134] .

يُعد برنامج نجم الطاقة (Star Energy) مثالًا رئيسًا على هذا الجهد، وهو برنامج تدعمه الحكومة الأميركية ويساعد شركات الأعمال والأفراد في حماية البيئة من خلال تحقيق فاعلية متفوّقة للطاقة، وبمساعدته اقتصد الأميركيون خلال عام 2005 فحسب كمية من الطاقة مكّنتهم من تجنب انبعاث كمية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري تعادل ما ينبعث من 23 مليون سيارة، ووفروا في الوقت ذاته 12 مليار دولار في فواتير استهلاكهم الطاقة، أو ما يعادل نسبة 4 في المئة من الطلب الإجمالي

السنوي على الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة [135] . وفي محاولة لترشيد استهلاك الطاقة داخل الولايات المتحدة دشّنت وزارة الطاقة موقعًا إلكترونيًا [136] يوضح لمستهلكي الطاقة كيفية تقليل استهلاكهم، وتقليل نفقاتهم من الطاقة والوقود. ويأتي هذا التطور ضمن سلسلة من الإجراءات التي تحاول من خلالها الإدارات الأميركية تقليل الاعتماد على النفط الخارجي، وتقليل أسعار الطاقة والوقود. ويهدف الموقع إلى مساعدة المستهلكين لاتخاذ اختيارات ذكية في قضية الطاقة من أجل توفير المال وحماية البيئة في الوقت ذاته. ويعرض خطوات لاستهلاك أقل للطاقة في المنازل وفي الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والإضاءة، من أجل تفادي إهدار الطاقة في منازلهم وفي سياراتهم عن طريق رسم توضيحي كارتوني للحياة في أميركا، حيث يتم ضغط الزائر على رسومات لتظهر له نصائح لكيفية ترشيد استهلاك الطاقة والوقود.

- المحور الرابع: التنقيب عن النفط محليًا. يرتبط المفهوم الأميركي لأمن الطاقة الأميركي بالتنقيب عن النفط الأميركي وإنتاجه من السواحل الشرقية والغربية الأميركية وخليج المكسيك، وهذا ما يمثل 80 في المئة من المياه الإقليمية الأميركية [137] . وحققت الولايات المتحدة الأميركية نجاحًا كبيرًا خلال الأعوام الماضية في التنقيب عن النفط الصخري والغاز الصخري، ما تعول عليه الإدارات في تحقيق استقلالية الطاقة أكثر من أي مصدر آخر.

نشرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية التابعة لوزارة الطاقة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2010 زيادة ملحوظة في احتياطي الغاز والنفط خلال عام واحد. وارتفع احتياطي الغاز ليصل إلى 283.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2009 مقارنة بنحو 255 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2008. ويرجع السبب في الزيادة إلى اكتشاف الغاز غير التقليدي، خصوصًا الغاز الصخري الذي ارتفع احتياطِيُّه سنويًا إلى نحو 29.3 تريليون متر مكعب. وتمت معظم الاكتشافات في ولاية تكساس (3.2 تريليون قدم مكعب) وأركنساس (5.2 تريليون قدم مكعب) وبنسلفانيا (3.4 تريليون قدم مكعب)، ما يعني أن احتياطي الغاز الصخري متوافر في أرجاء الولايات المتحدة كلها في الجنوب والوسط والشرق [138] .

بالنسبة إلى احتياطي النفط الخام، أشار التقرير إلى ارتفاعه في نهاية عام 2009 إلى 22.3 مليار برميل مقارنة بنحو 20.6 مليار برميل في نهاية عام 2008، وهذه زيادة تعود إلى اكتشاف النفط الصخري. نظرًا إلى الاكتشافات التي عثر عليها في كل من تكساس وكاليفورنيا وألاسكا وشمال داكوتا [139]

.

أما في شأن تنبؤات الإنتاج فيتوقع أن يزداد إنتاج النفط الخام الأميركي خلال عامي 2013 و2014 بنحو 1.61 مليون برميل يوميًا، معظمه من إنتاج النفط الصخري. وتُقدّر الزيادة في إنتاج النفط حتى عام 2014 إلى جانب الزيادة التي حصلت منذ عام 2008 بنحو 4.09 ملايين برميل. ويتوقع تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030 أن يرتفع معدل إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى نحو 5 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030. وتشير توقعات إلى أن الولايات المتحدة سوف تتجاوز روسيا باعتبارها أكبر منتج للغاز في العالم بحلول عام 2015، كما ستتفوق على السعودية كأكبر منتج للنفط بحلول عام 2020، وسوف تحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في عام 2030 [140] . ويشير تقرير آخر لإدارة معلومات الطاقة، التابعة لوزارة الطاقة، أن بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح دولة مصدّرة صافية للنفط في عام 2035. وفي عام 2040 يمكن، بناءً على المعطيات المتوافرة حاليًا، أن تشكل صافي صادرات النفط الخام نحو 7.6 في المئة من الاستهلاك الأميركي [141] . وتشير إحصاءات وزارة الطاقة الأميركية المنشورة في أواخر أيلول/سبتمبر 2012 إلى أن الإنتاج الأميركي من النفط ارتفع بنسبة 3.7 في المئة ليصل إلى 6.5 ملايين برميل يوميًا في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر من العام ذاته بفضل التقنية الحديثة التي تستعملها شركات النفط في الحفر الأفقي وفي التكسير الهيدروليكي للصخر لإنتاج النفط الصخري. كما تشير إلى أن الولايات المتحدة استطاعت خلال عام 2012 تلبية 83 في المئة من استهلاكها النفطي من مصادر داخلية. وعُرف عام 2012 بأنه الأعلى اعتمادًا على النفط المحلي من عام 1991. كما تتوقع وزارة الطاقة أن يرتفع معدل الإنتاج الأميركي من النفط بنحو 11.4 مليون برميل في نهاية عام 2013، ويرتفع الإنتاج الأميركي من النفط خلال الأعوام المقبلة بنحو 7 في المئة سنويًا [142] . وخلال أعوام أوباما الأربعة الأولى في البيت الأبيض زاد الإنتاج الأميركي من النفط المحلي إلى أن وصل في عام 2011 إلى أعلى مستوياته منذ عام 2003. وزاد بما يقدّر 120 ألف برميل يوميًا على عام 2010 الذي كان يصل إلى 5.6 ملايين برميل يوميًا. ومنذ عام 2009 والولايات المتحدة من الدول المتقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي ليفوق مستويات الإنتاج كلها المسجلة منذ عام 1973([143] . وتضاعف إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة المتجددة منذ عام 2008 الذي واكبه انخفاض في استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 10 في المئة منذ عام 2005

. [144]

في آذار/مارس 2011 أعلن أوباما في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة تستهلك خلال عام 2011 نسبة تقل عن 7 في المئة من النفط عما كانت تستهلكه خلال عام 2005، قائلًا إن ذلك جعل الاقتصاد الأميركي أكثر كفاءة. فالولايات المتحدة أضحت تنتج كمية أكبر من النفط، وتستورد كمية أقل منه. ففي عام 2010 وصل الإنتاج الإجمالي للنفط الأميركي إلى أعلى مستوى له منذ عام 2003. ووصل إنتاج النفط المستخرج من تحت المياه الفدرالية في خليج المكسيك إلى أعلى معدل له على الإطلاق. وأول مرة خلال أكثر من عشرة أعوام شكلت الواردات الأميركية من النفط خلال عام 2011 أقل من نصف الكمية التي تستهلكها [145] .

ب - الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي

يتركز الشق الخارجي للمفهوم الأميركي لأمن الطاقة على محورين رئيسَين: يتمثل أولهما في تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها، وثانيهما في تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.

- المحور الأول: تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها. ينطلق المفهوم الأميركي لأمن الطاقة من ضرورة تنوّع مصادر إمدادات الطاقة وتعددها، وطرائق نقلها، لتقلّص من آثار أي توقف في الإمدادات التي تتعدد أسبابها. فعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تهيمن - وستواصل الهيمنة - على أسواق الطاقة العالمية، فإن البحث عن مصادر جديدة يشكل هدفًا أميركيًا مهمًا في إطار استراتيجيتها لأمن الطاقة، والتنوّع ليس مهمًا لأمن الطاقة الأميركي فحسب، لكن أيضًا للأمن القومي الأميركي، فالاعتماد على مصدر واحد للطاقة، خصوصًا إذا كان أجنبيًا يجعل الولايات المتحدة عرضة لخطر تقلّب الأسعار وتوقف الإمدادات، وفي أسوأ الأحوال للابتزاز السياسي من الدول المنتجة [146] . وفي هذا الشأن، أكد تقرير «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» ضرورة تنوع مصادر إمداد الولايات المتحدة من الطاقة؛ لأن تركيز اعتماد الولايات المتحدة على مصدر واحد للطاقة قد يُعرّض الاقتصاد الأميركي لخطر الصدمة في حال توقف الإمدادات بسبب حرب أو هجمات إرهابية. وأوصى التقرير بضرورة تنوّع مصادر الطاقة الأميركية بالضغط على المنتجين غير الخليجيين، وحثّهم على زيادة صادراتهم إلى الولايات المتحدة. وشملت التوصية كل مصدر محتمل للنفط. لكن شدد التقرير بوجه خاص على عدد من المناطق الرئيسة، من بينها نصف الكرة الغربي وحوض بحر قزوين وأفريقيا الغربية، قائلًا: إن زيادة مستويات

الإنتاج وزيادة الصادرات من تلك المناطق عاملان مهمان يمكن أن يخفضا تأثير انقطاع الإمدادات في الاقتصاد الأميركي والعالمي [147] .

هدفت خطة التنويع الأميركي في الأساس إلى زيادة الواردات النفطية من أميركا اللاتينية، وبوجه خاص من المكسيك وفنزويلا وكولومبيا. وتحدثت «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» عن هذه الدول أنها تمتلك احتياطيات كبيرة وقريبة نسبيًا وتقع في مدى النفوذ الأميركي. ونظر التقرير أيضًا إلى روسيا والمنتجين الرئيسيين في بحر قزوين باعتبارهم مصادر جديدة وواعدة بسعيهم إلى زيادة صادراتهم إلى الغرب [148] .

إضافة إلى دول أميركا اللاتينية وبحر قزوين وروسيا؛ أكد التقرير أنه يتوقع أن تكون أفريقيا الغربية واحدة من أسرع مصادر النمو للنفط والغاز الطبيعي بالنسبة إلى السوق الأميركية. فاحتياطيات المنطقة التي تبعد أكثر عن الشاطئ مغرية بوجه خاص، لأنه يجب أن يكون قد اكتمل تطويرها، ولأنه يمكن بسهولة نقلها عبر المحيط الأطلسي. فنيجيريا وأنغولا معًا - المنتجان الرئيسان في المنطقة - زوّدتا الولايات المتحدة بـ 1. 2 مليون برميل من النفط يوميًا في عام 2000. وكانت «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» قد توقعت أن تتضاعف هذه الكمية مرتين أو ثلاث مرات خلال الأعوام العشرة المقبلة من عمر إعداد التقرير في عام 2001([149] .

- المحور الثاني: تقليل الاعتماد على نفط الخارجي. منذ أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 التي ترتب عنها تهديد أمن الطاقة العالمي وأمن الطاقة للدول المستهلكة وفي مقدمها الولايات المتحدة، بدأ الرؤساء الأميركيون يدعون منذ تلك الأزمة إلى تقليل الاعتماد على النفط الخارجي وزيادة الاعتماد في المقابل على مصادر محلية، وتدشين برامج من شأنها التشجيع على تبني سياسات طاقة أكثر كفاءة وأكثر اعتمادًا على الداخل [150] .
ويأتي هذا التوجه مع دعوة كثير من المفكرين والاستراتيجيين الأميركيين إلى تقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي، حيث يرون أن التبعية النفطية الأميركية، أو الإدمان الأميركي بحسب تعبير كثير من الأميركيين، أحد المصادر الرئيسة لتهديد الأمن القومي الأميركي، على عكس ما كان يطرحه كثيرون في الماضي من أن استمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة هو مصلحه قومية أميركية وأحد أدوات الحفاظ على الأمن القومي الأميركي. وتزايدت قوة هذا التيار مع حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 واتهام مواطنين من المملكة العربية السعودية - المورّد الأساس للنفط إلى الولايات المتحدة -

فيها، واتهام مؤسسات نفطية سعودية وعربية في دعم المنظمات الإرهابية، واكتشاف عواقب العلاقات الأميركية مع دول وأنظمة سلطوية ودكتاتورية كانت الحكومات الأميركية تغض الطرف عنها في مقابل النفط الذي يخدم المصلحة والأمن القومي الأميركيين [151] . الأمر الذي دفع الرئيس الأميركي السابق بوش (الابن) إلى وصف سياسات الطاقة الأميركية خلال خطابه عن حالة الاتحاد في عام 2006 بأنها «مدمنة النفط الخارجي» [152] . وهذا المصطلح نفسه الذي استخدمه الرئيس الحالي باراك أوباما في ورقته الانتخابية التي صدرت في عام 2008 لوصفه سياسات الطاقة الأميركية [153] .

2- سياسات إدارتي بوش وأوباما لأمن الطاقة

هناك اتفاق بين جل - إن لم يكن - جميع رؤساء الولايات المتحدة الأميركية على أن المفهوم الأميركي لأمن الطاقة يقوم على مجموعة من المحاور التي سبق الحديث عنها، وإن اختلف الرؤساء في ما بينهم في تبنّيهم السياسات التي تُحقق أمن الطاقة الأميركي. وكانت إدارتا بوش أكثر اعتمادًا على الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي الذي يقوم على تنويع مصادر الطاقة الأميركية. في حين كان الرئيس أوباما خلال فترته الرئاسية الأولى أكثر تركيزًا على البعد الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي من خلال إيلائه أهمية أكبر لمصادر الطاقة البديلة، وتشير تصريحاته بعد فوزه بفترة رئاسية ثانية إلى استمراره على هذا النهج. ومع اختلاف الرئيسين في نظرتهما بعض الشيء إلى المفهوم الأميركي لأمن الطاقة، إلا أنهما اتفقا على ضرورة تقليل الاعتماد الأميركي على النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط، وإيلاء قدر من الأهمية للطاقة البديلة النظيفة.

أ - مساعي إدارتي بوش وأوباما لتقليل الاعتماد
على النفط المستورد من الشرق الأوسط

ترجع سياسات الولايات المتحدة الأميركية نحو تقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي إلى الرئيس نيكسون الذي دعا إلى مشروع «استقلالية الطاقة الأميركية» الذي يهدف إلى تقليل الاعتماد الأميركي على واردات النفط في عام 1980. ففي عام 1970 وقبل أزمة النفط العربي أرسل نيكسون أول رسالة إلى الكونغرس بخصوص سياسات الطاقة الأميركية التي أكد فيها أهمية اتخاذ الولايات المتحدة خطوات داخلية لتقليل الاعتماد على النفط الخارجي مثل زيادة بناء المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة وتطوير المفاعلات

القائمة وتقليل القيود على إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية [154] .
كانت قضية إنهاء التبعية الأميركية للطاقة المستوردة من الخارج على قمة برامج المرشحين للانتخابات الرئاسية لعام 2000، مثل ألبرت أرنولد غور وجورج دبليو بوش، وفي برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية لعام 2008، باراك أوباما وجون ماكين، حيث تحدث المرشحان في انتخابات 2000 و2008 عن أزمة للطاقة تلوح في الأفق، وتعهد كل منهما بالتغلب عليها بعمل فاعل. وتعهّد الفائز في الانتخابات - بوش في عام 2000 وأوباما في عام 2008 - بجعل أمن الطاقة الأميركي أولوية للبيت الأبيض.
في بداية إدارته رأى بوش أن الاعتماد الأميركي على الطاقة الخارجية يمثل تهديدًا للأمن القومي الأميركي، ففي أيار/مايو 2001 قال: «سيصبح بلدنا أكثر اعتمادًا على الزيت الخام الأجنبي، ما يضع أمن الطاقة للبلد في أيدي الأمم الأجنبية التي لا يشاطرنا بعضها اهتماماتنا» [155] . وفي خطابه عن حالة الاتحاد لعام ٢٠٠٦ أعلن بوش أنه سيتم إحلال 75 في المئة من واردات النفط من الشرق الأوسط بحلول ٢٠٢٥ لإنهاء «الإدمان» الأميركي لنفط منطقة الشرق الأوسط من دون تقليل الاستهلاك [156] . وهذا الرأي نفسه الذي تبناه أوباما حين أشار في استراتيجيته إلى قضية الطاقة في عام 2008 إلى عدد من الإجراءات التي من شأنها تقليل الاعتماد الأميركي على النفط المستورد، ولا سيما من منطقة الشرق الأوسط، وفيها تعهد بإنهاء «الإدمان» الأميركي لنفط منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق استقلالية الطاقة الأميركية بالاعتماد على مصادر أميركية والطاقة المتجددة التي تهدف في التحليل الأخير - بحسب تصريحات أوباما وأعضاء إدارته - إلى تحقيق استقلالية القرار الأميركي خارجيًا عمومًا، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وقال إنه سيعمل على إنهاء الإدمان الأميركي للنفط الخارجي، وأشار إلى الشرق الأوسط وفنزويلا خلال الأعوام العشرة القادمة [157] . وقال (أوباما) إنه منذ تولى الرئاسة في عام 2009 والاعتماد الأميركي على الطاقة المستوردة من الخارج في تناقص عامًا تلو الآخر، ووصل خلال عام 2012 إلى أقل من 50 في المئة أول مرة منذ ثلاثة عشر عامًا [158] ؛ حيث انخفضت الواردات الأميركية من النفط الخام بنسبة 10 في المئة، بما يقدر بمليون برميل يوميًا خلال عام 2011 فحسب، وانخفضت الواردات الأميركية النفطية من 57 في المئة من الاستهلاك المحلي في عام 2008 إلى 45 في المئة في عام 2011([159] . وهناك أسباب عدة يطرحها مؤيدو تقليل الاعتماد الأميركي على النفط المستورد تتمثل في الآتي:

- أن التدفقات المالية الضخمة إلى دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تستخدم في دعم الجماعات الإرهابية والمدارس الدينية التي تنشر أفكارًا وآراء معادية للولايات المتحدة. وحرص واشنطن على تعاون الرياض معها لضمان استقرار سوق النفط فرض كثيرًا من القيود على إمكان ممارستها الضغط على المملكة لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة وفقًا للمعايير الأميركية لوقف تدعيم المؤسسات التعليمية الدينية المتشددة. وأن الوجود العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط - ولا سيما منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية 1991 - بهدف تأمين تدفق النفط إلى الاقتصاد الأميركي أدى إلى تقوية مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة، التي كانت السبب الرئيس في التجنيد والتعبئة للتنظيمات «الإسلامية الجهادية الراديكالية» [160] .

- إن الولايات المتحدة تعتمد بصورة رئيسة على مورد غير متجدد، مع توقع الخبراء في مجال الطاقة انخفاض الإنتاج العالمي [161] ، ما يُؤشر إلى مواجهة واشنطن منافسة دولية على المعروض منه في السوق، في ظل تزايد حاجة اقتصادات الدول النامية، ولا سيما الصين والهند له، وفي وقت يتزايد فيه الاستهلاك الأميركي. ففي بداية التسعينيات من القرن المنصرم استحوذت الدول الآسيوية على 10 في المئة من الاستهلاك العالمي للنفط، ولنموها الاقتصادي السريع وتزايد حاجتها إلى النفط تزايد استهلاكها إلى 18 في المئة من الاستهلاك العالمي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإنه يتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 27 في المئة في عام 2030، متجاوزة الاستهلاك الصافي في الولايات المتحدة أول مرة [162] ، ما يعني أنه في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه فإن الأميركيين سيتنافسون مع المستهلكين الصينيين والهنود على كل برميل من النفط متوافر في السوق العالمية.

- إن كثيرًا من مناطق إنتاج النفط عالميًّا مناطق غير مستقرة، وكثيرٌ منها يعج بالصراعات والنزاعات في شأن الحدود، فضلًا عن النزاعات العرقية والمذهبية وتزايد حالات الانقلابات العسكرية في ظل وجود رغبة لدى مجموعة معينة في السيطرة على إيرادات النفط، وإنكار حقوق باقي السكان. ومع الاضطرابات التي شهدتها دول شمال أفريقيا في عام 2011 خسرت الأسواق العالمية نحو واحد في المئة من الإنتاج العالمي بسبب تراجع الإنتاج في السودان، وتنامي تأثير العقوبات الأميركية والأوروبية على إيران [163] .

- إن كثيرًا من أعداء الولايات المتحدة ذوو وفرة نفطية يستخدمون

العوائد النفطية في تأكيد دكتاتورياتهم، فضلًا عن أن نسبة كبيرة من تلك الدول تستخدم تلك العوائد في تطوير برامج نووية غير سلميِّة. وعن هذا الموضوع كتب فريد زكريا، رئيس تحرير مجلة النيوزويك الدولية في وقتها: «إن ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة عنها في العقد الماضي جعل روسيا أكثر دكتاتورية وفسادًا، وجعل فنزويلا وإيران وروسيا أكثر استقلالية وتجاهلًا للمعايير والقوانين الدولية» [164] . وبحسب ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، في مقالة له نشرها في مجلة Foreign Affairs إن ارتفاع أسعار النفط يجعل تلك الدول ذات مكانة، بل يجعلها قطبًا على الصعيد الدولي الذي قد يكون له كبير التأثير سلبًا أو إيجابًا في مجريات النظام الدولي [165] .

- إن الاعتماد على النفط الخارجي يُعد مصدرًا لاستنزاف الثروات الأميركية، خصوصًا في ضوء ضعف مرونة طلب المستهلك الأميركي على النفط، فارتفاع أسعار النفط لا تؤدي إلى تحول المستهلك إلى مصدر آخر للطاقة بسبب صعوبة إحلال مصدر آخر محل النفط. ونتيجة ذلك أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الأعوام الماضية إلى تحمل الاقتصاد الأميركي أعباء اقتصادية ضخمة. فارتفاع سعر برميل النفط بنحو 10 دولار يكلف الاقتصاد الأميركي 50 مليون دولار إضافي [166] .

- ارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري الأميركي لضمان استمرار إمدادات الطاقة استنادًا إلى مبدأ الرئيس الأميركي كارتر. فكثير من التحركات العسكرية الأميركية خلال إدارتي بوش تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة الأميركي؛ فالحرب الأميركية في العراق تهدف أساسًا - وإن لم تعلن الإدارة - إلى السيطرة على العراق الذي يملك احتياطًا نفطيًا في منطقة غنية بالنفط، فضلًا عن الانتشار العسكري والقواعد الأميركية في بلاد الوفرة النفطية والغاز الطبيعي في إقليم بحر قزوين والدول الأفريقية، على سبيل المثال، فضلًا عن الانتشار العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي.

قدّرت دراسة أميركية أن 97 مليار دولار إلى 103.5 مليار دولار من إنفاق وزارة الدفاع خلال العام المالي 2009 ستنفق على تأمين الوصول الأميركي إلى مصادر الطاقة خارجيًّا، بغض النظر عن الإنفاق العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان. ولو تمت إضافة - وقت إعداد الدراسة - تكلفة الحرب الأميركية في العراق فإن الرقم سيرتفع إلى 209 مليارات دولار و215 مليار دولار [167] .

لتقليل الاعتماد الأميركي على نفط الشرق الأوسط؛ أوصى تقرير «مجموعة

تطوير سياسة الطاقة الوطنية» بضرورة تنويع مصادر إمداد الولايات المتحدة من الطاقة، وطرح مجموعة من الدول من بينها حوض بحر قزوين وأفريقيا الغربية ودول في أميركا اللاتينية، إلا أن الدول التي يتحدث عنها التقرير تواجهها صعوبات عدة تقلل من فرصة أن تكون بديلًا من مناطق تقليدية تعتمد عليها الولايات المتحدة في الوقت الحالي، وفي مقدمها منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، هناك أسباب تدحض أن تكون أفريقيا الغربية قادرة على زيادة إنتاجها لتلبية التوقعات طويلة الأجل للولايات المتحدة. فرأس المال الذي يمكن لهذه الدول أن تخصصه للاستثمارات واسعة النطاق في بنية تحتية حديثة أقل منه لدى المنتجين في بحر قزوين وأميركا اللاتينية. ومعظم دول أفريقيا التي تعوّل عليها الولايات المتحدة لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة تعاني الاضطرابات الإثنية والفساد السياسي والجريمة المنظمة. وهذه العوامل عملت مرارًا على إحباط توقعات زيادة مستويات الإنتاج [168] .

إلى جانب حاجة المكسيك وفنزويلا وكولومبيا إلى استثمار أساس في بنية تحتية حديثة لتشجيع الإنتاج في الحقول القديمة، والبدء بتطوير حقول جديدة، فإن الاعتماد الأميركي على تلك البلدان الثلاثة يواجه تحديات مثل أن الدستور المكسيكي يحظر الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط المكسيكي. وعارض الرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز أي مشاركة أميركية في صناعة النفط الفنزويلي. وعلى الرغم من رغبة حكومة كولومبيا في توسيع صادراتها إلى الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع القيام بذلك بسبب الحرب الأهلية. والتغلب على هذه العوائق ليس سهلًا، لكنه كان حيويًا بالنسبة إلى خطة الرئيس الأميركي بوش لتحقيق أمن الطاقة الأميركي [169] .

على غرار الأزمات التي تواجه بلدان أميركا اللاتينية، فإن بحر قزوين ليس له منفذ على المحيطات العالمية، لذا هناك حاجة ماسة إلى قدرة إضافية لخطوط الأنابيب. لذا نصح تقرير مجموعة «تطوير سياسة الطاقة الوطنية» القادة والمسؤولين الأميركيين العمل مع القادة السياسيين في المنطقة لتذليل العوائق في وجه الاستثمار الأجنبي [170] .

مع التوقعات بزيادة احتياطيات وإنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بدأ يتصاعد الحديث عن أن يكون النفط الصخري بديلًا من النفط التقليدي المستورد. وانصب جل الاهتمام الأميركي على إمكان تحقيق استقلالية الطاقة الأميركية من خلال الاكتشافات، ومن ثم تحرير سياساتها في الشرق الأوسط من ابتزاز الدول النفطية، ما يعني إنهاء الحاجة إلى

توفير غطاء أمني لهذه الدول، والحماية لناقلات النفط في أثناء مرورها في مضيق هرمز. لكن هناك رأيًا يرى استمرارية الاعتماد الأميركي على النفط الخليجي على الرغم من زيادة الإنتاج الأميركي، وينبغي عدم إنهاء الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي عمومًا، ومن منطقة الخليج العربي خصوصًا، إذ ستبقى الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط الخام بحلول عام 2030، حيث انخفاض معدل وارداتها النفطية بنحو 70 في المئة بين عامي 2011 و2030، ما يعني أنها بحاجة إلى تغطية ما يقرب من 30 في المئة من حاجتها النفطية عن طريق الاستيراد [171] .

في حقيقة الأمر تستطيع الولايات المتحدة الأميركية تقليل اعتمادها على نفط منطقة الخليج العربي، وذلك باستنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة، لكنها باعتبارها دولة كبرى تتبنى المحافظة على احتياطي وافٍ للمستقبل، خصوصًا أن تكلفة إنتاج النفط الأجنبي أقل، فضلًا عن أن احتياطيات النفط الخليجي أكثر بكثير مما تتوافر لدى بلدان أخرى قد تعتمد عليها الولايات المتحدة بديلًا من النفط الخليجي، ولا سيما في وقت الأزمات، لكون الدول الخليجية، خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لديها طاقة إنتاجية لا تتوافر لدى الدول النفطية الأخرى التي تنتج بأقصى طاقتها كلما كان ذلك ممكنًا من أجل جني أي أرباح ممكنة [172] . وهناك من يضيف عدم رجاحة فكرة استقلالية الولايات المتحدة عن طاقة منطقة الشرق الأوسط عمومًا ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، لأن الصادرات النفطية الشرق الأوسطية إلى الولايات المتحدة كانت الأعلى خلال الشهور الستة الأخيرة من عام 2012 من أي فترة أخرى منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي الأوقات الحرجة والاستثنائية، بادرت المملكة العربية السعودية إلى تعويض النقص في الإمدادات النفطية. وهذا هو بالفعل ما حدث بعد إعصار كاترينا، وبعد الإضرابات العمالية في فنزويلا، وبعد الثورة في ليبيا. وأكملت السعودية في عام 2009 برنامج توسيع طاقتها الإنتاجية من 10.5 ملايين برميل يوميًا إلى 12.5 مليون برميل [173] . ويوحي الحديث عن استقلالية الطاقة الأميركية بأن الولايات المتحدة لن تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط وأسواق الطاقة العالمية، إذ إن أي تهديد لأمن نفط الخليج سيؤثر في أسعار النفط العالمي، وكذا الأميركي، كما أن اقتصاد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية المستمرين في الاعتماد على النفط العربي سيتأثر بهزات الأسعار عند تهديد نفط الخليج العربي. وبما أن الاقتصاد الأميركي يتفاعل بدرجة كبيرة مع تلك الدول، فسيتأثر بدوره

بتغيرات الأسعار. والولايات المتحدة تستورد الكثير من السلع والبضائع الآسيوية سنويًا، ويعتبر النفط الخليجي عاملًا رئيسًا في إنتاجها، لذا فإن تهديد أمن نفط الخليج العربي سيعني زيادة أسعار النفط، ومن ثم أسعار البضائع التي ستستوردها الولايات المتحدة من البلدان الآسيوية، وهذا ما سيُلحق الضرر بالاقتصاد الأميركي [174] .

ب - الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة

في ظل المساعي الأميركية إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد الذي يؤثر في الأمن القومي الأميركي ويُقيّد حرية السياسة الخارجية الأميركية، والذي يجعلها خاضعة لابتزاز الدول المنتجة السياسي؛ أَوْلَى الرئيسان بوش وأوباما أهمية لمصادر الطاقة المتجددة والمبادرات المحفزة والمشجعة للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي). ويتمثل جهد الإدارتين في تدعيم الطاقة المتجددة في الآتي:

(1) إدارة الرئيس بوش ودعم الطاقة المتجددة

في عام 2006 أعلن الرئيس بوش عن مبادرة الطاقة المتقدمة للاستثمار في تكنولوجيا الطاقة البديلة المتجددة. واقترحت المبادرة زيادة بنسبة 22 في المئة للتمويل المخصص للأبحاث المتعلقة باختراع طاقة نظيفة تجريها وزارة الطاقة. ويتضمن هذا زيادة الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي تكنولوجيا إنشاء محطات توليد الطاقة التي تعمل بحرق الفحم من دون أي انبعاثات، وتكنولوجيا الطاقة النووية النظيفة والطاقة المولدة من الإيثانول [175] . وفي ميزانية العام المالي 2007 خصص بوش 31 مليار دولار بزيادة 26 في المئة على عام 2006 لأبحاث جديدة في تطوير البطاريات المتقدمة [176] . وفي خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2003 أعلن تخصيص 3.1 مليارات دولار لمبادرة الوقود الهيدروجيني لتقليل الاعتماد على النفط الخارجي طالما أنه يمكن إنتاجه من الوقود المستخرج محليًّا، أو من مصادر الطاقة المتجددة أو النووية، إضافة إلى تقليله انبعاث الغازات. وتهدف مبادرة الوقود الهيدروجيني إلى أن تجعل أسعاره ملائمة للمواطنين، حيث يكونون قادرين على استهلاكه في عام 2020 [177] . ولتعزيز هذه المبادرة زادت ميزانية العام المالي 2007 من المخصصات المالية لتكنولوجيا الوقود الهيدروجيني بـ 46 مليون دولار. وفي الوقت الذي بدأت فيه الإدارة الأميركية التعامل مع القطاع الخاص لتوفير سيارات بأسعار معقولة، ونجاحها في تطوير خلايا الوقود الهيدروجيني، تُواجه واشنطن تحدي تطوير سُبل تخزينه في السيارات ومحطات الوقود. وأكدت وزارة الطاقة الأميركية أنه في

حال نجاح مبادرة الوقود الهيدروجيني فإن الطلب الأميركي على النفط الخارجي سيقل 11 مليون برميل يوميًا في عام 2040 [178] . وفي إطار الدعم والترويج لاستخدام طاقة الشمس، منح قانون سياسة الطاقة في عام 2005 تخفيضات في المبلغ الذي تفرض عليه ضريبة دخل فدرالية بلغت 30 في المئة من سعر أنظمة الطاقة الشمسية المشتراة للاستعمال في المنازل وشركات الأعمال في الولايات المتحدة، إضافة إلى برامج تقديم إعانات مالية رسمية لا يستهان بها في ولايات مثل كاليفورنيا ونيوجيرسي [179] . وخصصت ميزانية العام المالي 2007 ما قدره 148 مليون دولار لمبادرة الطاقة الشمسية بزيادة 65 مليون دولار على ميزانية العام السابق (2006). وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير تكنولوجيا تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء، فضلًا عن جعل أسعارها تنافسية مع مصادر الطاقة الأخرى في توليد الكهرباء في عام 2015 [180] .

(2) دعم إدارة أوباما الطاقة المتجددة

في خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2011 أكد الرئيس أوباما أن استمرار الاستثمارات الكبيرة في الطاقة النظيفة سيكون ضروريًا لتحويل اقتصاد الولايات المتحدة إلى اقتصاد أشد متانة وأكثر استدامة. ووضعت إدارته هدفًا أنه في عام 2035 سوف تأتي نسبة 80 في المئة من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة، من الطاقة المتجددة، مثل الرياح والشمس والوقود البيولوجي المنتج محليًا، مع الغاز الطبيعي والفحم الحجري النظيف والطاقة النووية [181] .

في عام 2011 طلب أوباما من الكونغرس تخصيص ما يزيد على 8 مليارات دولار لمشاريع الطاقة النظيفة في موازنة العام المالي 2012، وعن تلك المخصصات المالية قالت وزيرة الطاقة في إدارة أوباما الأولى ستيفن تشو إن تلك الاستثمارات ستساعد مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقتي الشمس والريح كي تصبح تنافسية مع الوقود الأحفوري في عام 2020 [182] . وفي كلمته بخصوص الطاقة الأميركية في ولاية كارولينا الشمالية في السابع من آذار/مارس 2012 قال أوباما إن تحقيق أمن الطاقة الأميركي مستقبلًا يرتبط بتطوير مصادر الطاقة الأميركية كلها، ليس النفط والغاز الطبيعي فحسب، لكن طاقة الرياح والشمس والنووية والوقود الحيوي، والاستثمار في تطوير التكنولوجيا والأبحاث التي تهدف إلى تقليل اعتماد السيارات والشاحنات والمصانع والمنازل على النفط [183] .

تشمل خطة أوباما لأمن الطاقة تصورًا يتألف من خطوات عدة من

شأنها جعل أميركا أكثر استقلالًا في الطاقة، تتمثل في [184] :

- تطوير بدائل للنفط المستورد، بما فيها الوقود العضوي والغاز الطبيعي وتوليد الطاقة النووية. ودعا أوباما إلى إنشاء أربعة مصانع جديدة متطورة لإنتاج الوقود العضوي في الولايات المتحدة خلال عامي 2012 و2013.

- زيادة إمدادات الغاز الطبيعي، واستبدال النفط بالغاز الطبيعي في محطات ومصانع توليد الطاقة.

- خفض سعر البنزين في محطات توزيع الوقود للسيارات والشاحنات، من خلال زيادة الاستثمار الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استهلاك الوقود في السيارات والشاحنات، مع زيادة الاعتماد على خدمات القطارات السريعة بين المدن، وإقبال الناس الكبير على استخدام وسائل المواصلات العامة في مختلف أنحاء البلاد.

-زيادة الحوافز لبناء مساكن جديدة، وإنشاء الشركات والمصانع بموجب تصاميم تجعلها أكثر كفاءة وتوفيرًا في استهلاك الطاقة، مع إيجاد برامج في الوقت ذاته لتمويل إعادة تجهيز البيوت والمباني القديمة.

- توسيع برنامج مشروع وكالة أبحاث الطاقة المتقدمة للاستثمار في مشاريع تتراوح بين تكنولوجيا شبكة التوزيع الذكية والتقاط وحصر الكربون وتكنولوجيا البطاريات الجديدة للسيارات الكهربائية.

X كلير، دم ونفط، ص 37.

X National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy Development Group», p. viii.

X لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى استراتيجيات الأمن القومي الأميركي الثلاث الأخيرة: The White House: «The National Security Strategy of the United States of America», Washington, September 2002, pp. 19-20; «The National Security Strategy of the United States of America», Washington DC, March 2006, pp. 26-29, and «The National Security Strategy of the United States of America», Washington DC, May 2010, pp. 2, 10, 24, 30, 33-34, 44-45, and 47.

X وليد خدوري، «أهداف وكالة الطاقة الدولية في السحب من الاحتياطي الاستراتيجي،» الشروق، 10/7/2011، متوافر على الرابط: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=10072011&id=824f8742-f353-4915-bbe3-d92a48fd86ec>.

X «Strategic Petroleum Reserve,» U. S. Department of Energy,
Available at: <http://fossil. energy. gov/programs/reserves/spr/>.

X بول سايمونز، «أمن الطاقة كشراكة عالمية، حلول تستخدم الطاقة النظيفة،» سلسلة مواقف اقتصادية (مجلة إلكترونية تصدر عن وزارة الخارجية الأميركية، مكتب برامج الإعلام الخارجي) (تموز/يوليو 2006)، ص 45.

X لمزيد من المعلومات عن الاستخدام الأميركي لاحتياطي النفط الاستراتيجي القومي يمكن الرجوع إلى: خدوري، «أهداف وكالة الطاقة الدولية،» و James L. Jones and Jason S. Grumet, «Let's Keep Our Hands off the Emergency Oil Supply,» The New York Times, 9/4/2012, Available at:
<http://www.nytimes.com/2012/04/10/opinion/lets-keep-our-hands-off-the-emergency-oil-supply. html?_r=0>.

X «Department of Energy to Release Oil from the Strategic Petroleum Reserve,» U. S. Department of Energy, 23/6/2011, at:
<http://energy.gov/fe/articles/department-energy-release-oil-strategic-petroleum-reserve>.

X بولا دوبريانسكي، «طاقة نظيفة للمستقبل: حلول تستخدم الطاقة النظيفة،» سلسلة مواقف اقتصادية (تموز/يوليو 2006)، ص 5.

X خديجة عرفة محمد أمين، «أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 64.

X سايمونز، «أمن الطاقة كشراكة عالمية،» ص 46.

X دوبريانسكي، «طاقة نظيفة للمستقبل،» ص 5.

X <http://www.energysavers.gov/>.

X عمرو عبد العاطي، «الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة،» السياسة الدولية، العدد 175 (كانون الثاني/يناير 2009)، ص 249.

X وليد خدوري، «البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية،» المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 (شباط/فبراير 2013)، ص 84.

X المصدر نفسه، ص 84-85.

X وليد خدوري، «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط،» المستقبل العربي، السنة 35، العدد 410 (نيسان/أبريل 2013)، ص 97.

X وليد خدوري، «الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط،» موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الإلكتروني:
/http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic>
.<Walid-Khadduri/FeatureTopic_1682.xml

Level Highest Hits US in Production Oil» ,Desk News CER X
:at Available ,28/9/2012 ,Monitor Science Christian «,Years 15 in
-http://www.csmonitor.com/Environment/Energy-Voices/2012/0928/Oil>
.<production-in-US-hits-highest-level-in-15-years

:Future Energy Secure a for Blueprint» ,House White The X
.2 .p ,2012 March ,DC Washington «,Report Progress

to How :Opportunity Energy America's» ,Levi Michael X
.vol ,Affairs Foreign «,Power .S .U of Sources New the Harness
:at Available ,100 .p ,(2013 May/June) 3 .no ,92
-http://www.foreignaffairs.com/articles/139111/michael-levi/americas>
.<energy-opportunity

,Policy Energy .S .U ,Japan on Conference News Obama's» X
,11/3/2001 ,Secretary Press the of Office House White The «,Libya
:at Available
/http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2011/03>
.<20110311151536su0.2980267.html#axzz387NH0RNc

X كلير، دم ونفط، ص 220.

Energy National the of Report» ,Policy Energy National X
,8 .Chap ,2001 May ,DC Washington «,Group Development Policy
.7-6 .pp

X المصدر نفسه، الفصل الثامن، ص 10-9.

X المصدر نفسه، الفصل الثامن، ص 14-11.

«,Policy Energy .S .U Assessing» ,[.al et] Brown .A Marilyn X
.5 .p ,(2006 Summer) 3 .no ,135 .vol ,Daedalus

National Protecting Dependence Oil Ending» ,Sandalow David X
Brookings «,Economy the and Environment the ,Security

:at Available ,5-4 .pp ,2008 ,Institution
_http://www.brookings.edu/~/media/Files/Projects/Opportunity08/PB>
.<Energy_Sandalow.pdf

X المصدر نفسه، ص 6.

«,America For Energy New :Biden Joe And Obama Barack» X
:at Available ,2008
.http://energy.gov/sites/prod/files/edg/media/Obama_New_Energy_0804>
.< pdf

.U of Failure The :Folly of Years Forty» ,Verleger .K Philip X
.p ,(2011 Winter) Economy International The «,Policy Energy .S
.49

X كلير، دم ونفط، ص 43.

the of Strategy Security National The» ,House White The X
.32 .p ,2010 May ,DC Washington «,America of States United

«,America for Energy New :Biden Joe And Obama Barack» X
.1 .p

- Energy on President the by Remarks» ,House White The X
:at Available ,7/3/2012 «,NC ,Holly Mount
-http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/03/07/remarks>
.<president-energy-mount-holly-nc

«,Future Energy Secure a for Blueprint» ,House White The X
.2 .p

National Protecting Dependence Oil Ending» ,Sandalow X
Security» .p .4. على سبيل المثال للمقالات والتحليلات التي تحدثت عن
دعم المملكة العربية السعودية للإرهابيين من خلال عوائد النفط، ما يلي:
York New The «,Arabia Saudi Dear» :Friedman .L Thomas
:at Available ,12/12/2001 ,Times
Saudi The»;<http://www.nytimes.com/2001/12/12/opinion/12FRIE.html>
:at Available ,20/2/2002 ,Times York New The «,Challenge
,<http://www.nytimes.com/2002/02/20/opinion/the-saudi-challenge.html>
.no ,81 .vol ,Affairs Foreign «,Bazaar to Back» ,Indyk Martin and
.88-75 .pp ,(2002 Jan-Feb) 1

X لمزيد من المعلومات عن الآراء التي تتحدث عن انخفاض الإنتاجية يمكن الرجوع إلى: John Donovan, «Oil Officials See Limit Looming on Production», The Wall Street Journal, 19/11/2007, Available at:
<http://royaldutchshellplc.com/2007/11/19/the-wall-street-journal-oil-officials-see-limit-looming-on-production/>.

X Michael T. Klare, «Obama's Energy Challenge», The Nation, 10/11/2008.

X Jones and Grumet, «Let's Keep Our Hands off the Emergency Oil Supply».

X Fareed Zakaria, «This Isn't the Return of History», Newsweek, 30/8/2008.

X Richard N. Haass, «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance», Foreign Affairs, vol. 87, no. 3 (May/June 2008), Available at:
<http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity>.

X Sandalow, «Ending Oil Dependence Protecting National Security», p. 6.

X Anita Dancs, Mary Orisich and Suzanne Smith, «The Military Cost of Securing Energy», Massachusetts, National Priorities Project, October 2008, Available at:
<http://www.nationalpriorities.org/auxiliary/energy_security/full_report.pdf>.

X كلير، دم ونفط، ص 132.

X كلير، دم ونفط، ص 130.

X National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy Development Group», Washington DC, May 2001, Chap. 8, p. 10.

X BP, BP Energy Outlook 2030 (London: BP, 2013), p. 75.

X Anthony Cordesman, The Myth and Reality of Energy Independence (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2013), pp. 3-5.

X وليد خدوري، «الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط».

X خدوري، «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط،» ص 102.

X دوبريانسكي، «طاقة نظيفة للمستقبل،» ص 5.

X «Advanced Energy Initiative,» National Economic Council, February 2006, p. 5.

X Jan H. Kalicki, «RX for Oil Addiction: The Middle East and Energy Security,» Middle East Policy, vol. XIV, no. 1 (Spring 2007), p. 78.

X «Advanced Energy Initiative», National Economic Council, February 2006, p. 6.

X مايكل إكهارت، «الطاقة المتجددة: التطلع إلى طاقة لا تنضب،» مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية، 3/9/2008، متوافر على الرابط:
<http://www.america.gov/st/env-arabic/2008/September/20080530161743ssissirdile0.584347.html>.

X «Advanced Energy Initiative», National Economic Council, p. 13.

X The White House, «Obama's State of the Union Address,» 25/1/2011, Available at:
<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/01/25/remarks-president-state-union-address>.

X Karin Rives, «Obama Outlines Ambitious Energy Agenda,» International Information Programs, Department of State, 26/1/2011, Available at:
<http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2011/01/20110126154531nirak0.7246973.html#axzz2R7GKW8f0>.

X The White House, «Remarks by the President on Energy - Mount Holly, NC».

X «Fact Sheet on U.S. Energy Security,» The White House, 30/3/2011, Available at:
<http://www.america.gov/st/texttrans-english/2011/March/

.<html .20110330120635su0.7276074

ثالثًا: أدوات السياسة الخارجية لإدارتَيْ بوش وأوباما وأمن الطاقة

توصلنا في المبحث السابق إلى أنه على الرغم من الجهد الأميركي لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة بالاعتماد على مصادر داخلية، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي والسواحل الأميركية، وزيادة المخصصات المالية لمشاريع الطاقة البديلة لتكون بديلًا من الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي والفحم) التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، وعلى الرغم من توقعات زيادة الإنتاج من النفط الصخري والغاز الصخري في الأعوام القادمة؛ فإن الولايات المتحدة ستظل معتمدة على المنتجين الخارجيين لتلبية حاجاتها من الطاقة في ظل التنافس الدولي بين القوى الصناعية الكبرى وتلك الصاعدة على مصادر الطاقة التقليدية؛ لمواكبة نموّها الاقتصادي وتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة، وهو الأمر الذي دفعها إلى التحرك خارجيًا، ما أثّر في سياساتها الخارجية وفي أدواتها لضمان أمن الطاقة لديها. وكان هذا التأثير أكثر وضوحًا في إدارتَيْ بوش منه خلال الفترة الأولى لأوباما كون إدارة بوش - كما سبقت الإشارة في المبحث الثاني من هذا الفصل - أكثر اعتمادًا على الخارج في تأمين الحاجات الأميركية من النفط، خصوصًا مع التغيرات التي شهدتها الولايات المتحدة من جهة، والتطورات الدولية من جهة أخرى بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، في حين كانت إدارة أوباما أكثر اعتمادًا على الداخل في تأمين هذه الحاجات، في ظل إخفاقات إدارتَيْ بوش على الصعيد الدولي، الأمر الذي دفع أوباما إلى تقليل الانخراط الأميركي خارجيًا إلا في حالة التهديدات المباشرة. وتتمثل الأدوات الثلاث الرئيسة للسياسة الخارجية الأميركية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي في الآتي:

- الأداة الأولى: استخدام القوة العسكرية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة وكذا المنشآت وإمدادات الطاقة إلى السوق الدولية وإلى الأسواق الأميركية.

- الأداة الثانية: التوجه الأميركي إلى مناطق جديدة بديلًا من المناطق التقليدية التي كانت تعتمد عليها، مثل منطقة الخليج العربي، لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأميركي على الطاقة المستخرجة من تلك المنطقة. لذا بدأت الولايات المتحدة بالبحث عن مناطق

جديدة منتجة للطاقة، فتوجهت إلى الدول الأفريقية ذات الوفرة في الاحتياطيات النفطية، وإلى منطقة بحر قزوين.

- الأداة الثالثة: تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة، وحل النزاعات والصراعات في الدول الرئيسة للطاقة التي من شأنها تهديد إنتاج الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة رئيسة.

1- القوة العسكرية وأمن الطاقة

زيادة اعتماد الولايات المتحدة في وارداتها من الطاقة على منتجين معرّضين للخطر جعلها أكثر عرضة لهزات تُهدد اقتصادها، نظرًا إلى كثرة الأخطار التي تواجهها الدول المصدّرة للطاقة، ما دفع الإدارات الأميركية المتعاقبة جمهورية كانت أم ديمقراطية إلى الاعتماد على القوة العسكرية كإحدى أدوات السياسة للحفاظ على أمن الطاقة، باعتبارها القوة الوحيدة التي تستطيع من خلالها التعامل مع المخاطر التي تهدد أمن الدول المنتجة للطاقة، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة مباشرة في تلبية حاجاتها من الطاقة المتزايدة، في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة التقليدية. وحكم هذا التفكير السياسة الأمنية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وكان التدخل العسكري الأميركي الخارجي مرتبطًا بالاعتماد المتزايد على النفط الخارجي. ومع استمرار الاعتماد الأميركي على الطاقة خارجيًا، وما تفرضه من أعباء على القوات الأميركية المقاتلة، طُرح تساؤل عما إذا كانت أميركا مستعدة إلى ما لا نهاية لأن تقوم بمهمات عسكرية لحفظ الأمن في مناطق الطاقة خارجيًا. وكرد فعل لأزمتي الطاقة في عامي 1973 و1979 أعطى الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر أوامره بإنشاء «قوة انتشار سريعة» مزوّدة بمعدات عسكرية ثقيلة للتدخل في حال حدوث أزمة في منطقة الخليج ذات الوفرة النفطية. وانسجامًا مع هذا المبدأ تولّت الولايات المتحدة الأميركية حماية ناقلات النفط في أثناء حرب الخليج الأولى (1980-1988) وزادت من وجودها العسكري الكثيف في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية كي تكون قريبة من مصادر النفط الخليجية. وفي أواخر عام 1980، مع تولّي رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة قام بالضغط على الدول الخليجية لقبول وجود قواعد عسكرية وتسهيلات عسكرية في المنطقة. وتحوّلت قوة الانتشار السريع إلى قيادة مركزية مسؤولة عن شؤون أمن منطقة الخليج من شرق أفريقيا حتى أفغانستان. ومع اشتداد الحرب العراقية - الإيرانية شكلت البحرية الأميركية «قوة المهام المشتركة للشرق

الأوسط» وذلك لحماية خزانات النفط في مياه الخليج [185] .

إحدى المهام الرئيسة للقيادة المركزية «سينتكوم» التي أُسست رسميًا في الأول من كانون الثاني/يناير 1983 كانت حماية إمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. فالمنطقة المسؤولة عنها القيادة تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل من مصر غربًا إلى كازاخستان شرقًا، متضمنة منطقة استراتيجية في خريطة الطاقة الأميركية، هي منطقة الخليج العربي التي تضم أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي. وتضم المنطقة المنتجين الخمسة الرئيسيين للنفط في العالم: إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وعددًا من المورّدين الأكثر أهمية للغاز الطبيعي [186] . ولا يقتصر تأمين مصادر الطاقة وطرق إمداداتها على القيادة المركزية «سينتكوم» لكنها مهمة الجنود الأميركيين من قيادات أخرى إقليمية، وهي في حالة تزايد مستمرة. فالجنود من القيادة الجنوبية «ساوثكوم» يساعدون الآن في حماية خط أنابيب «كانو ليمون» في كولومبيا، وهو الربط الحيوي بين حقول النفط في الداخل والمصافي على الشاطئ الذي يتعرض لهجمات متكررة من رجال العصابات اليساريين [187] . ويقوم الجنود من القيادة الأوروبية «يوركوم» بتدريب القوات المحلية على حماية خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان الذي أُنشئ مؤخرًا في جورجيا. وبدأت قيادة أفريقيا «أفريكوم» التي أُسست حديثًا بالبحث عن قواعد تدعم منها العمليات العسكرية المستقبلية لحماية مصادر الطاقة وطرق إمدادها في المنطقة. وكذا تقوم السفن والطائرات التابعة للقيادة الأميركية في المحيط الهادئ «باكوم» بحراسة الطرق الحيوية لناقلات النفط في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي وغرب المحيط الهادئ [188] .

خلال إدارتيه، تبنى بوش ومساعدوه المقربون الذين شغل أكثرهم مقاعد متقدمة في وزارة الدفاع (البنتاغون) في الإدارات الجمهورية السابقة قناعات قوية بالحاجة إلى تعزيز القوة القتالية للجيش الأميركي. وعبرت عن ذلك كوندوليزا رايس في بداية عام 2000 وقامت بنشر وثيقة تحت عنوان «حملة 2000: النهوض بالمصالح القومية» (Campaign 2000: Promoting The National Interests) وأعلنت عن أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأميركية [189] . واستخدم هؤلاء، خصوصًا نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز سنوات الإبعاد عن السلطة خلال إدارة بيل كلينتون لابتكار خطط لتوسيع المؤسسة العسكرية الأميركية. ومنذ أن عادوا إلى السلطة من جديد تحركوا

بسرعة لوضع خططهم موضع التطبيق [190] .

في تموز/يونيو 2009 أعلن وزير الدفاع روبرت غيتس أن تأمين الوصول الأميركي إلى مصادر الطاقة أولوية للأمن القومي الأميركي وأحد المكوّنات الأساس لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي، وتحدث عن حرية الحركة الأميركية من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة الاستراتيجية وتأمينها من أجل الاقتصاد الأميركي والعالمي [191] . واستمرارًا لهذا التوجه الأميركي في الحفاظ على أمن واستقرار مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2010: «طالما استمر الاعتماد الأميركي على الوقود الأحفوري فإننا بحاجة إلى تأمين حرية مصادر الطاقة عالميًا» [192] ، الأمر الذي يؤشر إلى استمرار السياسة الخارجية الأميركية للوجود العسكري خارجيًا لدعم مصادر الطاقة الخارجية. وانطلاقًا من تلك القناعة بدأت الولايات المتحدة في إعادة ترتيب أولوياتها في مناطق مختلفة من العالم على قاعدة «تدفق إمدادات الطاقة ولا سيما الغاز الطبيعي والنفط، مستندة في ذلك إلى قوتها العسكرية، خصوصًا أن الإنفاق العسكري الأميركي هو الأول في العالم. وخريطة إدارة بوش للدول المارقة والإرهاب هي الخريطة الرئيسة نفسها للمناطق الحيوية للنفط والغاز الطبيعي، سواء في الشرق الأوسط أم في أوراسيا أم في القرن الأفريقي [193] . لذا، من الصعوبة التمييز بين العمليات العسكرية الأميركية المخصصة لمقاومة الإرهاب خلال إدارتَيْ بوش وتلك المخصصة لحماية موارد الطاقة وتعزيز أمن الطاقة الأميركي. ويتضح ميل هذه الإدارة إلى الدمج بين هذين النوعين من العمليات في مناطق عديدة غير منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين. ففي أميركا اللاتينية سعت القيادة الأميركية الجنوبية إلى تقوية قدرة الجيش الكولومبي على الدفاع عن أنابيب النفط ضد الهجمات الإرهابية على أساس توسيع الحرب ضد الإرهاب. وفي القوقاز تقوم القيادة الأوروبية بدورها في الحرب على الإرهاب عن طريق تدريب القوات الجورجية لحماية خط أنابيب باكو -تبليسي - جيهان، كما أن الجماعات الإرهابية وبتعرّضها لإمدادات النفط والبنى التحتية توفّر أيضًا المبرر لمساعي أفريكوم لتعزيز قدرة الولايات المتحدة العسكرية في أفريقيا. وفي آسيا أعلنت قيادة المحيط الهادئ خططًا لفرقة تحملها قوارب صغيرة لحماية نقل النفط بحرًا، وردع الإرهاب في مضيق ملقا [194] .

يشير هذا كله إلى أن إدارتَي بوش عملتا على دمج أولوياتها الثلاث الرئيسة في السياسة الخارجية والأمن التي تتمثل في: زيادة القدرة للوصول

إلى الطاقة في الخارج وتعزيز القدرات العسكرية الأميركية والحرب الأميركية على الإرهاب ومكافحته في خطة استراتيجية واحدة موحَّدة. وكان هذا الدمج أكثر وضوحًا في منطقة الخليج العربي وحوض بحر قزوين وأميركا اللاتينية وأفريقيا. وركز عدد من الدراسات الأميركية على التكلفة العسكرية الأميركية لضمان تأمين حاجاتها من النفط، وضمان استمرار الإمدادات النفطية إلى السوق الأميركية والعالمية. لكن بحث التكلفة العسكرية الأميركية ودراستها من أجل الطاقة من الصعب حسابها، حيث إن معظم - إن لم يكن كل - الحروب الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية لم يكن هدفها المعلن الطاقة، لكنه هدف خفي من الصعب إنكاره، فأي خلل في إمدادات الطاقة إلى السوق الأميركية أو الارتفاع في أسعار الطاقة يُؤثر سلبًا في الاقتصاد الأميركي. لذا، تضمّنت جل وثائق الأمن القومي الأميركي أهمية تأمين الولايات المتحدة حاجاتها من الطاقة، وتأمين تلك الإمدادات واستمراريتها، والتعامل العسكري مع ما يهدد إمدادات الطاقة إلى السوق الدولية والأميركية [195] . ومن تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العسكرية الأميركية لتأمين إمدادات النفط دراسة لـ «مشروع الأولويات القومية» (Project Priorities National)، وأخرى لمؤسسة راند. وتركز الدراسة الأولى على الإنفاق العسكري لتأمين الطاقة انطلاقًا من ثلاثة أسباب رئيسة [196] :

- الأول: كثرة حالات استهداف الجنود الأميركيين المدربين جيدًا وبتكلفة عالية في مناطق الطاقة؛ إذ بدأت المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة تُولِي أهمية في إطار استراتيجياتها التكتيكية والعملياتية لاستهداف المنشآت النفطية، لما لها من تأثير في الدول الصناعية الكبرى يفوق في كثير من الأحيان الأنواع الأخرى من الهجمات الإرهابية.

- ثانيًا: إن أموال الضرائب التي تُنفق على تدعيم القوات الأميركية وتعزيزها لتأمين منشآت الطاقة وإمداداتها يحمّل الولايات المتحدة تكلفة الفرصة، بمعنى آخر يُضيّع على واشنطن فرصة إنفاق تلك الأموال على الرعاية الصحية والتعليم وحاجات الأمن القومي الأخرى.

- ثالثًا: عدم تضمين أسعار الطاقة (النفط والغاز) في السوق تكلفة العمليات العسكرية للحصول على الطاقة أو تأمينها، وهذا أمر - بحسب الدراسة - يؤدي إلى خلل في أسواق الطاقة وزيادة استهلاكها. وترى أنه لو تضمن سعر الطاقة في السوق تكلفة العمليات العسكرية، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية، فضلًا عن تقليل آثار استخدام الطاقة في البيئة بتقليل الطلب على الطاقة.

تنوّعت التقديرات، حيث وصلت أقل التقديرات - بحسب ما أشارت إليه دراسة مؤسسة راند - إلى 13 مليار دولار أميركي في مقابل أن أعلى التقديرات وصلت إلى 143 مليار دولار في السنة. وهذا الاختلاف في التقديرات يوضح صعوبة تحديد التكلفة العسكرية الأميركية على الطاقة، لأن الانتشار الأميركي الخارجي في كثير من الأحيان لا يكون الهدف منه الطاقة [197] . وفي المقابل أشارت دراسة «مشروع الأولويات القومية» إلى أن بين 97 مليار دولار و103.5 مليارات دولار من إنفاق وزارة الدفاع خلال العام المالي 2009 أُنفقت على تأمين الوصول الأميركي إلى مصادر الطاقة خارجيًّا، بصرف النظر عن الإنفاق العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان. ولو تمت إضافة تكلفة الحرب الأميركية في العراق فسيرتفع الرقم إلى 209 مليارات دولار و215 مليارًا [198] . هذا مع العلم أنه لا يوجد دراسة أميركية رسمية عن تكلفة حماية إمدادات الطاقة خارجيًا، لكن دراسة راند أشارت إلى عدد من الدراسات الأميركية لتقدير التكلفة العسكرية الأميركية لحماية الإمدادات النفطية في كثير من المناطق الاستراتيجية، فتشير ضمن الدراسات والمحاولات لتقدير التكلفة العسكرية الأميركية لتأمين الطاقة إلى دراسة لمكتب المحاسبة الأميركي (U. S. General Accounting Office) (GAO) التي قدّرت أن وزارة الدفاع الأميركية أنفقت 360 مليار دولار خلال الفترة من العام المالي 1980 إلى 1990 في جنوب غرب آسيا، أو ما يقرب من 32.7 مليار دولار في السنة، وكانت التكلفة منخفضة في بداية العقد، إلا أنها ارتفعت في نهايته. وتشير الدراسة إلى أن العمليات والمهام الأميركية في منطقة جنوب غرب آسيا كانت بصورة أساس من أجل أمن النفط. لكن دراسة لأبحاث الكونغرس الأميركي قدّرت تلك التكلفة بـ 71 مليار دولار خلال عقد الثمانينيات [199] .

تشير دراسة - أشارت إليها دراسة راند - صدرت في عام 2008 إلى أن حربي الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط (العراق 1991 و2003) كانتا من أجل النفط، وإن لم تعلن الولايات المتحدة ذلك صراحة؛ وكلفتهما واحد تريليون دولار، وتقدر أن أمن الطاقة يُشكل بين 60 و70 في المئة من الاستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج العربي، وأن الولايات المتحدة تنفق سنويًا بين 29 و75 مليار دولار بأسعار عام 2009 على تعزيز أمن النفط في منطقة الشرق الأوسط. وتخلص دراسة راند إلى أن خفض المهام الأميركية لحماية منابع النفط في منطقة الخليج العربي وإمداداتها سيوفر بين 12 إلى 15 في المئة من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية الحالية [200] .

2- حربا أفغانستان والعراق من أجل الطاقة

ذهبت كثير من التحليلات والكتابات إلى أن الحرب الأميركية التي شنتها إدارة بوش على أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2001، لم تكن ردة فعل على حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 فحسب، وكذا الحرب الأميركية على العراق في آذار/مارس 2003 لم تكن بسبب المساعي العراقية لامتلاك أسلحة دمار شامل، أو لتقديم الرئيس العراقي صدام حسين الدعم لتنظيم القاعدة فحسب، لكنهما كانتا ستُنفّذان حتى وإن لم تحدث هجمات أيلول/سبتمبر الإرهابية، كما كانت تدعي واشنطن، وكما أعلنت على لسان وزير خارجيتها كولن باول في ذلك الوقت في مجلس الأمن، في الجلسة التي سبقت الحرب الأميركية على العراق، حيث إن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل في انتظار إشارة الانطلاق، نظرًا إلى وضع أفغانستان والعراق الجيوسياسي والاستراتيجي لأمن الطاقة الأميركي.

من هنا، ونظرًا إلى أهمية منطقة أوراسيا الغنية بالطاقة (تضم 60 في المئة من الناتج العالمي، و75 في المئة من موارد الطاقة العالمية، ويقع داخلها بحر قزوين الذي يحوي 33 مليار برميل من احتياطي مؤكد من النفط، و600 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي) في منظومة أمن الطاقة الأميركي اختارت الولايات المتحدة الأميركية أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز، وقاعدة أميركية لعملياتها العسكرية في أوراسيا لتكون أحد أهم الفاعلين في تلك المنطقة. وتتمثل الأهداف الأميركية من الحرب على أفغانستان، بعيدًا عن هدف مواجهة الإرهاب المتمثل في تنظيم القاعدة وحركة طالبان في الآتي [201] :

- ضرورة الاستيعاب العسكري والسياسي للفراغ الناتج من انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية.

- مواجهة تحديات النمو الصيني في أوراسيا، وتمدد علاقاتها النفطية مع دول كانت خاضعة للاتحاد السوفياتي سابقًا.

- محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة، وإبعاد السيطرة الروسية عن موارد الطاقة هناك.

- أن يكون للولايات المتحدة اليد العليا في صادرات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في أوراسيا، وعلى طرق معابر تلك الصادرات إلى الخارج.

- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات متعددة الجنسيات التي تنتمي إلى دول غربية وروسية وصينية (في الأساس) عاملة

في مجال الطاقة هناك. والهيمنة على المقدرات الأفغانية من الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

لتثبيت أقدامها في المنطقة وتأمين وجودها في منطقة أوراسيا وتحقيق دوافعه، كانت أولى مهام الجنرال توم فرانكس، قائد الحملة الأميركية التي غزت أفغانستان، زيارة موسعة إلى دول وسط آسيا كلها لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل تسهيلات وقواعد عسكرية تتمركز فيها القوات الأميركية لحماية مشروعات نفطية مهمة في طور التشغيل، أو أخرى ما زالت في مرحلة التخطيط والتجهيز. وما يوضح أيضًا التداخل بين أمن الطاقة الأميركي والحرب الأفغانية هو تعيين زلماي خليل زاد أول سفير للولايات المتحدة في أفغانستان عقب الغزو، وهو من الشخصيات التي لها علاقة بشركات الطاقة، كما سبقت الإشارة. وتعيين حميد كرزاي الذي أتى من الولايات المتحدة إلى مقعد الرئاسة بعدما كان نائبًا لرئيس شركة «أنوكال النفطية» [202] . واستمراره في منصبه بعد التزوير الذي شاب الانتخابات الرئاسية الأفغانية التي أجريت في آب/أغسطس 2009، ومعارضة كثير من القوى الأفغانية له؛ يضيف بعدًا تفسيريًا آخر إلى تلك العلاقة المتداخلة.

كما كانت الحرب الأميركية على العراق نفطية في الأساس [203] ، حيث هدفت الولايات المتحدة من حربها تلك السيطرة الكاملة على النفط العراقي ومن ورائه النفط الخليجي والآسيوي ووسط آسيا. وأكدت تصريحات عدد من المسؤولين داخل الإدارة الأميركية مثل بوش نفسه، أو من كان قريبًا من صنع القرار الأميركي، أن الحرب الأميركية على العراق (2003) كانت في الأساس من أجل النفط، لكنه كان في حقيقة الأمر هدفًا ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى. ومن تلك التصريحات التي تؤكد أن الحرب الأميركية على العراق كانت تهدف في الأساس إلى السيطرة على النفط العراقي، تصريح أحد أقطاب المحافظين الجدد روبرت كاجان: «عندما يحدث انقطاع في النفط تحدث مشاكل اقتصادية هنا (الولايات المتحدة)... إذا تحكّمنا في العراق فلن تكون هناك مشاكل اقتصادية» [204] . وفي سياق متصل صرّح الجنرال السابق جون أبي زيد في عام 2007 الذي كان يتولى القيادة المركزية الأميركية وقائد عملية «تحرير العراق»: «بالتأكيد كانت (الحرب على العراق) في شأن النفط، ولا يمكننا أن ننكر ذلك» [205] . وقال الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة (البنك المركزي) آلان غرينسبان في مذكراته: «يُحزنني أنه ليس من الملائم سياسيًا

الاعتراف بما يعرفه الجميع، وهو أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط». وهو الهدف الذي يؤكده أيضًا وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس الذي قال في عام 2007: «إن الناس يقولون إننا لا نحارب من أجل النفط، لكننا في حقيقة الأمر نحارب من أجله» [206] . وفي هذا السياق أيضًا صرّح مستشار بوش للشؤون الاقتصادية لورانس ليندساي قُبيل الحرب على العراق بأن النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق، وأن الآثار السياسية السلبية لتلك الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حال نجاح الحرب [207] .

أدّى النفط دورًا رئيسًا في تحفيز الولايات المتحدة لغزو العراق بسبب توقعاتها في شأن الانخفاض المستمر في مخزونها النفطي، في ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك، إضافة إلى ارتفاع تكلفة استخراج النفط في المناطق الأخرى، خصوصًا في روسيا والأميركتين، والتي تصل إلى 12 و18 دولارًا للبرميل، بينما لا تتعدى تكلفة إنتاج البرميل من النفط في الخليج دولارًا ونصف دولار على أكثر تقدير. وتهدف الولايات المتحدة من الحرب على العراق إلى تحقيق التحكم الأمثل بإنتاج النفط وأسعاره [208] .

مع بداية الحرب على العراق كانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تحضر للاستيلاء على منشآت النفط العراقية قبل شروع القوات العراقية في تدميرها. وفي الوقت ذاته منح البنتاغون عقدًا بمليارات الدولارات من دون مناقصة لشركة تابعة لشركة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني القديمة شركة هاليبرتون لإصلاح أي تلف تسببه القوات العراقية في المنشآت النفطية في أثناء الحرب، والبدء بإعادة تأهيل البنى التحتية النفطية في العراق فور انتهاء الحرب. كما ظهر الاهتمام الأميركي بالنفط العراقي في أثناء الحرب من خلال الاستيلاء على عدد من المنشآت النفطية وحقول التكرير ومرافق تصدير النفط العراقي. ولإصلاح المرافق وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ التي استهدفت خلال العمليات الحربية وبعدها طلبت الإدارة الأميركية من الكونغرس تخصيص 1.2 مليار دولار في أيلول/سبتمبر 2003 لحماية مرافق النفط العراقية، وإعادة تأهيلها كجزء من إجمالي قدره 87 مليار دولار مخصص لنفقات الاحتلال وإعادة البناء. وصاحب ذلك اهتمام وزارة الدفاع الأميركية بحماية البنى التحتية النفطية العراقية، حيث أوكلت إلى شركات أمن خاصة ببعض واجبات الحماية للبنى التحتية العراقية [209] . ففي آب/أغسطس 2003 على سبيل المثال تعاقدت سلطات الاحتلال الأميركية مع

شركة من جنوب أفريقيا (أيرينس ناشيونال) لإمدادها بـ 6500 حارس للعمل الأمني في حقول النفط العراقية. وفي الوقت ذاته قامت القوات الأميركية بواجباتها الأمنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2003 استخدم البنتاغون قناصة مهرة من قوة «تايغر 327» لقنص مستهدفي خط أنابيب كركوك - جيهان. وفي موازاة ذلك كانت سلطات الاحتلال الأميركية تعمل على تنصيب القيادة الجديدة لصناعة النفط العراقي. وأدّى بول بريمر دورًا مباشرًا في تأليف فريق إدارة النفط العراقي [210] .

هدفت الولايات المتحدة السيطرة على النفط العراقي نظرًا إلى ما يتميز به من مزايا عدة، أبرزها: إن استخراج النفط في العراق يعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة من الدول كلها المنتجة للنفط بسبب وجود النفط على مسافات قريبة جدًا من سطح الأرض مقارنة بالدول الأخرى، ما يؤدي إلى خفض تكلفة استخراج النفط العراقي بشدة، حيث إن تكلفة إنتاج برميل النفط الواحد في العراق تتراوح بين 4 و6 دولارات تقريبًا، في حين أن تكلفته في الإمارات 7 دولارات، وفي كازاخستان تتراوح بين 15 و18 دولارًا للبرميل، وفي فنزويلا والإكوادور 20 دولارًا، وفي نيجيريا 30 دولارًا، وفي بحر الشمال بين 30 و40 دولارًا، وأخيرًا في أنغولا 40 دولارًا [211] .

في الوقت نفسه، دلّت المؤشرات المتاحة خلال الحرب الأميركية على العراق إلى أن احتياطي النفط العراقي يبلغ حوالى 150 مليار برميل، ما يجعل العراق يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد المملكة العربية السعودية التي يبلغ احتياطيها من النفط حوالى 200 مليار برميل. أما بالنسبة إلى المستقبل فتحدثت المؤشرات نفسها عن أن احتياطي النفط العراقي سوف يصل إلى حوالى 338 مليار برميل، في حين سوف يقتصر احتياطي النفط السعودي على حوالى 264 مليار برميل، والولايات المتحدة على حوالى ثلاثين مليار برميل خلال فترة الإعداد للحرب [212] . وهدفت واشنطن من الوجود العسكري الأميركي في العراق ضمان استمرارية الإمدادات النفطية من منطقة الخليج ذات المكانة الاستراتيجية في منظومة الطاقة العالمية، وضمان أمن تلك الإمدادات، وعدم تعرّضها للتهديد في أثناء النقل إلى السوق العالمية. كما يسمح هذا الوجود العسكري أيضًا بمحاصرة منطقة أوراسيا ومنع روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي [213] . ويضاف إلى ذلك رغبة كبريات شركات النفط الأميركية (إكسون موبيل، وشيفرون) في استعادة نفوذها، ووضعها في قطاع النفط العراقي الذي فقدت وضعها فيه بعد تأميم قطاع النفط العراقي، وتحول الشراكة ناحية الشركات الروسية

والفرنسية. وإلى جانب هذه الأهداف رغبت الشركات النفطية الأميركية من وراء تدعيمها هذه الحرب حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط من الانفراد بالنفط العراقي، وليس أدل على ذلك من تصريح كينيث دير، المدير التنفيذي في شركة شيفرون الأميركية في عام 1998 حين ذكر أن «العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط، وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج إلى هذا البلد، والاستفادة من ثروته النفطية» [214] .

بعد مرور عقد كامل على الحرب أصبح قطاع النفط العراقي خاضعًا لسيطرة القطاع الخاص الذي تقوده الشركات الأجنبية، إضافة إلى عدد من الشركات الأميركية من بينها هاليبرتون [215] . وهناك من ذهب إلى أن الحرب الأميركية على العراق ترتبط بتحسين أوضاع الاقتصاد الأميركي. ففي حقيقة الأمر قد لا تكون هناك علاقة مباشرة بين السيطرة على النفط العراقي وتحسين أوضاع الاقتصاد الأميركي، لكن بلا شك هناك صلة بين انخفاض أسعار النفط العالمية وتأثير ذلك في ميزان المدفوعات الأميركي. وفي هذا السياق أشار المحللون إلى أن هبوط سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يعني توفير ما يقرب من 4 مليارات دولار في الخزينة الأميركية. وعلى الرغم من الخسائر التي تكبّدتها الولايات المتحدة من جراء تلك الحرب وارتفاع كلفتها المالية والبشرية؛ راهن كثيرون على النفط العراقي، وعلى دوره غير المباشر في تحسين أوضاع الاقتصاد الأميركي، وتقليل احتمالات تعرض واشنطن لأي أزمة نفطية مقبلة [216] .

3- التوجه الأميركي إلى القارة الأفريقية

أدّت التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الغنية بالنفط التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة جلية، والحروب والنزاعات كحربي الخليج الأولى والثانية، وحرب لبنان وإسرائيل، وأخيرًا الثورات العربية التي اجتاحت دول المنطقة في بداية عام 2011، وتعقّد الأزمة النووية الإيرانية والتهديدات الإيرانية المستمرة باستهداف إمدادات النفط من المنطقة، بالقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين إلى التوجه والتركيز على نفط القارة الأفريقية، لكونها منطقة أقل تعرضًا للأزمات والمخاطر من منطقة الشرق الأوسط. إلى جانب اكتشافات أخرى للنفط في أفريقيا خصوصًا في تشاد والسودان وغينيا الاستوائية وغيرها من المناطق في القارة، الأمر الذي يعطي لأفريقيا أهمية استراتيجية باعتبارها مصدرًا مهمًا وبديلًا لنفط الخليج المعرّض للأزمات [217] .

في الوقت الذي تتزايد فيه احتياطيات دول القارة من الطاقة وتزايد إنتاجها ومشاريع أنابيب الطاقة مثل أنبوب النفط التشاد - الكاميرون يجعل القارة موردًا للغرب من الطاقة خلال العقد القادم، في ظل التحولات الجيوستراتيجية والجيواقتصادية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالقارة ومصالحها فيها بعد عقود من تركها بريطانيا وفرنسا والبرتغال. واعتمادًا على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفع احتياطي القارة من النفط حوالى 120 في المئة خلال الثلاثة عقود المنصرمة. بعبارة أخرى زادت احتياطيات القارة من النفط من 57 مليون برميل في عام 1980 إلى 124 مليون برميل في عام 2012. وارتفع احتياطي القارة أيضًا من الغاز الطبيعي من 210 تريليون متر مكعب في عام 1980 إلى 509 تريليون متر مكعب في عام 2012، أي بزيادة تقدر بـ 140 في المئة. وتمثل الاحتياطيات النفطية الأفريقية في عام 2010 نسبة 8.8 في المئة من الاحتياطي العالمي في العام ذاته [218] . وبحسب تقديرات شركة (BP) لاحتياطيات الطاقة لعام 2012 وصل احتياطي القارة من النفط إلى 132.438 مليون برميل في نهاية عام 2011 بما يقدر بـ 8.01 في المئة من الاحتياطي العالمي [219] .

في عام 2010 كان إنتاج القارة من النفط 12.4 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين تمثل الصادرات النفطية الأفريقية 40 في المئة من إجمالي الصادرات العالمية من النفط [220] . وفي عام 2011 أنتجت القارة الأفريقية 8.8 مليون برميل في اليوم، ما يمثل أكثر من 10 في المئة من الإنتاج العالمي [221] . وفي العام نفسه (2011) استوردت الولايات المتحدة من أفريقيا وعلى وجه الخصوص من شمال وغرب أفريقيا ما يقدر بـ 2.3 مليون برميل في اليوم، أي 20 في المئة من إجمالي الواردات النفطية الأميركية [222] .

نظرًا إلى أهمية نفط القارة الأفريقية في استراتيجية أمن الطاقة الأميركي شكلت الولايات المتحدة في عام 2002 مجموعة «المبادرة السياسية للنفط الأفريقي» ضمت ممثلين عن الإدارة الأميركية وشركات النفط في القطاع الخاص الأميركي. وأصدرت المجموعة كتابًا بعنوان النفط الأفريقي أولوية الأمن القومي الأميركي والتنمية الأفريقية [223] . وأصبحت هذه المجموعة بمنزلة لوبي أميركي يتحرك في أفريقيا لتأمين مصالح أميركا النفطية، وعملت على حث الرئيس بوش (الابن) والكونغرس على تشجيع زيادة إنتاج النفط عبر أفريقيا، وإعلان خليج غينيا منطقة ذات أهمية بالغة للولايات المتحدة [224] .

تؤدي جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأميركية دورًا في دفع الاهتمام الأميركي بنفط القارة الأفريقية بعد حوادث أيلول/سبتمبر 2001، ومن تلك القوى مجلس التعاون الأفريقي (Africa on Council Africa)، ومجموعة مبادرة النفط الأفريقي (Group Intuitive Oil Africa)، الأمر الذي دفع وولتر كانستنير، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، إلى القول إن النفط الأفريقي يُعدّ مصلحة أميركية، وسوف يتزايد الاعتماد الأميركي عليه، وستتزايد أهميته مع مرور الوقت [225] .

منذ الانفتاح الأميركي على القارة الأفريقية إبان فترة الرئيس بيل كلينتون من خلال زيارته بصفته أول رئيس أميركي يقوم بزيارة رسمية إلى ست دول أفريقية في عام 1998، نشطت شركات النفط الأميركية العملاقة (منها إكسون موبيل وشيفرون) في المناطق الاستراتيجية الغنية بالنفط في أفريقيا. ما دفع مستشارة الأمن القومي الأميركي كوندوليزا رايس في حزيران/يونيو 2002 خلال جلسة استماع لها في الكونغرس إلى قول: «إن الطاقة من أفريقيا تؤدي دورًا متناميًا في أمن الطاقة الأميركي» [226] .

انعكس اهتمام إدارة بوش بالقارة الأفريقية خلال سنوات حكمه الثمانية في تكثيف زيارات أركان إدارته إلى القارة، حيث زار الرئيس بوش خمس دول أفريقية في تموز/يوليو 2003 (السنغال وجنوب أفريقيا وبتسوانا وأوغندا ونيجيريا) واختيرت هذه الدول بعناية لتمثل مناطق أفريقيا، ويكون لها دور إقليمي وتعاون عسكري واقتصادي وثيق مع واشنطن. وكانت زيارة وزير الخارجية الأميركية كولن باول في عام 2002 إلى الغابون الأولى لوزير خارجية أميركي، كما قام أيضًا مسؤول كبير في القيادة العسكرية الأميركية في أوروبا هو الجنرال كارلتون فولفورد بزيارة ساوتومي وبرنسيب في تموز/يوليو 2002 من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا، ولدراسة إمكان إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأميركية فيهما على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية [227] .

يظهر اهتمام الرئيس بوش بالقارة الأفريقية من خلال زيارته إليها مرتين خلال إدارته، كانت آخرها في شباط/فبراير 2008، هدفت ضمن مجموعة من الأهداف التي تحكم السياسة الأميركية خلال أعوام بوش الثمانية إلى تأمين الوصول إلى مصادر النفط الأفريقية، حيث تخطط الولايات المتحدة لزيادة حاجاتها النفطية من أفريقيا في ظل الرؤية الأميركية المطالبة بتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وتنويع مصادر الحصول على الطاقة. وكان هدف الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا دافعًا لإنشاء

القاعدة العسكرية الأميركية «أفريكوم» [228] . وبدأ هذا الاهتمام الأميركي بأفريقيا في عام 2002 من خلال إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، ضمت بشكل دائم ما لا يقل عن 1500 جندي أميركي. كما طرحت وزارة الدفاع الأميركية في العام ذاته ما يُعرف بـ «مبادرة الساحل»، تضمنت تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة في كل من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، ثم جرى توسيع مبادرة الساحل في عام 2005 لتشمل عشر دول أخرى في المنطقة [229] .

في آب/أغسطس 2007 أنشأ بوش قيادة عسكرية أميركية متخصصة في أفريقيا باسم القيادة الأفريقية (أفريكوم) لتتحمل المسؤولية التي كانت موزّعة من قبل على ثلاث قيادات عسكرية. وجاء قرار تشكيل قيادة عسكرية أميركية جديدة لأفريقيا نتيجة مجموعة من الدوافع العملية المرتبطة بأولويات السياسة الأميركية تجاه أفريقيا، وتتمثل على وجه التحديد في دافعين اثنين: مكافحة الإرهاب وتأمين النفط. وهما دافعان يتساويان في الأهمية بالنسبة إلى صانع القرار في الإدارة الأميركية [230] .

يعتبر إنشاء قيادة عسكرية جديدة لأفريقيا نوعًا من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي على أفريقيا في المستقبل إلى مستويات قد تعتبرها الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها الحيوية، ما يتطلّب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة بما يجعلها قادرة على التعامل مع تلك التهديدات. ويعني ذلك أن إنشاء القيادة العسكرية الجديدة لأفريقيا يندرج في إطار الاستعداد لأسوأ السيناريوات المتعلقة بالتنافس مع الصين، ليس في وقتنا الحالي فحسب، وإنما خلال المستقبل المنظور [231] . ولم يقتصر الأمر على الوجود العسكري، بل امتد إلى تقديم الدعم العسكري إلى الدول الأفريقية ذات الاحتياطيات الفائضة المتوقعة من النفط، حيث حصلت كل من أنغولا ونيجيريا على قدر أكبر من المساعدات بلغت نحو 180 مليون دولار خلال الفترة بين عامي 2004 و2006، تضمنت تحويل معدات عسكرية عبر برامج تمويل مبيعات الأسلحة خارجيًا، إضافة إلى تقديم تدريب متخصص للقوات العسكرية النيجيرية والأنغولية في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي. كما باعت وزارة الدفاع الأميركية أسلحة إلى نيجيريا بما قيمته 4.5 ملايين دولار في عام 2003، إضافة إلى 12.6 مليون دولار معدات عسكرية حصلت عليها نيجيريا من منتجي السلاح الأميركيين. وقدّم البنتاغون تدريبات عسكرية إلى الفرق النيجيرية من خلال برنامج التدريب والتعليم العسكري.

وبلغت تكلفة هذا البرنامج نحو مليون دولار، وغطى تكلفة تدريب 200 عسكري نيجيري. شملت هذه المساعدات أيضًا إرسال سفن أميركية لحراسة السواحل النيجيرية بهدف زيادة قدرة الأخيرة على حماية سفن النفط في خليج غينيا [232] .

خلال إدارة أوباما استمر الجهد الأميركي العسكري لدعم دول القارة والحفاظ على أمنها واستقرارها، حيث زادت التدريبات العسكرية الأميركية للقوات العسكرية الاحترافية، وتطوير قدرات الأمن البحري وأمن الموانئ [233] . وعلمت إدارة أوباما أيضًا على زيادة المخصصات المالية لبرنامج التعليم والتدريب العسكري (Military Education and Training (IMET)) بنسبة 30 في المئة عن تلك التي كانت مخصصة خلال فترة بوش [234] .

يرجع تركيز الولايات المتحدة على تأمين النفط الأفريقي إلى أن التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها نفط القارة سواء لأسباب داخلية أم خارجية تؤثر سلبًا في إنتاج النفط الأفريقي، وكان ذاك جليًا في حالة نيجيريا التي تتعرض منشآتها النفطية في منطقة دلتا نهر النيجر لهجمات من جماعات المعارضة المحلية، ما يؤثر في قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى التنافس الدولي الشرس على نفط القارة، ولا سيما مع دخول الصين على خط المنافسة واستثمارها مبالغ طائلة في مجالات استكشاف واستخراج النفط كلها في أفريقيا [235] . وتعكس السياسة الأميركية في تقديم الدعم والتدريب العسكري للفرق الأفريقية من دون تدخل عسكري مباشر رغبة أميركية في ترك مهمة حماية تدفق النفط للأفارقة أنفسهم، من دون أن يكون لها تدخل مباشر [236] .

4- الدعم الدبلوماسي والاقتصادي من أجل الطاقة

قدّمت السياسة الخارجية الأميركية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي الذي يعتمد بصورة رئيسة على مصادر الطاقة وإمداداتها الخارجية الدعم والمساعدات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة والعمل دبلوماسيًا على حل الصراعات والنزاعات في الدول المنتجة التي من شأنها تهديد إنتاج تلك الدول من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة. فقدّمت دعمًا اقتصاديًا مهمًا لدول القارة الأفريقية المنتجة للطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة رئيسة، حيث تلقت صناعة الغابون النفطية دعمًا من شركة أميرادا هيس الأميركية التي نجحت في بدء الإنتاج في حقل أتورا بطاقة 20 ألف برميل يوميًا، إضافة إلى الشركات الأميركية النفطية الصغيرة،

مثل: سانتافي وأونوكال وماراثون. كما ضخت شركات النفط الأميركية 18 مليار دولار في الفترة بين عامي 2000 و2004 بهدف الوصول بالإنتاج الأنغولي إلى 3.2 ملايين برميل يوميًا، خصوصًا أن الاكتشافات النفطية أمام سواحل أنغولا التي وصلت إلى أكثر من 20 حقلًا عملاقًا، تُبشّر بوجود احتياطيات نفطية ضخمة، ما سيحوّل أنغولا إلى واحد من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية.

يضاف إلى ذلك السعي إلى تطوير حجم التجارة مع القارة الذي بلغ خمسة مليارات دولار في عام 2004، تذهب النسبة الكبرى منها إلى نيجيريا، كما رفعت الولايات المتحدة مساعداتها إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2003 إلى أكثر من 4.6 مليارات دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدّمته في عام 2001، وأكثر من أي مانح آخر [237] . وخلال إدارة أوباما استمر اهتمام إدارته بالحفاظ على علاقات مع الدول الأفريقية المنتجة والمصدّرة للنفط إلى الولايات المتحدة الأميركية في البداية. وفي أول ميزانيه فدرالية لإدارته قدمت في عام 2009 طلب مساعدات خارجية إلى دول أفريقية غنية بالنفط. ودخلت ثلاث دول أفريقية: أنغولا ونيجيريا الدولتين الغنيتين بالنفط إلى جانب دولة جنوب أفريقيا مع الولايات المتحدة في شراكة سياسية واقتصادية من خلال حوار الشراكة الاستراتيجية (Strategic Partnership Dialogue (SPD))، وكان أمن الطاقة في المنطقة محطًّ الاهتمام الأميركي وكان أحد محاور «حوار الشراكة الاستراتيجية». وفي هذا السياق قال بروس وارتون، مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية، في كانون الثاني/يناير 2011: «إن النفط يُهيمن على الصادرات الأفريقية للولايات المتحدة الأميركية» [238] .

من جانب آخر عملت الولايات المتحدة على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لمصادر الطاقة، التي لها أهمية لنقل الطاقة من مناطق الإنتاج إلى السوق الدولية. فعملت إدارة بوش على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي في مناطق إنتاج النفط. وعملت على حل الصراعات والنزاعات في كثير من مناطق القارة الأفريقية، ولا سيما القريبة من حقول النفط، ومن أبرز تلك الأمثلة عمل الإدارة الأميركية على إنهاء الصراع بين أنغولا وحركة يونيتا في نيسان/أبريل 2002، والسبب وراء هذا التحرك الأميركي هو نفط أنغولا الذي أصبح يمثل أهمية لها في الفترة الأخيرة. وأجبرت واشنطن المتمردين على الجلوس مع الحكومة لإنهاء الحرب بعد مقتل جوناس سافيمبي، رئيس

الحركة التي ظلت لعقود تحارب الحكومة [239] . ومنه أيضًا التدخل في الأزمة الليبيرية التي شهدت تدخلًا عسكريًا أميركيًا في آب/أغسطس 2003 بعد ضغط مارسه الرئيس بوش على الرئيس الليبيري تشارلز تايلور ليتنحى عن السلطة، ويُبرَم بعد ذلك اتفاق سلام بين الحكومة وحركتي التمرد الرئيستين في البلاد: الحركة الليبيرية المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD)، والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (MODEL)؛ لوقف الصراع الليبيري المستمر منذ 14 عامًا. كما أدّت الشركات الأميركية دورًا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري في عامي 2001 و2002 من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية [240] .

يضاف إلى ذلك الدور الأميركي المتنامي في السودان وتدعيم مفاوضات السلام هناك. وكان للولايات المتحدة دور جلي وكبير في أزمة دارفور لمصالحها الاستراتيجية في الإقليم، المتمثلة في امتلاكه ثروات طبيعية، خصوصًا النفطية، وللضغط السياسي الداخلي أيضًا الذي مارسته جماعات الضغط المسيحية من جانب والنفطية من جانب آخر [241] .

كما تغاضت الإدارة الأميركية عن فساد أنظمة الحكم في الدول الأفريقية النفطية، إذ على الرغم من وضع غينيا الاستوائية في اللائحة الأميركية لمنتهكي حقوق الإنسان إلا أن امتلاك هذا البلد احتياطيًا نفطيًا يُقدّر بملياري برميل جعل واشنطن تغض الطرف عن هذه الانتهاكات، ما انعكس في أن ثلثي الالتزامات النفطية في غينيا الاستوائية مُنحت لعملاء أميركيين من ذوي العلاقات الوطيدة بإدارة بوش (الابن)، وأبرزهم شركة «سي إم إس إنيرجي» النفطية المملوكة لوليام ماك كورميك الذي أسهَمَ بـ 100 ألف دولار في احتفالات تسلّم بوش الحكم [242] .

خلاصة القول: كان لرؤية الرئيسين الأميركيين بوش وأوباما لأمن الطاقة الأميركي والتطورات الحادثة أميركيًا وعالميًا خلال فترة حكمهما كبير التأثير في سياساتهما الخارجية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، إذ كان لتولي مسؤولين بإدارة بوش من ذوي العلاقات بشركات النفط الأميركية الكبرى قبل التحاقهم بإدارة بوش تأثيرٌ في رؤية الإدارة لأمن الطاقة الأميركي؛ حيث كانت الإدارة أكثر تركيزًا على تحقيق أمن الطاقة الأميركية اعتمادًا على الخارج. ما يفسر زيادة التحركات العسكرية الأميركية والحربين اللتين خاضتها في أفغانستان والعراق في وقت زاد فيه الاعتماد الأميركي على القوة العسكرية لتحقيق مصالحها خارجيًا بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية،

ورؤية تيار المحافظين الجدد الذي أعطى أولوية للقوة العسكرية على ما عداها من أدوات السياسة الخارجية الأميركية.

تمزج سياسات الطاقة في إدارة بوش وأقطابها من تيار المحافظين الجدد - السياسي والديني - بين القوة العسكرية في الحرب على الإرهاب وأمن الطاقة بتأمين مصادر الطاقة وإمداداتها خارجيًا. فباتت العقيدة العسكرية الأميركية خلال القرن الحادي والعشرين تقوم على ثلاث ركائز أساسية: القدرات العسكرية وسياسات الطاقة والحرب على الإرهاب [243] . الظاهر أن هناك تأثيرًا جليًا لأمن الطاقة الأميركية في السياسة الخارجية الأميركية خلال إدارتي الرئيس بوش. لكن مع إدارة أوباما في العشرين من كانون الثاني/يناير 2009 غاب تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية لأسباب عدة يأتي في مقدمها معارضته سياسات إدارة بوش على الصعيد الخارجي، والتحركات الأميركية الخارجية من الحرب الدولية على الإرهاب، وحرب العراق التي يعتبرها أوباما «حربًا اختيارية» لا «حرب ضرورة»، ودعوته إلى سحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق، وتقليل الانخراط الأميركي خارجيًا.

يرتبط الأمر أيضًا بمشكلات اقتصادية تواجهها الولايات المتحدة منذ عام 2008 أثرت في المخصصات المالية للدفاع والتحركات العسكرية خارجيًا التي كلفت الولايات المتحدة الكثير، وأثرت في مكانتها عالميًا؛ ليركز أوباما على الداخل الأميركي أكثر من سلفه بوش لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، وزيادة المخصصات المالية لمشاريع وأبحاث الطاقة المتجددة بديلًا من الطاقة التي تستوردها الولايات المتحدة من الخارج لتلبية حاجاتها الداخلية، والبدء بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي والسواحل الأميركية، لتحقق الولايات المتحدة إنجازات خلال إدارة أوباما الأولى وتزيد إنتاجها وتقلل وارداتها من الطاقة التقليدية. وهذا لا يعني توقف الاعتماد الأميركي على النفط والغاز الطبيعي المستوردين من الخارج. لكن هذا الاعتماد لم يُؤثر بصورة ظاهرة في سياسة إدارة أوباما الخارجية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي في ظل استمرارية ثبات واستقرار إمدادات الطاقة من المناطق التي انتشرت فيها الولايات المتحدة خلال إدارتي بوش. فالرئيس أوباما يعتمد في الحفاظ على أمن الطاقة الأميركي المعتمد على الخارج على تحركات سلفه بوش ولم يسعَ في إدارته الأولى إلى زيادة تلك الخطوات إلا قليلًا، ولم يكن النفط هو محركها الأساس، لكن إذا حدث تهديد لمصادر الطاقة الخارجية فإن الولايات المتحدة ستتبنى سياسة يظهر فيها تأثير أمن الطاقة الأميركي في

السياسة الخارجية.

X العناني، العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية، ص 41.

X كلير، دم ونفط، ص 10-25.

X المصدر نفسه، ص 27.

X كلير، دم ونفط، ص 28.

X لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: سمير مرقص، الإمبراطورية الأميركية: ثلاثية الثورة - الدين - القوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر (القاهرة: مكتبة الشروق، 2003)، ص 43، و Condoleezza Rice, «Campaign 2000: Promoting the National Interest,» Foreign Affairs, vol. 79, no. 1 (January/February 2000).

X لمزيد من المعلومات عن تطور الاستراتيجية الأميركية خلال إدارة بوش الابن وخلفيات إدارته العسكرية يمكن الرجوع إلى: كلير، دم ونفط، ص 133-143.

X عبد العاطي، «الصورة الأميركية عربيًا،» ص 183.

X The White House, «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington, DC, May 2010, p. 30.

X حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 55.

X حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 142.

X عمرو عبد العاطي، «أمن الطاقة... تكلفة عسكرية متصاعدة،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/أبريل 2010)، ص 184.

X Dancs, Orisich and Smith, «The Military Cost of Securing Energy,» p. 3.

X Keith Crane [et al.], Imported Oil and U.S. National Security (Santa Monica, CA: RAND Infrastructure, Safety and Environment: RAND National Security Research Division, 2009), p. 63.

X لمزيد من المعلومات عن التقديرات العسكرية وطرق احتسابها يمكن الرجوع إلى: Dancs, Orisich and Smith, «The Military Cost of Securing Energy,» p. 7.

X Crane [et al.], Imported Oil and U.S. National Security, p. 63.

X المصدر نفسه، ص 64.

X حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 50.

X حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 52.

X Antonia Juhasz, «Why the War in Iraq was Fought for Big Oil,» CNN website, 15/4/2013, Available at: <http://edition.cnn.com/2013/03/19/opinion/iraq-war-oil-juhasz/index.html?iref=allsearch>.

X العناني، العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية، ص 42.

X Juhasz, «Why the War in Iraq was fought for Big Oil».

X Bonnie Bricker and Adil E. Shamoo, «The Costs of War for Oil,» Foreign Policy in Focus, 19/10/2007, Available at: <http://www. fpif. org/articles/the_costs_of_war_for_oil >

X أحمد إبراهيم محمود، «العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط،» السياسة الدولية، العدد 154 (تشرين الأول/أكتوبر 2003)، ص 64.

X عبد الله يوسف سهر محمد، «دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق،» السياسة الدولية، العدد 170 (تشرين الأول/أكتوبر 2007)، ص 25.

X كلير، دم ونفط، ص 192-195.

X كلير، دم ونفط، ص 192-196.

X «FACTBOX-Oil Production Cost Estimates by Country», Reuters, 28/7/2009, Available at: <http://www.reuters.com/article/2009/07/28/oil-cost-factbox-idUSLS12407420090728>.

X محمود، «العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية،» ص 64-65.

X حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 53.

X خليل العناني، «دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية،» السياسة الدولية، العدد 151 (كانون الثاني/يناير 2003)، ص 38.

X Juhasz, «Why the War in Iraq was fought for Big Oil».

X أحمد ثابت وخليل العناني، العرب والنزعة الإمبراطورية الأميركية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص 197.

X لمزيد من المعلومات عن التنافس الدولي على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية، يمكن الرجوع إلى: حمدي عبد الرحمن حسن، «التنافس الدولي في

القرن الأفريقي،» السياسة الدولية، العدد 177 (تموز/يوليو 2009)، ص 172-179.

X «Oil and Gas in Africa. Africa’s Reserves, Potential and Prospects,» KPMG Africa (2013), p. 4

X Sean Davies, «African Oil Production - West To East,» Engineering and Technology Magazine, 20/5/2013, Available at <http://eandt.theiet.org/magazine/2013/05/eastern-promise.cfm>.

X «Oil and Gas in Africa’s Africa,» p. 4.

X Davies, «African Oil Production».

X Luo Zhenxing, «Perspectives on China-Africa Oil Ties,» Papers Written for a Conference on the Relationship among the United States, China and Africa, 13/5/2013, Available at: <http://www.brookings.edu/~/media/Research/Files/Reports/2013/08/us%20africa%20china%20trilateral%20dialogue/All%20China%20Oil%20Papers.pdf>.

X African Oil: A Priority for U. S. National Security and African Development, Washington: Institute for Advanced Strategic & Political Studies Symposium, 2002, Available at: <http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf>.

X خالد أحمد عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأميركية تجاه القارة الأفريقية،» آفاق إفريقية، العدد 26 (خريف 2007).

X J. Anyu Ndumbe, «West African Oil, U. S. Energy Policy, and Africa’s Development Strategies,» Mediterranean Quarterly, vol. 15, no. 1 (Winter 2004), p. 99.

X Ndumbe, «West African Oil,» p. 100.

X خالد حنفي علي، «موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة،» السياسة الدولية، العدد 153 (تشرين الأول/أكتوبر 2003)، ص 208.

X حمدي عبد الرحمن حسن، «إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 173 (يوليو/يوليو 2008)، ص 184.

X أحمد إبراهيم محمود، «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا،» ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 147 (آذار/مارس 2007).

X محمود، «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا».

X أحمد إبراهيم محمود، «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا،» آفاق أفريقية، العدد 27 (شتاء 2008).

X Daniel Volman, «The Bush Administration and African Oil: The Security Implications of U.S. Energy Policy,» Review of African Political Economy, vol. 30, no. 98 (December 2003), p. 577.

X U.S. AFRICOM, «2010 Posture Statement: Partnership, Peace and Stability,» March 2010, Available at: <http://www.africom.mil/pdfFiles/USAFRICOM2010PostureStatement.pdf>.

X Sam Raphael and Doug Stokes, «Globalizing West African Oil: US ‘Energy Security’ and the Global Economy,» International Affairs, vol. 87, no. 4 (2011), p. 911.

X لمزيد من التفاصيل عن التوجه العسكري الأميركي تجاه القارة الأفريقية، وخلفية إنشاء القاعدة العسكرية الأميركية والأهداف الأميركية منها، يمكن الرجوع إلى: Michael Klare and Daniel Valman, «The African «Oil Rush» and US National Security,» The Third World Quarterly, vol. 27, Issue 4 (May 2006), pp. 609-628; محمود، «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية، وعبد المنعم طلعت، «القيادة الأمريكية في إفريقيا... الأبعاد والتداعيات،» السياسة الدولية، العدد 179 (كانون الثاني/يناير 2010)، ص 94-103.

X Volman, «The Bush Adminstration and African Oil: The Security Implications of U.S. Energy Policy,» p. 581.

X عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأميركية تجاه القارة الأفريقية».

X Raphael and Stokes, «Globalizing West African Oil,» p. 909. وعلى سبيل المثال انظر: «US and Angola Hold Strategic Partnership Dialogue Meetings,» U.S. State Department, 12/11/2009, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/nov/131888.htm>.

X علي، «موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة،» ص 208.

X عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية».

X لمزيد من المعلومات عن الدور الأميركي في حل الصراعات في منطقة

الشرق أفريقيا بغية الحصول على نفط القارة يمكن الرجوع إلى: نجلاء محمد مرعي، «تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بعد أحداث سبتمبر 2001: دراسة حالة السودان،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011)، ص 128-157.

X علي، «موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة،» ص 208-209.

X مايكل كلايز، «أهداف جورج بوش الحقيقية،» مجلة لوموند دبلوماتيك (تشرين الثاني/نوفمبر 2002) على الرابط الآتي: <http://www.mondiploar.com/article1529.html?PHPSESSID=16ee4670423da4c93d90d2a9ddacc4fa>.

الفصل الثالث:
أمن الطاقة والسياسة
في السياسة الخارجية الأميركية تجاه بحر قزوين

تُعد منطقة بحر قزوين إحدى المناطق الواعدة في سوق الطاقة العالمية؛ لما تتمتع به من احتياطيات نفطية وثروات طبيعية غير مستغلة، بحسب كثير من التقديرات الدولية لاحتياطيات المنطقة من مصادر طاقة (النفط والغاز الطبيعي) والتوقعات المستقبلية لإنتاجها، ما جعل المنطقة محل تنافس وصراع دوليين للهيمنة على مواردها الطبيعية ومصادرها من الطاقة بين القوى الصناعية الكبرى من جانب، والقوى الإقليمية في المنطقة؛ لتتحول المنطقة إلى ساحة للتجاذبات والصراعات الدولية للسيطرة والهيمنة على ثروات المنطقة.

يأتي هذا التنافس الدولي مع تعقّد وتشابك العلاقات بين دول الإقليم الخمس (روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) نظرًا إلى الخلافات القانونية في شأن تحديد نطاق اختصاص كل دولة على مياهها الإقليمية في بحر قزوين، والاقتصادية في شأن استغلال الثروات الطبيعية في أعماق بحر قزوين، والجيوسياسية المتعلقة بتوازن القوى والتحالفات بين دول المنطقة والقوى الدولية الكبرى.

مثَّل تزايد الثقل السياسي والاقتصادي لمنطقة بحر قزوين، وتزايد أهميتها واحتدام المنافسة السياسية والتجارية بين مختلف القوى الدولية الراغبة في إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة سعيًا للسيطرة على مواردها وثرواتها؛ ضغطًا متناميًا على صانعي القرار الأميركي لإيلاء تلك المنطقة أهمية، وهي التي قال عنها ديك تشيني في عام 1998 حينما كان رئيسًا لشركة هاليبرتون: إنها منطقة نفطية واعدة، تنمو بسرعة كبيرة لتتحول إلى منطقة استراتيجية، لها أهمية كبرى لدى الولايات المتحدة. ويأتي الاهتمام الأميركي بالمنطقة في إطار الرغبة الأميركية المتزايدة في تنويع مصادر الطاقة، وتقليل اعتمادها على منطقة الخليج العربي؛ ومن ثمَّ بدأ تزايد الاهتمام الأميركي بمنطقة بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق.

انطلاقًا من هذه الأهمية الواعدة للولايات المتحدة الأميركية والقوى الصناعية الكبرى، سيسعى هذا الفصل إلى دراسة التنافس الدولي على موارد

الطاقة في منطقة بحر قزوين، والسياسة الخارجية الأميركية تجاه هذه المنطقة من أجل تحقيق أمن الطاقة الأميركي. ويُقسَم هذا الفصل إلى مبحثين: يتناول الأول احتياطيات منطقة بحر قزوين المتوقعة، وإنتاجها المستقبلي من الطاقة، في ظل تزايد التنافس الدولي للسيطرة عليها، والعقبات التي تقف أمام استثمارات مصادر الطاقة في بحر قزوين. والثاني السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة في ظل الرغبة الأميركية في تحقيق أمن الطاقة الأميركي المعتمد على مصادر خارجية، وأهداف السياسة الأميركية في المنطقة، وأدوات سياساتها الخارجية تجاه دول منطقة بحر قزوين. وأخيرًا الإجابة عن تساؤل رئيس يطرحه كثيرون في ظل التوجه الأميركي نحو منطقة بحر قزوين، ومفاده: هل تشكل منطقة بحر قزوين بديلًا من الاعتماد الأميركي على نفط منطقة الخليج العربي، وهل ستكون بمنزلة خليج عربي جديد؟

أولًا: التنافس الدولي على موارد الطاقة في بحر قزوين

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى بروز منطقة بحر قزوين منطقةً ذات ثقل سياسي واقتصادي جذبت أنظار العالم إليها، نظرًا إلى ما فيها من موارد للطاقة (النفط والغاز الطبيعي) واحتياطيات واعدة مهمة للقوى الدولية المستهلكة للطاقة بصفة عامة، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، وتلك الصاعدة حديثًا على المسرح الدولي، وفي مقدمها الصين؛ لتزايد استهلاكها من الطاقة لمواكبة نموها الاقتصادي الذي فرض عليها البحث عن مصادر خارجية للطاقة، في ضوء سعيها إلى تعدد مصادر إمداداتها الخارجية من الطاقة.

طوال الحكم الشيوعي ظل بحر قزوين بثرواته حكرًا على دولتين: الاتحاد السوفياتي وإيران، ما أدى إلى ارتفاع حدة المنافسة السياسية والتجارية للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وتنامي تطلّعات القوى الإقليمية والعالمية للحصول على موطئ قدم للسيطرة على مصادر الطاقة، وللتنمية الاقتصادية في المنطقة، في محاولة ملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي بانهياره.

تتسم منطقة بحر قزوين بأهمية خاصة للدول المستهلكة الطاقة؛ لأن إمكاناتها يمكن أن تسهِمَ بشكل كبير في الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي، وفي تنويع مصادر الطاقة، كما تقلل درجة الاعتماد الأميركي على منطقة الخليج العربي الذي يمر بمشكلات سياسية ترفع تكلفة وجود الولايات المتحدة في المنطقة. وباختصار، في بحر قزوين إمكانات يمكن أن تزيد أمن الطاقة عالميًا عمومًا، والأميركي على وجه الخصوص، ما جعله عنصرًا مؤثرًا في سياسات الطاقة العالمية، وجعل الاستثمارات الغربية تتهافت على المنطقة.

1- إنتاج بحر قزوين من الطاقة واحتياطياته

لا يزال حجم احتياطيات بحر قزوين من الطاقة في حقيقة الأمر محل تفاوت في التقديرات من مؤسسات الطاقة العالمية ووكالاتها. لكن بعض التقديرات تقول إن احتياطيات مصادر الطاقة في بحر قزوين أعلى بكثير من بعض توقعات وكالات الطاقة العالمية وشركات الطاقة الكبرى المسيطرة على سوق الطاقة العالمية، وإن كانت فعليًا تقل كثيرًا عن احتياطيات منطقة الخليج العربي. الأمر الذي دفع مسؤولين كبارًا في كازاخستان

وأذربيجان إلى أن يصفوا بلادهم بأنها «شرق أوسط آخر» أو «سعودية جديدة»، وتثير هذه النظرة الحماسية السؤال في شأن احتياطيات وإنتاج النفط والغاز الطبيعي التي يمتلكها بحر قزوين [244] .

إن النزاعات الإقليمية والتنقيب في المناطق البحرية المحدودة تجعل من الصعب تحديد احتياطيات منطقة بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي. فتتنوع تقديرات المؤسسات والوكالات الغربية والأميركية في شأن احتياطيات المنطقة التي تضم خمس دول (روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) [01] من النفط والغاز الطبيعي، حيث تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن احتياطيات المنطقة في عام 2012 من الغاز الطبيعي كانت تقدر بـ 48 مليار برميل و292 تريليون قدم مكعب. وتمثل الحقول البحرية 41 في المئة من إجمالي نفط المنطقة و36 في المئة من الغاز الطبيعي. وبوجه عام فإن معظم احتياطيات النفط البحرية يقع في الجزء الشمالي من بحر قزوين، في حين أن معظم احتياطيات المنطقة من الغاز الطبيعي يقع في الجزء الجنوبي.

في المقابل تُقدّر هيئة المسح الجيولوجي الأميركية (USGS) وجود 20 مليار برميل أخرى من النفط و243 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لم تكتشف بعد. وتتحدث تقديرات الهيئة عن أن معظمها يقع في جنوب بحر قزوين، حيث النزاعات الإقليمية، ما يُعيق الاستكشافات في تلك المنطقة. ويكمن الجزء الأكبر من احتياطيات المنطقة ومواردها في كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان التي تحوي كميات كبيرة من النفط القابل للاستخراج، فالمنطقة تحوي ثلاثة حقول عملاقة تحوي أكثر من 5 مليارات برميل من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة، اثنان منها منتجة بالفعل: حقل تنغيز (Tengiz) في كازاخستان، وأزيري - جيراق - غونشلي Azeri - Chirag - Guneshli (ACG))) في أذربيجان، والحقل الثالث كاشاغان (Kashagan) في كازاخستان وهو أحد الحقول العملاقة التي لم تدخل مرحلة الإنتاج بعد. وحتى الآن يُنتج 19 في المئة فقط من إجمالي النفط القابل للاستخراج من منطقة بحر قزوين، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 33 في المئة [245] . ويوضح الجدول (3-1) احتياطيات منطقة بحر قزوين المؤكدة من الغاز الطبيعي والنفط.

الجدول (3-1)

احتياطيات منطقة بحر قزوين المؤكدة والمحتملة من الغاز الطبيعي والنفط

الدولة	الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	النفط (مليار برميل)
أذربيجان	8.5	51
إيران	0.5	2
كازاخستان	31.2	104
روسيا	6.1	109
تركمانستان	1.9	19
الإجمالي	48.2	285

تقدّر دراسات أخرى أن احتياطيات نفط بحر قزوين تتراوح بين 2 و6 في المئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية، في حين تقدّر احتياطيات الغاز الطبيعي بما يتراوح بين 6 و10 في المئة من إجمالي احتياطيات الغاز العالمية. ومع تقدم عمليات استخراج النفط في المنطقة، ولا سيما في موقع حقل كاشاجان النفطي العملاق يتوقع أن تسيطر كازاخستان على 55 في المئة من الإنتاج الإجمالي للنفط في بحر قزوين، في مقابل 32 في المئة

لأذربيجان، وحوالى 6.5 في المئة لكل من روسيا وتركمانستان [246] .

هناك فارق بين التقديرات التي تصدر عن الولايات المتحدة الأميركية، والتي تصدرها المؤسسات الأكاديمية وخبراء صناعة النفط والغاز الطبيعي. ويرجع عدم التوافق بين هذه التقديرات إلى المبالغة الأميركية في ثروة المنطقة النفطية؛ لتقليل الاعتماد الأميركي والغرب الأوروبي على منطقة الخليج. وعلى سبيل المثال، ترى شركة التمويل النفطي (Finance Petroleum Company) أن الولايات المتحدة نشرت أرقامًا مبالغًا فيها في ما يخص احتياطيات منطقة بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي. وتقول دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: «إن أرقام وزارة الطاقة الأميركية في ما يخص احتياطيات بحر قزوين تُحيد عن الحقيقة» [247] .

يرى بعض الخبراء أن مصادر بحر قزوين لم تقوّم بشكل كلي. لكن يتنبأ كثيرون من الخبراء في مجال الطاقة بأن بحر قزوين سوف يؤدي دورًا مهمًا في أسواق الطاقة العالمية. ويرى وود ماكينزي وهو أحد كبار مستشاري الطاقة في العالم أن منطقة بحر قزوين تتوافر لها القدرة على إنتاج نحو 3.8 ملايين برميل يوميًا في عام 2015 [248] . ويتوقع معظم تقديرات الطاقة زيادات ملحوظة في الإنتاج والتصدير خلال العقدين القادمين نتيجة جهد التطوير المتزايد لحقول إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول بحر قزوين. وبحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في تقريرها عن توقعات الطاقة العالمية الصادر في عام 2010، فإن إنتاج دول بحر قزوين من النفط سينمو بشدة، خصوصًا في الخمسة عشر عامًا الأولى من توقعات الوكالة. وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج المنطقة قدّر بـ 2.6 مليون برميل في اليوم من النفط في عام 2012 بما يوازي 3.4 في المئة من إجمالي الإمدادات العالمية و208 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي [249] .

يتوقع تقرير الوكالة الدولية للطاقة أن يقفز إنتاج دول المنطقة باستثناء إيران وروسيا (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) من 2.9 مليون برميل يوميًا في عام 2009 إلى 4.4 ملايين برميل يوميًا خلال عام 2020، وأن يزيد الإنتاج في الدول الثلاثة ليصل إلى 5.4 ملايين برميل في اليوم خلال الفترة بين عامي 2025 و2030 قبل أن يعود فينخفض إلى 5.2 ملايين برميل في اليوم في عام 2030 [250] .

على الرغم من زيادة الطلب على النفط من دول بحر قزوين؛ فإن إنتاجها من النفط في تزايد. ومن المتوقع - بحسب تقديرات تقرير الوكالة

الدولية للطاقة - أن يصل حجم التصدير من دول المنطقة إلى 4.6 ملايين برميل في اليوم خلال عام 2025 لتقل إلى 3.4 ملايين برميل يوميًا خلال عام 2035، وهي نسبة مرتفعة عما كانت عليه خلال عام 2009 التي وصلت إلى 2.3 مليون برميل يوميًا. وتشير التقديرات إلى أن أذربيجان وكازاخستان ستكونان أكبر مصدرين للنفط، وتقفان وراء ارتفاع نسبة تصدير المنطقة من النفط [251] . والجدول (3-2) يوضح إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012.

الجدول (3-2)

إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012 (ألف برميل يوميًّا)

الدولة	إجمالي الإنتاج من حوض قزوين	إجمالي الإنتاج	نسبة مساهمة بحر قزوينفي الإنتاج الإجمالي
أذربيجان	922	922	100 في المئة
إيران	0	3367	0 في المئة
كازاخستان	1387	1515	92 في المئة
روسيا	120	9922	

1 في المئة

تركمانستان

216

216

100 في المئة

الإجمالي

2645

15941

17 في المئة

المصدر:«Countries Caspian Sea Region», U. S. Energy Information Administration.

من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز القزويني على نحو ملحوظ من تقديرات قدرها 188 مليار متر مكعب في عام 2008 و156 مليار متر مكعب في عام 2009 إلى ما يقرب من 260 مليار متر مكعب في عام 2020، ثم يزيد إلى 315 مليار متر مكعب في عام 2035. وتساهم تركمانستان - وبدرجة أقل أذربيجان وكازاخستان - في تحقيق ذلك التوسع [252] . والجدول (3-3) يوضح إنتاج دول منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي في عام 2011.

الجدول (3-3)

إنتاج دول منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي في عام 2011

(مليون قدم مكعب)

الدولة

إجمالي الإنتاج

من حوض قزوين

إجمالي الإنتاج

نسبة مساهمة بحر قزوين للإنتاج الإجمالي

أذربيجان

745

745

100 في المئة

إيران

0

7915

0 في المئة

كازاخستان

1.025

1390

74 في المئة

روسيا

485

23686

2 في المئة

تركمانستان

284

2338

12 في المئة

الإجمالي

2539

36074

7 في المئة

المصدر:«Countries Caspian Sea Region,» U. S. Energy Information Administration.

كما هو الحال بالنسبة إلى النفط، من المتوقع أن تزداد صادرات الغاز بسرعة لتصل إلى حوالي 100 مليار متر مكعب في عام 2020 و130 مليار متر مكعب في عام 2035 مقارنة بـ 63 مليار متر مكعب في عام 2009 [253] . وتلك الزيادة المتوقعة في إنتاج دول بحر قزوين تُمكِّنها من توفير جزء كبير ومهم من حاجات الغاز في أوروبا والصين التي تبرز كمستوردٍ

رئيس جديدٍ، ما يُعزّز تنوّع وأمن مواردها من الطاقة [254] .

تشير تقديرات تقرير الطاقة العالمي لعام 2010 في ما يخص منطقة بحر قزوين إلى أنها تحوي ما يقرب من 48 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، أي ما يعادل نحو 3.5 في المئة من الاحتياطي العالمي الإجمالي. والاحتياطيات المؤكدة وحدها كافية للحفاظ على معدلات الإنتاج الحالية لمدة 45 عامًا، مع توقعات بزيادة الإنتاج بالتأكيد، وهو قريب من المعدل العالمي البالغ 46 عامًا.

2- المصالح الأميركية والتنافس الدولي على موارد بحر قزوين

شهدت منطقة بحر قزوين تغيرات سياسية كبرى منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الدول التي تحصل على استقلالها في هذه المنطقة ساحة للمنافسات من عدد من القوى التي لا تشمل الدول المطلة على البحر فحسب، وإنما أيضًا الدول الكبرى والإقليمية الراغبة في الحصول على حصة من ثروات المنطقة. ويمكن تقسيم هذه القوى الإقليمية والعالمية التي تهتم بمنطقة بحر قزوين إلى أربع مجموعات على النحو الآتي [255] :

- المجموعة الأولى: تشمل الدول المطلة على بحر قزوين (أذربيجان وإيران وتركمانستان وروسيا وكازاخستان)، وهي المسؤولة عن استغلال وحماية موارد الطاقة في المنطقة. وتسعى هذه الدول إلى التغلب على مشكلاتها الداخلية والنهوض بقطاع الطاقة لديها للاستفادة من عائدات تصدير موارد الطاقة المتوافرة لديها.

- المجموعة الثانية: تشمل مجموعة دول تمثل حلقة وصل بين الدول المُطلّة على بحر قزوين والأسواق العالمية التي تُشحن موارد الطاقة عبرها، ويُطلَق على هذه الدول اسم «دول المرور»، أي الدول التي تمر عبر أراضيها خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي والنفط حتى وصولها إلى موانئ التصدير والأسواق العالمية. وتتضمن هذه الدول: روسيا وإيران والصين وتركيا وجورجيا وأرمينيا وأوكرانيا ورومانيا وبلغاريا... وغيرها. وتستفيد هذه الدول ماليًا من هذا المرور، إضافة إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي باعتبارها إحدى الدول التي تتحكم بمسارات نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية.

- المجموعة الثالثة: القوى الإقليمية في المنطقة، وتتضمن: روسيا وإيران والصين وتركيا. وهي دول تسعى إلى مد جسور التعاون بينها وبين مجموعة الدول المُطلّة على بحر قزوين بغرض مساعدتها في تطوير قطاع الطاقة لديها، والعمل على فتح أسواق اقتصادية جديدة لها في المنطقة. وتسعى

إلى احتواء المنطقة والسيطرة عليها استراتيجيًا والهيمنة على ثرواتها.

- المجموعة الرابعة: الدول الكبرى على الصعيد الدولي الراغبة في السيطرة على المنطقة، وتتضمن: الولايات المتحدة وروسيا. وتنظر هاتان الدولتان إلى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية مهمة تتطلّب مزيدًا من الجهد لمحاولة احتوائها والسيطرة عليها، ما يضمن لها تدعيم نفوذها الدولي، وكذا تأمين توافر مصادر الطاقة التي تكفي حاجاتها المستقبلية. وترى تلك الدول منطقة بحر قزوين بؤرةَ صراع سياسي وجغرافي واقتصادي، ومن يحاول فرض السيطرة والنفوذ عليها سيمتلك مصادر القوة والطاقة في العالم.

أ - المصالح الأميركية في بحر قزوين

مع تزايد أهمية منطقة بحر قزوين السياسية والاقتصادية، زادت حدة المنافسة العالمية السياسية والتجارية بين الدول الكبرى لإيجاد الفرص للسيطرة على موارد المنطقة وثرواتها. فمنذ تسعينيات القرن الماضي سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على هذه المنطقة لإيجاد مصادر طاقة بديلة من نفط الخليج، أو لتقليل الاعتماد عليه. كما تسعى إلى استغلال مناطق النفوذ في دول آسيا الوسطى لاستخراج هذه الموارد ونقلها. وبذلك تمنع عودة الهيمنة الروسية على هذه الدول، وتتحكم بإنتاج الطاقة وأسعارها في وجه دول منظمة أوبك المصدّرة للنفط. ومواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة، مع التحرك الصيني خارجيًا لتنويع إمداداتها من الطاقة، ومن جانب آخر تمنع إيران من مد نفوذها إلى دول آسيا الوسطى، وتحييد النفوذ الروسي في المنطقة [256] .

في إطار اهتمام الحكومات الأميركية بتنويع مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي بعد الحظر النفطي الذي فرضه العرب على الغرب في أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، جاء الاهتمام الأميركي باستغلال موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين التي تمثل لها مصدرًا مهمًا للطاقة الرخيصة، ما يوفّر لها عنصرًا آمنًا للتقدم والازدهار. مع الضغط على المنظمات المؤثرة في إنتاج وسعر الطاقة العالمية مثل منظمة الأوبك [257] . ويقلل الاعتماد تدريجًا على نفط الخليج العربي، كما يحقق هدفها في نقل المصالح الاستراتيجية والاقتصادية من المنطقة العربية إلى منطقة بحر قزوين، وإيجاد نوع من التنافس بين المنطقتين [258] . فالبحث عن مصادر جديدة يشكل هدفًا أميركيًا مهمًا في إطار استراتيجيتها لأمن الطاقة. لهذا يُشكل مد شبكات أنابيب متعددة لتصدير النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى

باقي أنحاء العالم أولوية من الأولويات الرئيسة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، لكون حوض بحر قزوين أحد أهم المصادر الجديدة للنفط المنتج خارج دول أوبك في الأعوام الأخيرة، ويتوقع أن يستمر ازدياد الكمية التي تنتجها المنطقة في الأعوام القادمة. وعن هذه المنطقة قال ديك تشيني، متحدثًا إلى مجموعة من رجال الأعمال الأميركيين في واشنطن في عام 1998: «لا أعرف يومًا ظهرت فيه فجأة منطقة ما لتصبح ذات أهمية استراتيجية كبحر قزوين» [259] .

تهدف الولايات المتحدة من الوجود في منقطة بحر قزوين مواجهة النفوذ الإيراني والروسي في المنطقة، حيث تعتبر كل من إيران وروسيا منطقة بحر قزوين مجالًا حيويًّا لهما لمصالحهما الاقتصادية والسياسية، خصوصًا ما يتعلق بثروات بحر قزوين من الطاقة، فضلًا عن رغبة كل منهما في نقل طاقة المنطقة إلى الأسواق الدولية عبر أراضيهما، وهي مصالح تعارضها الولايات المتحدة بشدة، بل تعمل على تقويضها في محاولة لعزلهما، مستندة في ذلك إلى نشر قواتها العسكرية في دول المنطقة، وتكوين علاقات مع الدول التي تحيط بهما، والعمل على تقويض النفوذ الصيني في منطقة بحر قزوين، خصوصًا بعد التقارب الواضح في العلاقات الإيرانية - الصينية، ورفضهما المحاولات الأميركية للسيطرة على آسيا الوسطى وبحر قزوين.

ب - المصالح الروسية في بحر قزوين

سمح موقع روسيا الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا واتصالها بالبحار بجعلها أهم منفذ لتصدير النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية؛ حيث تمر الطريق الرئيسة لشحن نفط وغاز المنطقة عبر الحدود الروسية، ما يجعلها إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، وما مكّنها أيضًا من التأثير في سياسات الدول المستقلة حديثًا والمُطلّة على بحر قزوين، وتأثيرها في طرق شحن الغاز الطبيعي المتّجه من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية [260] . ولضمان الوجود الروسي في منطقة بحر قزوين واستمرارية فاعلية موسكو وتأثيرها في المنطقة بمواجهة القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة التي بدأت تنشط هناك؛ تبنّت روسيا استراتيجية تُمكّنها من التقرب إلى دول المنطقة لضمان استمرار فاعلية نفوذها في المنطقة، وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأسس تتمثل في الآتي : [261]

- التعاون مع إيران باعتبارها دولة معارضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، حيث عملت روسيا على مد جسور التعاون الروسي - الإيراني

وتدعيم العلاقات بينهما.

- العمل على وضع خطط التعاون والتنمية والتقرب إلى الدول المطلة على بحر قزوين من أجل تنمية العلاقات معها.

- العمل على تشجيع دول المنطقة لجعل خطوط أنابيب الطاقة تمر عبر الأراضي الروسية، وتعطيل أي محاولات لنقل موارد الطاقة بعيدًا عن الأراضي الروسية.

- العمل على حفظ الاستقرار الأمني في المنطقة لتجنب التوترات العرقية التي تتسبب بحدوث توترات على الحدود.

لذا، لم تتردد موسكو في استخدام أدواتها كلها لخدمة مصالحها التجارية والاستراتيجية في منطقة بحر قزوين. وتبنى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ توليه الرئاسة في عام 2000 استراتيجية متكاملة وهجومية أكثر من سابقه بوريس يلتسين تجاه بحر قزوين. ودعا شركات النفط الروسية إلى الانخراط بدرجة أكبر في منطقة بحر قزوين لاستغلال مصادر الطاقة في المنطقة. وكوّنت كبرى شركات النفط والغاز الروسية لوك أويل ويوكوس، وغازبروم شركة نفط قزوين في عام 2000 لدعم الموقف الروسي في المنطقة [262] . وسعت هذه الشركات إلى توقيع اتفاقيات الاستثمار مع دول المنطقة [263] .

تنظر روسيا إلى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة اقتصادية مهمة يمكن الاعتماد عليها لتدعيم مكانتها الاقتصادية في المنطقة، ومساعدتها في النهوض باقتصادها؛ لذلك عقدت اجتماعات عدة تهدف إلى توقيع الاتفاقيات التي تضمن لها استمرار مصالحها مع دول المنطقة، والتي تضمن لروسيا عودة الاستغلال الاقتصادي لموارد الدول المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي السابق، وفرض هيمنتها عليها، إضافة إلى مد جسور التعاون السياسي والاقتصادي في ما بينها [264] . ووقعت موسكو اتفاقية الطاقة المعروفة باسم «اتفاقية تركمانبشي» مع تركمانستان وكازاخستان في 12 أيار/مايو 2007 التي بمقتضاها ينقل إنتاج الطاقة من تركمانستان وكازاخستان عن طريق الأراضي الروسية، كما تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان حتى عام 2028 [265] . وتتمسك موسكو بضرورة مرور أنابيب نقل الغاز الطبيعي عبر أراضيها وموانئها بالتفاوض مع باقي الدول المطلة على بحر قزوين، بهدف التوصل إلى الاتفاقيات التي تتيح لها نقل موارد الطاقة عبر أراضيها إلى الأسواق حتى تتحقق لها الاستفادة من رسوم الترانزيت [266] . إضافة إلى تدعيم دورها في المنطقة، ما يجعلها في مركز قوي يسمح لها بمواجهة

التدخل الأميركي للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة.

ج - المصالح الإيرانية في بحر قزوين

تعتبر طهران منطقة بحر قزوين مجالًا حيويًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، خصوصًا في ما يتعلق بثروات المنطقة من الطاقة، فضلًا عن الرغبة الإيرانية في نقل طاقة المنطقة إلى الأسواق العالمية عبر أراضيها؛ لذا قامت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي باتباع سياسات جديدة من شأنها تدعيم علاقات التعاون الإقليمي بينها وبين مجموعة الدول المُطلّة على بحر قزوين، حيث تشترك إيران معها في عدد من الروابط العرقية والدينية، إضافة إلى الاشتراك في اللغة والآداب والثقافة، ما يساعدها في تحقيق مصالح خاصة عدة تتضمن تكوين علاقات اقتصادية مع دول المنطقة بهدف تصدير نفطها عبر إيران؛ ما يساعدها أيضًا في تحقيق مكاسب اقتصادية، إضافة إلى تدعيم أهميتها الاستراتيجية في المنطقة، ومساعدتها في الخروج من العزلة الدولية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة بمعاونة قوى غربية بسبب مساعيها لتطوير برنامجها النووي. وكذا، الحد من امتداد النفوذ الأميركي إلى منطقة بحر قزوين الذي يؤثر في الأمن القومي الإيراني، وفي مصالحها في المنطقة [267] . وفي إطار مساعيها إلى دعم علاقاتها مع دول المنطقة، انتهجت إيران المنهج الروسي بتوطيد علاقاتها مع دول بحر قزوين بعلاقات اقتصادية وتجارية؛ حيث عملت على القيام بدور نشيط في تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين من خلال اتفاقيات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف [268] .

على جانب آخر، سعت طهران إلى تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة بمساعدتها القوى الإقليمية الفاعلة في بحر قزوين، خصوصًا روسيا وتركيا لموازنة الدور الأميركي في المنطقة، ولا سيما أن روسيا تمثل لإيران مصدرًا لدعم قوتها العسكرية والتكنولوجية، وتتلاقى اهتماماتهما عند هدف واحد هو حفظ الأمن في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز في مواجهة النفوذ الأميركي في تلك المناطق.

في حقيقة الأمر، ليس الهدف الإيراني من التقرب من دول المنطقة هو موارد الطاقة فحسب، فإيران تمتلك حقولًا ضخمة من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي؛ ما يجعل اهتمامها بموارد الطاقة في بحر قزوين يأخذ شكلًا ثانويًا، لكن يأتي اهتمامها الأول في إطار دعم علاقات التعاون مع المنطقة، ما يساعدها في تقوية موقفها الجيوبولوتيكي، إضافة إلى رغبتها في أن تأخذ فرصتها لتدعيم الأمن في المنطقة والحفاظ عليها من امتداد أي

قوى أجنبية للسيطرة عليها [269] .

على الرغم من الجهد الكثير الذي تبذله إيران لمحاولة احتواء دول المنطقة، لم تستطع؛ حيث تواجه عددًا من المعوّقات التي لا تتيح لها ممارسة دور استراتيجي مهم في المنطقة. إذ نجد العزلة السياسية المفروضة على إيران تقف حاجزًا أمام توفير الدعم الدولي لها. إضافة إلى عدم توافر الدعم المادي والوسائل الاقتصادية لديها بشكل يُمكّنها من مساعدة الدول المطلة في بحر قزوين لعمل مشروعات التنمية لديها، والنهوض باقتصاداتها. ويضاف إلى تلك العقبات توتر العلاقات بينها وبين عدد من دول المنطقة، ولا سيما أذربيجان التي تسعى إلى تدعيم التدخل الأميركي والتركي إلى المنطقة، كما تسعى إلى تقوية الدور التركي على حساب الدور الإيراني [270] ، وهذه كلها أمور تُضعف الموقف الإيراني وتأثيراته في دول المنطقة، ويُهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة الذي ينعكس بدوره على أمن واستقرار إيران بالتبعية.

د - المصالح الصينية في بحر قزوين

أدت زيادة الاستهلاك الصيني من الطاقة لمواكبة ثورتها التنموية والاقتصادية التي تشهدها منذ ثمانينيات القرن المنصرم، والتوقعات بزيادة استهلاكها من النفط خلال العقود المقبلة؛ إلى دخول الصين مضمار المنافسة على مصادر الطاقة والهيمنة عليها؛ لتغطية حاجاتها المتزايدة من الطاقة. وبدأت بيجين تنشط في المناطق التي تتمتع بوفرة مصادر الطاقة. وفي هذا الإطار برزت منطقة قزوين في مقدمة أولوياتها، خصوصًا أنها تشترك في حدود طويلة جدًا مع إحدى الدول القزوينية: كازاخستان، ما دفعها إلى توطيد وجودها في تلك المنطقة. ونجحت شركة الصين القومية للنفط في عام 1997 في إبرام اتفاق مع كازاخستان لإقامة استثمارات في حقول النفط الثلاثة بها، بلغت قيمته 9.5 مليارات دولار. كما قامت شركة النفط الصينية (CBPC) في عام 1998 بشراء حصة قدرها 60 في المئة من حقل أكتيوبسك في كازاخستان مقابل 325 مليون دولار، فضلًا عن شرائها شركة بتروكزاخستان النفطية في عام 2005 بـ 4.18 مليارات دولار [271] . وزار الرئيس الصيني هو جينتاو كازاخستان في كانون الأول/ديسمبر 2009 لتوقيع مذكرة تفاهم في شأن تمويل الجزء الثاني من خط أنابيب لنقل الغاز من كازاخستان إلى الصين، وللاحتفال بتدشين الجزء الأول من هذا الخط. وفي السياق ذاته، وقّعت الصين وتركمانستان في نيسان/أبريل 2006 اتفاقية يجري بمقتضاها نقل الغاز التركماني لمدة ثلاثين عامًا إلى الصين [272] .

هـ - المصالح التركية في بحر قزوين

تسعى تركيا إلى توطيد علاقاتها بدول منطقة بحر قزوين، مستفيدة من الروابط الإثنية واللغوية التي تربطها ببعض جمهوريات المنطقة المستقلة عن الاتحاد السوفياتي. وبادرت أنقرة بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع أغلبية هذه الدول. كما نجحت في إبرام أكثر من مئتي اتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول [273] .

مع تزايد حاجاتها النفطية، وقّعت حكومات أذربيجان وجورجيا وتركيا في 29 نيسان/أبريل 2000 اتفاقًا في واشنطن لبناء خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان برعاية الولايات المتحدة. وبالفعل، افتتح الخط رسميًا في أيار/مايو 2005 بتكلفة وصلت إلى 4 مليارات دولار - كما كان متوقعًا - ليمتد بطول 1600 كلم. واستمرارًا للمسعى التركي نحو الوجود في تلك المنطقة، اقترحت إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إيران وتركمانستان، عبر تركيا، إلى الأراضي الأوروبية [274] .

3- معوّقات استغلال مصادر طاقة بحر قزوين

على الرغم من الاحتياطيات الضخمة من مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في منطقة بحر قزوين - بحسب كثير من تقديرات وكالات ومؤسسات الطاقة الدولية - فإن استغلالها تُعرقِله عددٌ من العقبات السياسية والقانونية والاقتصادية. فالمنطقة تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى عدد من الخلافات الحدودية التي يُضاف إليها أيضًا غياب نظام قانوني واضح يحكم تقسيم ثروات بحر قزوين وموارده بين الدول الخمس المُطلّة عليه.

هناك أيضًا عدد من العقبات التقنية المتمثلة في ضعف البنية الأساس التي تتمثل بندرة أجهزة حفر جديدة، ما أدى إلى إبطاء حركة الاستكشاف والتنقيب، إلى جانب المشكلات البيئية، حيث يحوي النفط والغاز الطبيعي المستخرج من دول بحر قزوين نسبًا عالية من الكبريت، ما يتطلّب تمويلًا إضافيًا لخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي التي تتطلب تكلفة إضافية لمقاومة التآكل، ما يُهدد صناعة الغاز الطبيعي في المنطقة، ويمثل صعوبة في استخدامه من الدول المُطلّة عليه [275] .

أ - المعوّقات القانونية

من أهم العقبات التي تحول دون وصول النفط القزويني إلى السوق الدولية عدم تمكّن الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين من الوصول إلى

اتفاق في شأن الإطار القانوني لاستغلال وتنمية مخزون قزوين من النفط والغاز بسبب اختلاف هذه الدول في تحديد بحر قزوين، ومن ثم احتدم الخلاف بينها في شأن وضعه القانوني، الأمر الذي يفرض تساؤلات عدة: هل يُعتبر بحرًا أم بحيرة؟ وهل تُقسّم مياهه بين الدول المُطلّة عليه، أم تُعتبر مياهًا إقليمية مشتركة تستغل ثرواتها بشكل جماعي؟

يمكن القول إن الإشكالية الأساس التي تعترض استغلال الثروات النفطية في بحر قزوين هي عدم وجود إطار قانوني متفق عليه في شأن تقاسم المياه الإقليمية في المنطقة. فقبيل انهيار الاتحاد السوفياتي كان الوضع القانوني لبحر قزوين خاضعًا للاتفاقيات التي وقّعها الاتحاد السوفياتي مع إيران في عامي 1921 و1940 [276] . لكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي ثارت الخلافات بين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي وروسيا من جهة، وروسيا وإيران من جهة أخرى. وفي بداية تسعينيات القرن العشرين ادعت روسيا أن اتفاقاتها مع إيران تجعل بحر قزوين منطقة مشتركة بين الدول المطلة عليه، ومن ثم فإن استغلال الثروات الطبيعية يجري بصورة جماعية، وتُقسَم العوائد بالتساوي على الدول الخمس، وذلك رغبة من جانب موسكو في مشاركة الدول المستقلة في ثرواتها النفطية. إلا أن الدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد السوفياتي دعت إلى تقسيم موارد بحر قزوين بين الدول المطلة عليه، حيث تقوم كل دولة باستغلال مياهها الإقليمية بصورة مستقلة، وهذا ما حظي بتأييد موسكو بعد اكتشافها احتياطيات نفطية جديدة قبالة شواطئها في عام 1998 [277] .

تختلف مواقف دول منطقة بحر قزوين القانونية وفقًا لمصالحها السياسية والاقتصادية، حيث تحول الموقف الروسي من الدعوة إلى التمسك بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الاتحاد السوفياتي وإيران، إلى القبول بفكرة التقسيم بين الدول المطلة على البحر، وإن عادت مرة أخرى إلى مساندتها الرؤية الإيرانية التي رأت أن يكون استغلال ثروات البحر وموارده من خلال نظام قانوني مشترك بين الدول الخمس المطلة عليه.

في الجانب الآخر، تسعى إيران إلى أن يكون لها دور في مجال استغلال موارد النفط والغاز وخطوط النقل والتصدير، مطالبة باستغلال الموارد والثروات كلها بصورة جماعية، حيث يُعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية، وتحصل كل واحدة منها على 20 في المئة من الثروات النفطية في البحر [278] ، لكن في ظل مساعي هذه الدول للتمسك برؤية قانونية تهدف في التحليل الأخير إلى خدمة مصالحها

الاقتصادية في الأساس، انقسمت رؤى دول المنطقة إلى ثلاث أساسية [279] :

- الرؤية الأولى: الرؤية الإيرانية التي تُطالِب باستغلال موارد المنطقة وثروات كلها بصورة جماعية حيث يُعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية، وتحصل كل واحدة منها على 20 في المئة من الثروات النفطية للبحر.

- الرؤية الثانية: الرؤية الأذربيجانية التي تؤسس على فكرة الوضع القانوني الدولي لمفهوم «البحيرة المغلقة»، ما يعني اعتماد طول سواحل كل دولة أساسًا في تقدير أحقيتها في الثروات.

- الرؤية الثالثة: تطرحها وتؤيدها كازاخستان، وتطالب فيها بالفصل بين قاع البحر وثرواته من ناحية، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي من ناحية أخرى؛ بمعنى اعتباره بحيرة مغلقة في ما يتعلق بثروات قاعه، ما يعني تطبيق قواعد القانون الدولي في شأن البحيرات عليه، واعتباره ممرًا ملاحيًّا مشتركًا بشكل يسمح بالتعاون في قضايا البيئة والملاحة... إلخ.

قاد هذا التباين في الرؤى إلى استقطاب سياسي خطير كاد يؤدي إلى مواجهات عسكرية بين أطرافه بعدما فشلت المساعي كلها لردم الهوّة الكبيرة بينهم، وتحديدًا بين إيران وتركمانستان من ناحية، وأذربيجان من ناحية أخرى. بل إن قمة الدول المطلة على بحر قزوين التي عقدت في العاصمة التركمانية عشق آباد في نيسان/أبريل 2002، فشلت في الوصول إلى حلول توفيقية تُنهي عمليات الاستقطاب الحادثة بين هذه الدول [280] .

ب - المعوّقات الفنية لنقل الطاقة إلى السوق العالمية

تُعتبر شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز قضية محورية عند دول بحر قزوين، لكونها دولًا حبيسة لا مخارج لها على البحار والمحيطات، ولا تستطيع شحن نفطها وغازها الطبيعي بالناقلات من موانئ محلية، ما يستلزم بالضرورة نقل هذه الثروة إلى أسواق الاستهلاك بخطوط أنابيب تعبر حدود عدد من الدول حتى تصل إلى السوق العالمية.

مع زيادة الطلب من الدول الصاعدة، مثل الصين، على الطاقة، ومعاناة الدول الأوروبية من توقف إمدادات الغاز من روسيا بسبب أزماتها مع دول الجوار، مثل أوكرانيا؛ اتجهت الأنظار إلى منطقة بحر قزوين التي اكتسبت أهمية جديدة في التنافس الدولي على إمدادات الطاقة. وتجلّى ذلك في مجموعة من المشروعات الجديدة لمد خطوط أنابيب نقل الغاز والنفط من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان شرقًا إلى الصين، وغربًا إلى أوروبا، في مسارات لا تخضع للسيطرة الروسية. ومن ناحية أخرى، تعمل إيران، وهي

لاعب رئيس في منطقة بحر قزوين، على ضخ الغاز والنفط من خلالها، عبر شبكة خطوطها الداخلية، وذلك لتدعيم موقعها كقوة إقليمية ولاعب رئيس في مجال الطاقة [281] .

من الجدير بالذكر أن مشاريع خطوط الأنابيب في المنطقة تواجه عقبات متعددة. فرسوم العبور التي تفرضها الدول المحيطة التي تجتازها هذه الخطوط تمثل عبئًا اقتصاديًا يُهدد جدواها الاقتصادية، كما تمتلك تلك الدول أيضًا القدرة على وقف ضخ الإمدادات عبر أراضيها بسبب الخلافات السياسية أو الصراعات المسلحة. ويحتاج تنفيذ هذه المشاريع إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، يكون من الصعب فيها التوفيق بين المصالح السياسية والاقتصادية المتباينة للأطراف. ومن ناحية أخرى، تمثل الهيمنة الروسية على المنطقة عائقًا أمام تنفيذ المشاريع المنافسة [282] .
وهناك من يُرجع تأزم مشاريع خطوط نقل الطاقة من بحر قزوين إلى رغبة الولايات المتحدة في تحييد نفوذ واستفادة إيران وروسيا من مسارات تلك المنظومة على أراضيهما سياسيًا واقتصاديًا. وعبّر عن تلك الرغبة صراحة المبعوث الأميركي إلى منطقة بحر قزوين ستيفين مان خلال زياراته إلى كازاخستان في آذار/مارس 2002 حين قال: «إن بلاده تسعى إلى ضمان عدم مرور خطوط نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين إلى العالم عبر إيران»، على الرغم من أن الجدوى الاقتصادية تحتم مرور تلك الخطوط عبرها [283] .

يضاف إلى المعوّقات القانونية والاقتصادية حالة عدم الثقة التي تشعر بها دول بحر قزوين من ناحية جارتها إيران نتيجة مساندتها الحركات الأصولية في المنطقة. وفي الوقت ذاته نجد إيران تتهم عددًا من جيرانها في المنطقة «أداة في يد قوى دولية خارجية، وخاصة الولايات المتحدة، لتحقيق مصالحها الإمبريالية، فضلًا عن مخاوفها من أنقرة - منافسها الإقليمي التقليدي - من النفاذ إلى المنطقة بمصالحها الغربية [284] .

مع تعقّد الخلافات السياسية والاقتصادية والقانونية بين دول منطقة بحر قزوين، بدأت هذه الدول تستعد لاحتمالات نشوب مواجهة عسكرية في ما بينها إذا لم تتمكن من التوصل إلى تسوية لخلافاتها في شأن ترسيم الحدود واستغلال الثروات الطبيعية في المنطقة. وبدا ذلك التوجه واضحًا في سعي الدول الخمس إلى تعزيز قدراتها العسكرية، وبناء أساطيل حربية لحماية مياهها الإقليمية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، وعرض روسيا توزيع الأسطول البحري السوفياتي في بحر قزوين بالتساوي بينها وبين أذربيجان وكازاخستان

وتركمانستان، ورفض الدولتين الأخيرتين أن تعمل قواتهما البحرية في بحر قزوين تحت القيادة الروسية؛ قررت الدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بناء أساطيل حربية مستقلة عن روسيا، ونشرها في بحر قزوين لحماية مصالحها الوطنية. فضلًا عن عمليات تطوير الموانئ الخاصة بكل دولة، وإنشاء قواعد عسكرية خاصة بها. وأصبح سباق التسلح الإقليمي أحد السمات الجوهرية لمنطقة بحر قزوين، ولا سيما مع فشل قمة دول بحر قزوين في عام 2008 في التوصل إلى أي اتفاق في شأن الدفاع عن بحر قزوين، باستثناء الموافقة على التصريح فحسب للسفن الحربية التابعة للدول الخمس بمرور مياهها، ومنع السفن الحربية التي يزيد وزنها على 1000 طن من الوجود في بحر قزوين [285] .

X فوزي درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: هدى ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص 311-312.

X وإن كانت بعض التقارير والتحليلات الغربية عند الحديث عن مصادر واحتياطيات منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي والنفط تضيف إلى الدول الخمسة المشاطئة لبحر قزوين دولة أوزباكستان على الرغم من أنها ليست دولة مشاطئة لبحر قزوين لأن جزءًا كبيرًا من أراضيها، إلى جانب أن مصادر الطاقة فيها، يقع ضمن أحواض قزوين الجيولوجية. وفي هذا الشأن يمكن الرجوع إلى: «Caspian Sea Region,» U. S. Energy Information Administration (EIA), 26/8/2013, Available at: <http://www.eia.gov/countries/regions-topics.cfm?fips=CSR#note>.

X International Energy Agency, World Energy Outlook 2010 (Paris: OECD/IEA, 2010), p. 500.

X Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea: «Great Games» and «Small Games» over the Caspian Fleets,» China and Eurasia Forum Quarterly, vol. 7, no. 2 (2009), pp. 19-20.

X Gawdat Bahgat, American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2003), p. 143.

X درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص 315-316.

X «Oil and Natural Gas Production is Growing in Caspian Sea Region».

X International Energy Agency, World Energy Outlook 2010, p. 469.

X المصدر نفسه، ص 469.

X International Energy Agency, World Energy Outlook 2010, p. 469.

X المصدر نفسه، ص 467.

X International Energy Agency, World Energy Outlook 2010, p. 52.

X إيمان محمود إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، سلسلة الكتب الجديدة (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006)، ص 210-211.

X لمزيد من المعلومات في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى: «Black Sea and Caspian Sea Symposium II, Contanta, Romania», National Defense Intelligence College, 21-22/5/2007, Available at: <http://ni-u.edu/schools/CIE/pdf/Black%20Sea%20II.pdf>.

X محمود سعيد عبد الظاهر، الصراع في بحر قزوين: الدوافع والأبعاد (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002)، ص 30.

X محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيو - سياسية آسيا الوسطى (القاهرة: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002)، ص 21.

X أيان رتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة مازن الجندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 164.

X Lena Jonson, «The New Geopolitical Situation in the Caspian Region», in: Gennady Chufrin, ed., The Security of the Caspian Sea Region (New York: Oxford University Press, 2001), p. 17.

X إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 221.

X درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص321.

X لمزيد من المعلومات عن الاتفاقات التجارية بين الشركات الروسية

ودول المنطقة يمكن الرجوع إلى: أحمد ثابت، «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر،» أوراق أسيوية، العدد 45 (آب/أغسطس 2002)، ص 17.

X إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 216.

X أحمد طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/أبريل 2010)، ص 169.

X أحمد ثابت، «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر،» أوراق آسيوية، العدد 45 (آب/أغسطس)، ص 18.

X إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 223.

X طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين،» ص 169.

X خديجة عرفة محمد أمين، «أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 246.

X أمين، «أمن الطاقة والسياسة الخارجية،» ص 237.

X عبد الظاهر، الصراع في بحر قزوين، ص 39.

X مطيع الله تائب، «الصين وإيران وتركيا... اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى،» موقع قناة الجزيرة القطرية، 12/8/2007، على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6976e5ef-9f4a-4baf-ab68-ef902a45708e>.

X محمد دياب، «الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز،» شؤون الأوسط، العدد 105 (شتاء 2002)، ص 157.

X طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين،» ص 170.

X إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 223.

X لمزيد من المعلومات حول الاتفاقيات خلال الفترة السوفياتية، يمكن الرجوع إلى: درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 243.

X Yusin Lee, «Toward a New International Regime for the Caspian Sea,» Problems of Post-Communism, vol. 52, Issue 3 (May-June 2005), pp. 37-48.

X طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين،» ص 169.

X صافيناز محمد أحمد، «ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا،» السياسة الدولية، العدد 159 (كانون الثاني/يناير 2005)، ص 179. لمزيد من المعلومات حول مواقف دول بحر قزوين من الوضع الإقليمي لمنطقة بحر قزوين يمكن الرجوع إلى: بيروز مجتهد زاده، «النظام القانوني لحوض قزوين،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 34-41، ودرويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 249-257.

X أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 179.

X لمزيد من المعلومات عن المفاوضات في شأن نقل طاقة بحر قزوين إلى السوق الدولية، ومشاريع خطوط أنابيب نقل النفط والغاز القزويني، يمكن الرجوع إلى: دينا عمار، «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين. مسارات متنافسة،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/أبريل 2010)، ص 172-175؛ محمد رضا جليلي وتييري كيلنر، «أنابيب النفط وخطوط نقله،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 52-73، ودرويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 147-153.

X عمار، «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين،» ص 172.

X علاء سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين أبعاد صراع المكانة داخل سوق الطاقة العالمي،» مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 19 (2004)، ص 55.

X أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 179.

X لمزيد من المعلومات عن تسلح الدول الخمس التي تطل على بحر قزوين يمكن الرجوع إلى: Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» pp. 22-28.

ثانيًا: السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين

توصلنا في الفصل الثاني إلى أن هناك تأثيرًا لأمن الطاقة الأميركي في السياسة الخارجية الأميركية في ظل عدم قدرة المحاولات الأميركية الداخلية على الاكتفاء الذاتي من خلال التنقيب محليًا عن النفط والغاز الطبيعي، وعدم تغطية الطاقة المتجددة حاجات الولايات المتحدة المتزايدة من الطاقة، ما دفعها في ظل اعتمادها على الطاقة من دول خارجية إلى تبني سياسة خارجية من شأنها استمرار تحقيق أمن الطاقة والحفاظ على المورّدين الرئيسيين لها، مع البحث عن مصادر جديدة في إطار مساعيها نحو تنويع مصادر إمداداتها، فكان التوجّه إلى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة واعدة في سوق الطاقة العالمية، وكونها أضحت منطقة مفتوحة للتنافس الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي يتفكك، لم تكن للولايات المتحدة الأميركية استراتيجية متماسكة تجاه بحر قزوين، لكن جاء انهياره بمنزلة فرصة لها لتثبيت أقدامها في منطقة واعدة في سوق الطاقة العالمية، بحسب كثير من تقديرات وكالات الطاقة العالمية. فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي قامت الولايات المتحدة بتكثيف جهدها في المنطقة في محاولة لملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي بتفككه؛ لذلك سعت إلى احتواء المنطقة من طريق الوجود السياسي والدبلوماسي في المنطقة، وتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية، وأخيرًا الوجود العسكري.

لم يبدأ الاهتمام الأميركي الجدّي بالمنطقة إلا بعد توقيع عقود النفط الكبرى بين شركات النفط الأميركية وحكومتي كازاخستان وأذربيجان في عامي 1993 و1994. وكانت المصالح التجارية لشركات النفط الأميركية في استغلال احتياطيات الطاقة الجديدة هي التي جعلت صانعي السياسة الأميركية يهتمون بموارد بحر قزوين باعتباره أحد المصادر الواعدة لتنوّع إمدادها بالطاقة بعيدًا عن الشرق الأوسط. وخلال فترتي رئاسة بيل كلينتون (1993-2000) أصبح هذان الهدفان (حماية مصالح شركات النفط الأميركية في منطقة بحر قزوين وتنويع مصادر الطاقة وإمداداتها) مشتبكين مع هدف ثالث جيوستراتيجي: فصل دول بحر قزوين وآسيا الوسطى حديثة التشكل عن مجالي نفوذ روسيا وإيران [286] .

1- السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين

سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز سيطرتها على موارد منطقة بحر قزوين، بتشجيع شركات الطاقة الأميركية لأن يكون لها مكان في المنطقة، والسيطرة على طاقتها، ومنافسة الشركات الدولية الأخرى عمومًا، والإيرانية والروسية الموجودة في المنطقة خصوصًا، والحاصلة على حقوق التنقيب فيها. وفي أيار/مايو 1998 أعلنت إدارة كلينتون عن مبادرة بحر قزوين لتقديم الدعم المالي إلى الشركات والكيانات الأميركية للاستثمار في منطقة بحر قزوين [287] . وهذا ما يُفسر تلك الاتفاقيات النفطية التي وقّعتها الشركات النفطية الأميركية [288] شيفرون وإكسون وموبيل مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية بقيمة ثمانية مليارات دولار، إلى جانب حقوق استثنائية للشركات الأميركية تضمن إجراء مباحثات في شأن استغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين، وأحدثت هذه العقود ردات فعل سياسية غاضبة من روسيا، ما حدا بها إلى إلغاء اتفاقية روسية - أذربيجانية لاستثمار حقول كيابار على بحر قزوين [289] . وهذا الأمر هو الذي مكّن شركات النفط الأميركية من أن تأخذ دور القيادة في تطوير مصادر النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين. والواقع أن شركة شيفرون كانت الشركة الرائدة في المنطقة، ثم الشركات المندمجة حديثًا: شيفرون - تكساكو في وضع يتيح لها السيطرة على إنتاج المنطقة لأعوام عدة قادمة [290] .

لم تكتف الولايات المتحدة بوجود شركاتها في المنطقة، بل سعت إلى السيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، وزادت رغبتها في السيطرة على خطوط الأنابيب وطرق تصدير النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية، حيث قامت بتنويع طرق تصدير الغاز الطبيعي، وتبنّت سياسة إنشاء خطوط متعددة الأطراف لنقل النفط من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية عبر دول عدة في المنطقة، وجاءت هذه السياسة بهدف الحد من تحكّم وسيطرة روسيا وإيران على موارد الطاقة هناك.

وضعت الولايات المتحدة خلال إدارة بوش (الابن) أربعة خيارات استراتيجية لاستمرار تدفقات نفط بحر قزوين إلى الأسواق العالمية في حال حدوث أي تطورات مستقبلية للصراع الدولي والإقليمي في شأن الموارد النفطية هناك، وتتمثل تلك الخيارات في الآتي [291] :

- الخيار الأول الذي أيدته شركات النفط الأميركية العملاقة التي هدفت إلى السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية

عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي، مرورًا بخليج عُمان، أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضًا وفقًا للقوانين الأميركية لفرض حظر على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني على خلفية برنامجها النووي.

- الخيار الثاني يستهدف ربط تركمانستان وكازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان، إلا أن هناك جملة من الأسباب التي تعوّق إنشاء مثل هذا الخط، في مقدمها أفغانستان التي أنهكتها الحرب، وانهارت معها عوامل البنية التحتية كلها. أما باكستان فذات مصالح متعددة مع قوى إقليمية أخرى، ويؤثر فيها عدد من المصالح السياسية المختلفة.

- الخيار الثالث يؤيد استخدام الأراضي الروسية لنقل أنابيب النفط عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، إلا أن هذا الخيار محكوم بوجهتي نظر: الأولى تؤيد إنشاء خط أنابيب عبر روسيا نظرًا إلى أن مؤشرات الاستقرار السياسي داخل روسيا تبدو أكثر من نظيراتها من دول المنطقة، وأن مثل هذا الخط سيسهم في دعم أوجه التعاون الاقتصادي الغربي مع روسيا؛ والثانية ترى أنه في حالة عودة روسيا قوة سياسية واقتصادية دولية لتؤدي دورًا فاعلًا في آسيا الوسطى وبحر قزوين مناهضًا للنفوذ الغربي فيهما، فإن إنشاء مثل هذا الخط داخل أراضيها سيُعدّ وسيلة ابتزاز جيوستراتيجية روسية.

- الخيار الرابع: يعمل على المزج بين الخيارين الأول والثالث لإنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقًا من كازاخستان وتركمانستان ليرتبط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط، وهذا الخيار الذي كانت تدعمه إدارتا بوش (الابن) وأوباما رغبة في منع اشتراك إيران في أي مشروع نفطي، وتقويض الدور الروسي المتزايد اقتصاديًا وسياسيًا في المنطقة، ما يعكس ازدياد معدلات اهتمام السياسة الخارجية الأميركية بمنطقة قزوين في الآونة الأخيرة.

على الرغم من الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا عالميًا بصفة عامة، وفي منطقة بحر قزوين على وجه الخصوص، وقدرة روسيا على عرقلة خطوط الأنابيب، وتعطيل المصالح الأميركية في المنطقة؛ فضّلت القيادة في البلدين العمل معًا. فروسيا في ظل رئاسة بوتين سعت إلى احتواء التوسع الأميركي في المنطقة من خلال «المشاركة البنّاءة» مع الولايات المتحدة وشركات النفط، واشتركت روسيا مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في

أفغانستان بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وأكد بوش وبوتين خلال الإعلان المشترك بينهما في أيار/مايو 2001 أهمية التعاون المشترك بين البلدين، وإمكان التعاون في مجال الطاقة والتنمية المشتركة للموارد، خصوصًا النفط والغاز، وفي ذلك إشارة إلى حوض بحر قزوين، وعلى الرغم من ذلك التعاون كان لدى الولايات المتحدة مخاوف من السياسات الروسية في البداية تجاه منطقة بحر قزوين [292] .

اتبع الرئيس أوباما سياسات سلفه بوش في التقارب والتعاون مع روسيا، ولا سيما في مجال أمن الطاقة العالمي الذي بدوره يصب في مصلحة أمن الطاقة الأميركية، إلا أن الحرب الروسية - الجورجية في عام 2008 قوّضت استراتيجية تنمية الطاقة التي تنتهجها الولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين نتيجة عبور خط أنابيب نفط باكو - تبليسي - جيهان [293] عبر الأراضي الجورجية [294] .

2- الدعم والتعاون العسكري مع دول بحر قزوين

اعتمدت الولايات المتحدة في تعزيز وجودها في منطقة بحر قزوين على التعاون العسكري بين دول المنطقة وتعزيز الوجود العسكري الأميركي في المنطقة لتحقيق المصالح الأميركية في منطقة بحر قزوين، حيث أقامت أميركا تحت عنوان مكافحة الإرهاب قواعد عسكرية في المنطقة الممتدة بين البحر الأسود مرورًا ببحر قزوين وصولًا إلى حدود الصين.

يذكر تقرير لوزارة الخارجية الأميركية صدر في آذار/مارس 2011 أن «الولايات المتحدة تُدخِل بحر قزوين في قائمة أولويات سياستها، وتستمر بمساعدة دول المنطقة في تأمين بحر قزوين من خلال تقوية جيوشها، وعلى الأخص أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان». في حين يؤكد التقرير الاستراتيجي لمجلس الأمن القومي الأميركي لعام 2011 «ضرورة الاهتمام بأذربيجان كنقطة انتشار للقواعد والقوات العسكرية الأميركية في البحر وعلى اليابسة، نظرًا لموقعها العازل بين روسيا وإيران، ويربط التقرير بين بحر قزوين في الشمال والخليج في الجنوب كنقطتي حصار لإيران» [295] .

تصطدم سياسة إدارة بوش للطاقة الداعية إلى السماح للولايات المتحدة بالوصول الحر إلى احتياطيات النفط، بمؤشرات لعدم الاستقرار في مناطق تلك الاحتياطيات، ووجود نخب معارضة ومقاومة لتوجهات السياسة الخارجية الأميركية. وكي تكون سياسة الطاقة قابلة للتحقق العملي، كان على للولايات المتحدة أن تكون قادرة على إيصال قواتها العسكرية إلى تلك المناطق، ولن

يكون ذلك إلا بربط الانتشار العسكري بالحرب على الإرهاب. ولهذا باتت الحرب الأميركية على الإرهاب تسهم في الجهد الهادف إلى تأمين الوصول إلى منابع النفط، وتحديدًا في منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين [296] . ففي منطقة بحر قزوين لم تكتف الولايات المتحدة بالوجود السياسي والتجاري، بل أخذت تدعم وجودها وسيطرتها على المنطقة من خلال الوجود العسكري بدعوى حماية أمن الطاقة في المنطقة والحفاظ على استثماراتها، إضافة إلى رغبتها في القضاء على بؤر الإرهاب والتطرف الموجودة في المنطقة. وأتاحت حوادث أيلول/سبتمبر الفرصة أمام الولايات المتحدة لتعزيز الوجود العسكري في منطقة بحر قزوين لخدمة مصالحها هناك، وجاء إرسال قواتها العسكرية للقضاء على حركة طالبان في أفغانستان ليدعم هذا الوجود. وهنا تظهر أهمية دولة أفغانستان التي تمثل محورًا رئيسًا ونقطة انطلاق استراتيجية لعبور نفط وغاز بحر قزوين عبر الأراضي الأفغانية إلى الأسواق العالمية [297] . ويساعد الوجود الأميركي في أفغانستان في إحياء ما سمي «الطريق الجنوبية»، أي نقل النفط والغاز من قزوين إلى باكستان مرورًا بأفغانستان بعد استقرار الأوضاع برحيل حركة «طالبان» [298] .

مكنت الحرب الأميركية على أفغانستان إدارة بوش من تطوير العلاقات العسكرية الموقتة التي أقامتها إدارة كلينتون مع دول حوض بحر قزوين والقوقاز لمعاهدات ووجود عسكري دائمين، بهدف تأمين إنتاج النفط ونقله من تلك المنطقة إلى الخارج. والوجود العسكري في العراق سوف يتيح للولايات المتحدة وضع يدها على احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى تهديد المنتجين الرئيسيين في أوبك، وشل قدرتهم على التحكم بسوق الطاقة العالمية [299] . وفي إطار التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول منطقة بحر قزوين الثلاث المستقلة حديثًا قام وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد في كانون الأول/ديسمبر 2001 بزيارة إلى أذربيجان بهدف بحث سبل التعاون في المجال العسكري معها، حيث أكد في هذه الزيارة أن بلاده مهتمة بالتعاون العسكري مع دول المنطقة من أجل ضمان توافر حالة الأمن والاستقرار لديها، كما أعلنت الولايات المتحدة عن إلغاء التعديل رقم 907 من قانون الحريات الذي بموجبه تُحرَم أذربيجان من تلقي المساعدات الأميركية، ما يؤكد أهمية هذا التعاون بالنسبة إلى الولايات المتحدة [300] .

وفقًا لوزارة الخارجية الأميركية، سينفق جزء مهم من مبلغ الخمسين مليون دولار المخصص لأذربيجان في السنة المالية 2004 من أجل تعزيز

أمن الحدود البحرية للبلاد. وفي كازاخستان تستخدم المساعدات الأميركية لتجديد القاعدة الجوية القديمة من العهد السوفياتي في أتيروا على الساحل الشمالي لبحر قزوين، قرب حقل نفط تنجيز غزير الإنتاج؛ وبالاقتران مع هذا المسعى، تقوم الولايات المتحدة أيضًا بالمساعدة في تمويل إنشاء «لواء التفاعل السريع» المخصص لتعزيز قدرة كازاخستان للرد على التهديدات الإرهابية الرئيسة لمنصات إنتاج النفط أو الحدود [301] .

كما قدمت الولايات المتحدة معدات عسكرية متقدمة لأذربيجان من أهمها ثمانية زوارق مراقبة في عامي 2005 و2006 في إطار اتفاقية أميركية أذربيجانية للتعاون العسكري، فضلًا عن تدريب عدد من قوات البحرية الأذربيجانية في المعاهد العسكرية الأميركية والتركية، وإرسال خبراء عسكريين من حلف الناتو لتدريب القوات البحرية في باكو على تقنيات ليزر في الرصد والمراقبة. واستثمرت الولايات المتحدة 30 مليون دولار في تحديث البنية التحتية للقوات الأذربيجانية، مثل نظم الرادار والسفن الحربية. وفي هذا السياق من تنامي العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وأذربيجان قبلت واشنطن مشاركة وحدات من الجيش الأذربيجاني بصفة مراقب في المناورات العسكرية التي أجراها حلف الناتو منذ بداية التسعينيات حتى عام 2003. وتنظيم مناورات مشتركة بين الدولتين بصفة منتظمة تحت اسم غوبلات (GOPLAT) تركز على عمليات تأمين الشواطئ وحقول النفط التي تشارك في إدارتها الشركات الغربية، ما أثار مخاوف طهران، ودفعها إلى انتقاد هذه المناورات [302] .

تأتي كازاخستان في المرتبة الثانية بين حلفاء واشنطن في منطقة بحر قزوين، وتتسم العلاقات الأميركية - الكازاخية بالتعقيد لحرص أستانا على استمرار علاقاتها مع موسكو؛ لذا بدأت علاقات التعاون مع واشنطن في مرحلة متأخرة نسبيًا في عام 1996 بتوقيع عقود رسمية في مجالات الصيانة والتدريب، وحصول كازاخستان على خمسة زوارق بخارية للمراقبة البحرية. ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي والتقني لأستانا، حيث تلقت حوالى 2.7 مليون دولار في عام 2002 لشراء معدات عسكرية. وقدمت الولايات المتحدة لكازاخستان في عام 2004 برنامج تطوير قواتها البحرية من خلال تدريبها في الأكاديميات العسكرية التابعة للدول الأعضاء في حلف الناتو، خصوصًا تركيا واليونان وإيطاليا وإسبانيا. وتيسير حصول أستانا على أنظمة رادار متطورة وسفن حربية حديثة لمراقبة سطح بحر قزوين وأعماقه، وهو البرنامج الذي حصلت من كازاخستان خلاله على عدد

إضافي من الزوارق السريعة في عام 2006 [303] .
مقارنة بأذربيجان وكازاخستان فإن العلاقات الأميركية - التركمانية محدودة بالنظر إلى السياسة الانعزالية لعشق أباد، حيث قدمت وزارة الدفاع الأميركية عددًا من الزوارق البخارية لتركمانستان عقب إعلانها عن نواياها لتدشين قوات بحرية مستقلة. وفي عام 2004 تلقت تركمانستان 700 ألف دولار مساعدات عسكرية من واشنطن، إلا أن التزام الرئيس التركماني بحياد دولته أعاق تطوير علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة [304] .
لم تكن زيادة المساعدات العسكرية لدول المنطقة هي الشكل الوحيد للدعم العسكري الأميركي للدول الثلاث المستقلة حديثًا، حيث قامت وزارة الدفاع الأميركية بتعزيز وجودها العسكري في المنطقة تحسبًا لأي عمل عسكري مباشر هناك. فالقاعدة الأميركية التي أنشئت في بشكك في كازاخستان لدعم العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان ضد حركة طالبان يجري تحويلها إلى منشأة عسكرية دائمة. ويدرس البنتاغون الحصول على المزيد من القواعد الأمامية للعمليات في أذربيجان لدعم عمليات انتشار مستقبلية في المنطقة [305] .
أخذت الولايات المتحدة في نشر قواتها العسكرية في المنطقة، وبناء قواعد عسكرية لها في كازاخستان حيث اتفق وزير الخارجية الأميركي كولن باول والرئيس الكازاخي نور سلطان نازارباييف على توسيع الوجود العسكري الأميركي في منطقة بحر قزوين في إطار محاربتها للإرهاب في مقابل تقديم الدعم المالي لها [306] .
على الرغم من أن الوجود العسكري الأميركي في منطقة قزوين لاقى ترحيبًا من الدول المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي وعدد من دول الجوار، لكن كانت له انعكاسات أخرى على باقي دول المنطقة، ومنها روسيا التي ترى فيه تهديدًا لمصالحها ونفوذها التقليدي في المنطقة [307] ؛ ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة، أهمها الدعوة الروسية في عام 2002 لتدشين نظام للأمن الجماعي في بحر قزوين، يقوم على تشكيل أسطول بحري مشترك بين الدول المطلّة على البحر لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وعمليات التهريب، وهذا ما أعاد طرحه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال زيارته إلى تركمانستان في عام 2005. ولم تتحمس دول بحر قزوين الثلاثة (تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان) لهذا الطرح لإدراكهم اختلال التوازن العسكري بين قواتهم البحرية ونظيرتها الروسية، لذا تشكيل قوات بحرية مشتركة سوف يكرس السيطرة الروسية على بحر

قزوين، كما أن غياب إطار مؤسسي يجمع بين الدول كلها المطلة على بحر قزوين يعرقل إمكان تطبيق المقترح الروسي [308] .

3- الدعم الاقتصادي لدول منطقة بحر قزوين

تقدم الولايات المتحدة الدعم لخطوط نقل طاقة بحر قزوين بعيدًا عن أراضي روسيا وإيران، وترفض تصدير النفط القزويني عبر الأراضي الإيرانية على الرغم من قلة التكاليف، وتُصر على تصديره عن طريق الأراضي التركية على الرغم من ارتفاع التكاليف. لهذا تدعم الولايات المتحدة بقوة اختيارين للنقل: الأول نقل النفط من باكو في أذربيجان التي تقع على الشاطئ الغربي لبحر قزوين إلى الميناء التركي جيهان شرق البحر المتوسط، والثاني الخط العابر قزوين (Trans-Caspian) الذي سوف يقوم بنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى تركيا. والخط الأول تشجعه واشنطن باعتباره الخط الرئيس للتصدير، وسوف يكون طوله نحو 1080 ميلًا بتكلفة تقدر بما بين 2.4 مليار دولار و3.7 مليارات دولار، ويقدر أن ينقل هذا الخط نحو مليون برميل يوميًا [309] .

تهدف الولايات المتحدة إلى بناء التحالفات مع الدول الثلاث الجديدة (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان)، مستفيدة على هذا الصعيد من رغبة هذه الدول في الخلاص من السيطرة الروسية من جهة، ومن خلافاتها مع الجار الإيراني من جهة أخرى. ورأت هذه الدول أنه ليس من مصلحتها تمكين إيران من أن تكون الطريق الرئيسة لتصدير مواردها النفطية. واستفادت الولايات المتحدة أيضًا من الخلاف بين إيران وأذربيجان بسبب دعم طهران لجمهورية أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان في شأن إقليم ناغورنو كاراباخ، ودفعت واشنطن باستثمارات هائلة تعدّت العشرين مليار دولار في قطاع النفط في أذربيجان في بحر قزوين، حتى تحثها على الاستمرار في موقفها المضاد لإيران في شأن تقسيم ثروات البحر [310] .

إلى جانب هذا الهدف الأميركي من اختيار الطرق الأنسب لنقل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق العالمية لتقويض النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة؛ تهدف واشنطن إلى تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية بين تركيا (عضو حلف الناتو) وهذه الدول الثلاث ودعم وتشجيع تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية في هذه الدول ومساعدتها في تقرير مستقبلها [311] .

4- هل بحر قزوين بديلٌ من الخليج العربي؟

شكل التوجه الأميركي إلى منطقة بحر قزوين تنافسًا بين منطقتين: الأولى منطقة عرض تقليدية (منطقة الخليج العربي) تُشكل مكانة محورية في سوق الطاقة العالمية، سواء من ناحية عمليات استخراج الاستثمارات وتوجيهها أم الاحتياطيات الكامنة فيها، والثانية منطقة عرض واعدة في بحر قزوين، يُؤمل عبر الاستثمار في شقيه السياسي والمالي أن تتبوأ مكانة مهمة ومتقدمة في سوق الطاقة العالمية، ما يستتبع تهميشًا لثقل المنطقة الأولى، حيث تكون المنطقة الثانية خليجًا ثانيًا.

لم تكن تلك أول مرة تحاول فيها الدول المستهلكة الطاقة - خصوصًا الغربية والولايات المتحدة - إيجاد منافس أو بديل لمنطقة الخليج العربي من أجل تحييد ورقة الطاقة في علاقاتها مع الدول العربية وقضاياها الشائكة. فعقب الحظر العربي للنفط في عام 1973 رددت القوى الغربية أن منطقة بحر الشمال يُمكن أن تُمثل بديلًا محتملًا لإمدادات الطاقة من الخليج العربي. لكن هذا لم يتحقق لعدم قدرة بحر الشمال على منافسة إمدادات طاقة الخليج العربي؛ لتراجع الاحتياطيات الكامنة في الأولى نتيجة الاستهلاك الكبير من جانب دول غرب القارة الأوروبية، في حين أن مثيلاتها في الثانية في تزايد مستمر على الرغم من الإنتاج والاستهلاك المتزايدين منها [312].

في واقع الأمر، إن فرضية أن تحل منطقة بحر قزوين محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية فرضية غير صحيحة ويصعب تحقيقها، لعدد من الأسباب التي تقوّضها، وتعزز من مكانة منطقة الخليج عالميًا، مع استمرارية تلك المكانة لفترة من الوقت ليست قصير التي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

- استقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج قياسًا إلى منطقة حوض بحر قزوين. فدول منطقة بحر قزوين هي الأحدث استقلالًا من الناحية القانونية على عكس نظيراتها الخليجية. إذ استقلت هذه الدول في عام 1991 مع انهيار الاتحاد السوفياتي. وتمثل الفجوة الزمنية في استقلال وقيام دول المنطقتين متغيرًا عامًا في استقرار الأوضاع الجيوسياسة في المنطقة الأولى (منطقة الخليج العربي) قياسًا إلى الثانية. الأمر الذي جعل الأوضاع القانونية للحقول الخليجية مستقرة، ولم تُعد تمثل مخاطرة أمام الاستثمارات الغربية والأميركية في مجال الطاقة. في المقابل ما زال الوضع القانوني في منطقة بحر قزوين غير محدد المعالم بسبب عدم اتفاق دوله حتى الآن على مسألة تقاسم الثروة فيه، وتحديد الحدود البحرية لكل دولة من دوله.

وكاد هذا الخلاف يتحول إلى مواجهات عسكرية بين أطرافه، بعدما أخفقت جميع المساعي السلمية في التوفيق بين الأطراف المتنازعة. الأمر الذي يحمل في طياته زيادة عامل المخاطرة بشقيه السياسي والاقتصادي [313] . ومثل تلك الأخطار لا تؤثر في عائد الاستثمارات المتوقعة في تلك المنطقة فحسب، وإنما أيضًا في زيادة تكلفة استخراج برميل النفط الواحد، نتيجة نفقات الأمن التي تتكبّدها، ما يقلل من أرباحها قياسًا إلى منطقة الخليج التي لا توجد فيها عوامل مخاطرة تُحمل على التكلفة الحقيقية لاستخراج برميل النفط من حقول الطاقة.

- سهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة إلى السوق الدولية قياسًا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة. فمنظومة نقل مصادر الطاقة إلى الخارج تُشكل أهمية كبيرة في عمل شركات الطاقة الدولية مثل أهمية تعدد مناطق اكتشاف الطاقة واستخراجها. وثمة علاقة طردية بين تعدد خطوط نقل الطاقة وتنافس الشركات الدولية على الاهتمام والاستثمار بتلك المنطقة. لكن ذلك مرتبط بشكل جلي بعامل مهم جدًا هو عدم وجود معوّقات سياسية أو طبيعية أمام مد شبكات نقل الطاقة من ناحية، والإمكانات العالية لمخزونات الطاقة الكامنة في تلك المنطقة من ناحية أخرى [314] .

لهذا تتميز منطقة الخليج العربي بسهولة نقل مصادر الطاقة من مناطق الإنتاج إلى السوق العالمية بأقل تكاليف. وفي حال الحاجة إلى منظومة للنقل عبر خطوط الأنابيب فتتسم بقدر عالٍ من المرونة والسهولة في مد شبكاتها وقصر مسافاتها، بعكس دول منطقة بحر قزوين التي هي بحاجة ماسة إلى خطوط طويلة ومتعددة لنقل مصادر الطاقة منها بوصفها الوسيلة الوحيدة التي من دونها لن تُنقل الطاقة إلا بالطرائق غير الاقتصادية.

- ارتفاع تكلفة استخراج الطاقة من منطقة بحر قزوين مقارنة بمثيلاتها في الدول الخليجية. فعملية استخراج النفط من بحر قزوين تجري دومًا عبر رسوبيات البحر التي تتسم بصعوبة الوصول إليها، على الرغم من الطفرة التقنية الهائلة في معدات التنقيب عن الطاقة في قاع البحار. كما أن نوعية النفط في منطقة بحر قزوين تتزايد فيه معدلات الكبريت؛ ما يُحتم زيادة المخصصات المالية، إذ من الضروري استخدام أنابيب نقل مغلّفة جيدًا بمواد مانعة التأكل [315] .

- يُعدد الجهد الذي تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية، فالدول الخليجية لم تكتف بمزايا الموقع الجغرافي

فحسب لتدعيم مكانتها في سوق الطاقة العالمية، وإنما سعت جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية التي تملك التقنية والأموال اللازمة للمحافظة على مصادر الطاقة وتطويرها. هناك جهد ومبادرات تشجيعية لتحفيز واستقدام المزيد من الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة خلال عملياته الثلاثة: الاستكشاف والإنتاج والتسويق.

- على الرغم من تفاوت التقديرات في شأن احتياطيات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتًا كبيرًا لاختلاف المصادر المقدرة، فإن الكثير من تلك الأرقام توضح صعوبة توقع وجود منافسة بين المنطقتين في سوق الطاقة العالمية [316] . وعلى سبيل المثال فإن إنتاج منطقة بحر قزوين (في صورته الإجمالية من دون إيران وروسيا) من الطاقة لا يرقى إلى إنتاج المملكة العربية السعودية وحدها، سواء الحالي أم المستقبلي، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (Administration Information Energy U.S) في تقديراتها السنوية لعام 2010. ويوضح الشكل (3-1) الفرق في إنتاج المنطقتين.

الجدول (3-4)

إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي من النفط

تاريخيًا

متوقع

2006

2007

2008

2015

2020

2015

2030

2035

إيران
4.1
4
4.2
3.9
3.7
3.6
3.6
3.7
العراق
2
2.1
2.4
2.6
3.1
3.9
5.1
6.1
الكويت
2.7
2.6
2.7
2.9
3
3.2
3.6
3.9
قطر
1.1
1.1
1.2
1.8

2.1

2.3

2.5

2.5

المملكة العربية السعودية

10.7

10.2

10.7

10.7

11.2

12.1

13.3

15.1

الإمارات العربية المتحدة

2.9

2.9

3

3.4

3.4

3.4

3.2

3.1

الإجمالي

23.5

22.9

24.2

25.3

26.5

28.5

31.3

34.4

* الإنتاج بالمليون برميل يوميًا.

المصدر: U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2007 (Washington DC: EIA, 2007), p. 254.

الجدول (3-5)

إجمالي إنتاج منطقة بحر قزوين من النفط (من دون إيران وروسيا)

تاريخيًا

متوقع

2006

2007

2008

2015

2020

2015

2030

2035

أذربيجان

0.6

0.8

0.9

1

0.9

0.8

0.8

0.7

كازاخستان

1.4

1.4

1.4

1.7

1.7

1.8

2

2.2

تركمنستان

0.2

0.2

0.2

0.2

0.2

0.2

0.2

0.3

الإجمالي

2.2

2.4

2.5

2.9

2.8

2.8

3

3.2

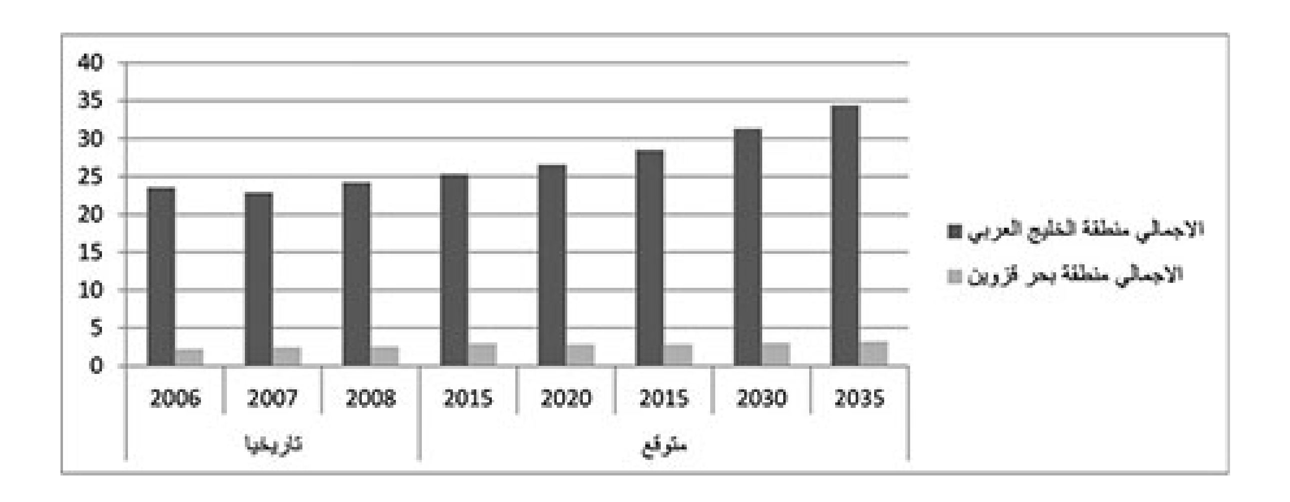
* الإنتاج بالمليون برميل يوميًا.

المصدر:U. S. Energy Information Administration, International Energy Outlook 2007, p. 255.

الشكل (3-1)

إنتاج منطقتي الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين

خلال الفترة بين عامي 2006 و2035



خلاصة القول، سوف تُمثل منطقة الخليج ثقلًا مهمًا جدًا في سوق الطاقة العالمية على الرغم من المحاولات السياسية، وفي أحيان أخرى الاقتصادية المطالبة بتحييد هذا الثقل. لذا ستظل منطقة الخليج إحدى أهم المورّدين الرئيسيين لمصادر الطاقة التقليدية خلال العقود القادمة - على أقل تقدير - على مستويي الإنتاج والاحتياطي العالمي، وأن أمن الطاقة الذي تسعى إليه الإدارة الأميركية الحالية والمستقبلية يظل مرتبطًا بمنطقة الخليج، وليس بعيدًا عنها كما كان مُتوقعًا داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تهدف من توجهها إلى منطقة بحر قزوين تنويع إمداداتها من الطاقة خارجيًا في ظل احتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة وليس إيجاد بديل لمنطقة الخليج العربي، وأن التوجه الأميركي إلى بحر قزوين لا يعني انتهاء التزاماتها بمنطقة الخليج العربي.

X رتليدج، العطش إلى النفط، ص 166.

X Ilgar Mammadov, «Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region Azerbaijan's Challenges», (Tufts University, The Fletcher School, Master of Arts Thesis, 2009), Available at: <http://repository01.lib.tufts.edu:8080/fedora/get/tufts:UA015.012.075.00005/bdef:TuftsPDF/getPDF/>.

X لمزيد من المعلومات عن تاريخ هيمنة شركات النفط الأميركية على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين يمكن الرجوع إلى: عصام إسماعيل، «هيمنة الشركات الأميركية في حوض قزوين،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 109-137.

X أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 181.

X درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص 318.

X أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 181-182.

X Özden Zeynep Oktav, «American Policies towards the Caspian Sea and the Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline,» Perceptions (Spring 2005), p. 21.

X لمزيد من المعلومات عن مشروع خط أنابيب النفط الخام باكو - تبليسي - جيهان وتطوراته يمكن الرجوع إلى: جانك بالا، «تركيا ومشاريع الطاقة في بحر قزوين،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 87-97.

X Mamuka Tsereteli, «Connecting Caspian Gas to Europe: No Large Scale Infrastructure Development in Near Future,» Turkish Policy Quarterly, vol. 9, no. 2 (2009), p. 49.

X فرح الزمان أبو شعير، «إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ،» موقع مركز الجزيرة للدراسات، 3/2/2013، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm>.

X سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين، ص 46.

X ثابت، «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر،»، ص 26.

X درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 69.

X سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين،» ص 46.

X خديجة عرفة محمد أمين، «إيران وآسيا الوسطى،» في: التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ([القاهرة]: المركز المصري للدراسات السياسية السياسية والتنموية؛ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2002)، ص 247.

X مايكل كلير، دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 263.

X Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» p. 30.

X المصدر نفسه، ص 32.

X Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» p. 31.

X كلير، دم ونفط، ص 264.

X أحمد بيضون [وآخ.]، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 23 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 241.

X جليلي وكيلنر، «أنابيب النفط وخطوط نقله،» ص 62.

X Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» p. 33.

X درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص 326.

X أبو شعير، «إيران وبحر قزوين».

X Mammadov, «Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region: Azerbaijan's Challenges».

X سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين،» ص 61.

X Bahgat, American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea, pp. 160-166.

X Robert A. Manning, «The Myth of the Caspian Great Game and the New Persian Gulf,» The Brown Journal of World Affairs, vol. 7, Issue 2 (Summer/Fall 2000), pp. 19-23.

X سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين،» ص 54.

X Mehdi Parvizi Amineh, «Caspian Energy: A viable alternative to the Persian Gulf?» European Institute for Asian Studies (EIAS), November 2003, p. 17.

خاتمة

هدَفَ الكتاب إلى بحث تأثير الحاجة الأميركية إلى توفير حاجاتها من الطاقة بصورة كافية وآمنة في ظل تنامي حاجاتها من الطاقة لمواكبة نموّها الاقتصادي على السياسة الخارجية الأميركية، وكذلك حدود التأثير خلال إدارتي بوش والفترة الرئاسية الأولى لأوباما. ففي ظل اعتماد الولايات المتحدة على الخارج في تلبية حاجاتها من مصادر الطاقة، ولا سيما مع إخفاق المحاولات الأميركية كلها لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج، مع الاستثمار في الطاقة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي والسواحل الأميركية؛ يتزايد التنافس الدولي من القوى الصاعدة التي أضحى أمن الطاقة على برامجها الوطنية؛ للمحافظة على الطفرة الاقتصادية التي تُحققها، وعلى ارتفاع معدلات التنمية فيها؛ بما يُمكّنها من القيام بدور على الصعيد الدولي، في وقت تواجه فيه المناطق التقليدية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية تؤثر في إنتاجها، وبالتبعية في وارداتها، بما يؤثر في الداخل الأميركي، خصوصًا مع صعوبة الخيارات والبدائل الأميركية وارتفاع تكلفتها.

تنطلق فرضية الكتاب الرئيسة من أنه مع استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الخارج لتوفير حاجاتها من مصادر الطاقة فإن ذلك يزيد من تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية. وكلما زاد اعتماد الدولة على الخارج في تلبية حاجاتها من الطاقة؛ سعت إلى تسخير سياساتها الخارجية، واستخدام الأدوات كلها، وتنويع مجالات التحرك في سياساتها الخارجية، بما يضمن تحقيق أمن الطاقة بها، حتى لو تطلب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية، وتطويعها بما يخدم هذا الهدف. وسعى (الكتاب) إلى اختبار هذا التأثير في السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين، باعتبارها منطقة واعدة سيكون لها مستقبل ودور في تحقيق أمن الطاقة الأميركي، بحسب كثير من تصريحات مسؤولي إدارة بوش (الابن)، وعلى رأسهم نائبه ديك تشيني الذي قال عن منطقة بحر قزوين أنها منطقة واعدة، وستكون منطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة؛ لأن الغاز والنفط فيها لا يخضعان لسيطرة منظمة أوبك.

ارتكز الكتاب في توضيحه العلاقة بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية

الأميركية على مفهوم «أمن الطاقة» الذي أضحى أحد أهم المفاهيم الأمنية الجديدة التي أوْلتها الدراسات الأمنية أهمية، في ظل التطور الحادث فيها خلال تسعينيات القرن المنصرم، وإيلائها أهمية لمفاهيم غير عسكرية أكثر تعقيدًا، مقتربة من المفهوم الليبرالي للأمن، ومبتعدة عن المفهوم الواقعي الذي يركز على التهديد العسكري. وأضحى مفهوم أمن الطاقة مفهومًا مركزيًا في مجال العلاقات الدولية مع تزايد الصراع الدولي - الذي يتوقع أن يأخذ بُعدًا عسكريًا - على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها، وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة. وأصبح المفهوم ينطوي على عدد من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة الذي أضحى مؤخرًا مصطلحًا واسعًا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة؛ لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموّها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو، وتعزيز المكانة الدولية.

كان مفهوم «أمن الطاقة» في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته معنيًّا بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط فحسب، ولا سيما بعد أزمتي 1973 و1979. وكان هذا المفهوم ذا نظرة ضيّقة تركز على إمدادات الطاقة. لكنه أضحى في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات، مفهومًا ذا معنى أكثر شمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تعرقل إمداداتها، مثل: العمليات الإرهابية التي أصبحت إحدى المهددات لأمن الطاقة العالمي وللدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، وكذا البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة وإمداداتها، وتنظيم سوق الطاقة العالمية، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة.

لا يعني تركيز الجزء الأكبر لمفهوم «أمن الطاقة» في المخاوف بشأن إنتاج النفط والغاز الطبيعي والكمية المعروضة منهما في سوق الطاقة العالمية على الأبعاد الخارجية لسياسة الطاقة؛ اختزال المفهوم في أمن إمدادات النفط والغاز الطبيعي؛ لأن استخدام مصادر الطاقة الأخرى المتجددة - مثل الطاقة النووية - لا يقل أهمية في تعزيز أمن الطاقة للدول، ويثير هواجس تتعلق بالمفهوم أيضًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن أهمية موارد النفط والغاز

الطبيعي بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي تجعل هاتين السلعتين المصدر الرئيس للمنافسات والتوترات والأزمات السياسية، وحتى الصراعات المرتبطة بالطاقة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

سيكون لأهمية قضايا أمن الطاقة المتزايدة عدد من الارتدادات الجيوسياسية، حيث سيؤدي التركيز العالمي على أمن الطاقة إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للمناطق الاستراتيجية كلها الغنية بالطاقة (باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي). وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط لن تظل هي المنطقة الاستراتيجية في منظومة أمن الطاقة العالمي، وأنها ستظل تسيطر على الاهتمام العالمي، بل ستنافسها دول في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، بوصفها مناطق يمكن أن تشهد توترات وصراعات محتملة في العقود القادمة.

مع التغير المستمر في تهديدات أمن الطاقة بات من الضروري إعادة التفكير في السياسات الوطنية والدولية لأمن الطاقة، ولا سيما ذات النزعة القومية. وبصرف النظر عن احتمالية أن تؤدي إلى نزاعات، فإنها ليست وصفة جيدة من أجل التعامل مع متطلبات أمن الطاقة العالمي. ويمكن للتعاون الدولي من خلال مؤسسات دولية معنية بقضايا أمن الطاقة أن يؤدي إلى مزيد من الثقة، وإلى تقليل حدة التوترات بين الجهات الفاعلة الرئيسة في سوق الطاقة العالمية، الأمر الذي من شأنه تحسين الأمن المستقبلي لإمدادات الطاقة إلى الأطراف جميعهم. لذا كثير من المؤسسات المعنية بقضايا أمن الطاقة مثل الوكالة الدولية للطاقة (IEA) هي الأخرى بحاجة إلى إعادة النظر والسعي إلى تجديد عضويتها لتضم القوى الناشئة (الصين والهند)، وإحداث تغيير في استراتيجيتها وفكرها، حيث إن اقتصار مهمتها على الردود الدولية فحسب في حال تعرقلت إمدادات الطاقة لم يعد ملائمًا للتعامل مع هيكلية أسواق الطاقة العالمية التي تهددها تحديات جديدة لأمن الطاقة، والتي هي بحاجة إلى ردات فعل جماعية جديدة.

احتل مفهوم «أمن الطاقة» أهمية خاصة لدى الإدارات الأميركية كلها، جمهورية كانت أم ديمقراطية، لا لكون الطاقة شريان الحياة الاقتصادية الأميركية، لكن أيضًا لأهميتها الاستراتيجية العالمية، ودورها في تحديد قوّتها ووضعها العالمي، لذا لم يكن من المستغرب أن يُصبح أمن الطاقة وتأمين الحاجات الأميركية من مصادر الطاقة - ولا سيما النفط والغاز الطبيعي - أحد الاهتمامات الأساسية في أجندة مختلف الإدارات الأميركية المتعاقبة، بل تعتبره عنصرًا مؤثرًا في الأمن القومي الأميركي. فترى إدارتا بوش وأوباما أن

الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأميركي سيجعلها خاضعة لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي الطاقة التي تعارض المصالح الأميركية.

يُؤثر في المفهوم الأميركي لأمن الطاقة، ومن ثم السياسات والتوجهات التي تتبناها الولايات المتحدة الأميركية؛ عدد من المحددات الخارجية وأخرى داخلية أميركية. تلك المحددات لها كبير الأثر في تشكيل الرؤية والتصورات الأميركية لأمن الطاقة الأميركي، في مقدمها تزايد الاستهلاك العالمي من الطاقة؛ فالطلب العالمي على الطاقة باختلاف مصادرها وأنواعها يرتفع بوتيرة متزايدة طوال العقد الماضي من القرن الحادي والعشرين، مع توقعات دولية بأن الطلب العالمي على الطاقة في تزايد مستمر مع الطفرة الاقتصادية والتنموية في الدول الصاعدة بقوة على المسرح الدولي، إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، ما يؤثر في الاقتصاد الأميركي وفي أسعار الوقود في وقت تمر فيه الولايات المتحدة بأزمة اقتصادية ومالية على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصاد الأميركي في منتصف عام 2008، إضافةً إلى تزايد الهجمات الإرهابية على المنشآت النفطية وإمدادات الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، ولا سيما أن استهداف مناطق الإنتاج وخطوط النقل صارت أحد أهداف الجماعات الإرهابية، إضافة إلى التهديد الإيراني بغلق مضيق هرمز، ما يهدد الإمدادات الأميركية والدولية من منطقة الخليج العربي.

إلى جانب المحددات الخارجية التي تُؤثر في التصور الأميركي لأمن الطاقة؛ هناك عدد من المحددات الداخلية الأميركية التي تؤثر - أيضًا - بصورة كبيرة في السياسات والتوجهات الأميركية لأمن الطاقة، والتي يرتبط الجزء الأكبر منها بالاستهلاك الأميركي الذي هو في نمو وارتفاع مستمرين، لتلبية ثورتها الصناعية، ونموّها الاقتصادي، والنمط الاستهلاكي المتزايد لمواطني الولايات المتحدة التي تُعد أكبر مستهلك للنفط في العالم؛ حيث تستهلك ما يقدر بنسبة 25 في المئة من الإنتاج العالمي.

كان لتوجهات أعضاء إدارة بوش وخلفياتهم ومدى ارتباطهم بشبكة علاقات بعمالقة صناعة الطاقة في الولايات المتحدة؛ تأثير في التصور الأميركي لأمن الطاقة. ولم يشهد التاريخ الأميركي تداخلًا في المصالح بين الإدارة الأميركية ومجمع اللوبي النفطي مثل الذي شهدته إدارتا بوش (الابن)، خصوصًا الأولى منها، حيث تولّى عدد من المرتبطين بعلاقات باللوبي النفطي مناصب عليا فيها. ويؤثر اللوبي النفطي الأميركي في صنّاع القرار الأميركي من

خلال تبرعاتهم للمرشحين، سواء لانتخابات الرئاسة أم الكونغرس، وهذا ما بدا جليًّا إبان الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 2000.

تعززت مكانة مفهوم أمن الطاقة في سياسة إدارة بوش بعد التقرير الذي أعدّه فريق العمل النفطي داخل هذه الإدارة وعلى رأسهم نائب الرئيس تشيني الذي أشار إلى «ضرورة زيادة الكميات المعروضة من الطاقة، فمن دون ذلك قد تواجه الولايات المتحدة تهديدًا جديًا لأمنها القومي».

تبنت إدارتا الرئيسين الأميركيين بوش وأوباما هدف تحقيق أمن الطاقة الأميركية اعتمادًا على شقين: الأول داخلي يركز على الاستثمار في الطاقة البديلة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي أميركيًا. والثاني خارجي يركز على تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة خارجيًا عمومًا ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتنويع مصادر الطاقة الأميركية، وتأمين مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وطرق إمداداتها.

تواجه كثير من مناطق الطاقة التقليدية ذات الوفرة النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأميركية في تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة، من منطقة الخليج العربي، مرورًا بمنطقة حوض بحر قزوين التي ينظر إليها المسؤولون الأميركيون على أنها منطقة واعدة وخليج عربي جديد، وصولًا إلى نيجيريا وأنغولا اللتين تُعدّان المصدرين الأكثر استعدادًا للمستقبل في أفريقيا تحديات جمة تؤثر في إمداداتها من الطاقة إلى السوق العالمية، وبالتبعية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وتتنوع تلك التحديات بين تحديات سياسية تتمثل بوجود أنظمة حكم غير ديمقراطية تُفاوض الولايات المتحدة على النفط مقابل الحفاظ على أنظمتها السلطوية في تحدٍّ واضح للقيم والمبادئ الأميركية في الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى التعاون مع تلك الأنظمة من أجل مصالحها، ما يجرّها إلى الصراعات السياسية التي تشهدها تلك الدول، ويجعل شعوب تلك الدول تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها سندًا جشعًا للدكتاتورية، لا حاملة لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًا. وهناك تحديات أمنية تتمثل في الصراع في شأن الحدود، فكثير من الدول ذات الوفرة النفطية بينها وبين دول الجوار صراعات في شأن الحدود. فليس هناك اتفاق على الحدود المرسومة، إلى جانب الحركات الانفصالية والصراعات الإثنية.

دفع تولي مسؤولين ذوي صلات قوية بكبرى شركات الطاقة الأميركية بإدارة الرئيس بوش (الابن) الإدارة إلى إعطاء أهمية للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأميركي. الأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية

الأميركية خلال فترتَيْ بوش؛ إذ مزجت سياسات الطاقة لإدارته بين القوة العسكرية في الحرب على الإرهاب وأمن الطاقة بتأمين مصادر الطاقة الخارجية وإمداداتها. وباسم الأمن القومي استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لتأمين حرية الوصول إلى مصادر الطاقة الخارجية عمومًا، والنفط على وجه الخصوص، ولحماية الموردين الرئيسيين سواء من ثورات داخلية أم من هجوم خارجي. ونتيجة ذلك عملت الولايات المتحدة بقوة على زيادة مساعداتها العسكرية إلى أصدقائها منتجي الطاقة، ولا سيما في منطقة الخليج العربي، خصوصًا المملكة العربية السعودية، وأرسلت قوات قتال إلى المناطق ذات الوفرة في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها في تلبية حاجاتها الآنية والمستقبلية من الطاقة، وعملت بقوة على زيادة مساعداتها العسكرية للدول المنتجة.

يكلف نشر القوات الأميركية في المناطق ذات الوفرة في مصادر الطاقة آلاف الأرواح الأميركية ومليارات الدولارات، ما يسبب استنزافًا كبيرًا في موارد الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ولا سيما إذا وضعنا في الاعتبار العجز في الميزانية الفدرالية، والحاجة المُلحّة إلى كبح جماح الإنفاق الحكومي، والحديث عن خفض ميزانية الدفاع والإنفاق العسكري الذي يواكبه تصاعد الحديث داخل إدارة أوباما عن أن زيادة الإنفاق العسكري الأميركي والتحركات الأميركية خارجيًا تؤثر في الإنفاق الأميركي على الصحة والبِنَى التحتية والتعليم التي هي المصدر الرئيس والأساس للقوة الأميركية خارجيًا.

إلى جانب استخدام إدارة بوش القوة العسكرية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية الأميركية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة، وكذا المنشآت وإمدادات الطاقة إلى السوق العالمية عمومًا، والأسواق الأميركية خصوصًا؛ فإنها تبنت سياسة خارجية ناشطة هدفت بصورة رئيسة إلى التوجه نحو مناطق جديدة ذات وفرة في مصادر الطاقة كبديل من المناطق التقليدية مثل منطقة الخليج العربي التي كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة، لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأميركي على الطاقة المستخرجة منها. لذا توجّهت الولايات المتحدة إلى الدول الأفريقية ذات الوفرة من الاحتياطيات النفطية، وإلى منطقة بحر قزوين أيضًا. وقامت بتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة الطاقة، مع نشاط دبلوماسي لحل النزاعات والصراعات في هذه الدول التي من شأنها تهديد إنتاجها من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والدول المستهلكة

الطاقة بصورة رئيسة.

في ظل صعوبة استقلالية الطاقة الأميركية واستحالتها، وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة؛ اقترح كثيرون أن تستمر الولايات المتحدة في استيراد الطاقة من الخارج، لكن بشروط أميركية ترفض أي شروط أخرى في شكل التزامات دبلوماسية كانت أم أمنية. وأن تكون سياسات الطاقة الأميركية مقيّدة بالقيم والمبادئ الأميركية في ضوء المصالح الأميركية طويلة الأمد التي تقوم على رفض التضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل مع الأنظمة الاستبدادية.

في حقيقة الأمر، هذه المطالب مثالية إلى أبعد حد، حيث لا تستطيع الولايات المتحدة التضحية بمصالحها المتمثلة في استيراد النفط الخارجي من دول بعينها لأن أنظمتها سلطوية تنتهك حقوق الإنسان، أو أنها ستضغط على الأنظمة التي تستورد منها الطاقة لاحترام حقوق الإنسان وتبنّي القيم الديمقراطية، نظرًا إلى تدخل قوى وجماعات مؤثرة داخل الولايات المتحدة في عملية صنع القرار الأميركي - المعقّد والمتشابك عند صوغه - خصوصًا اللوبي النفطي والمركب الصناعي العسكري اللذين تتلاقى مصالحهما في استمرارية التعاون الأميركي مع تلك الدول، واستمرار الاعتماد الأميركي على النفط المستورد خارجيًا. فضلًا عن مثالية إعلاء الولايات المتحدة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضحية بأمن الطاقة الوطني الذي سيؤثر في الداخل الأميركي وقوّة أميركا الاقتصادية، خصوصًا في ظل التنافس الدولي بين القوى الدولية الصاعدة - وفي مقدمها الصين - للسيطرة على مصادر الطاقة خارجيًا من أجل ثورتها الاقتصادية والتنموية التي تُمكّنها من القيام بدور فاعل ومؤثر في المسرح الدولي، ومنافسة الولايات المتحدة على المكانة والدور عالميًّا.

إن الحديث الأميركي عن توافر احتياطيات ضخمة من النفط الصخري والغاز الصخري، واستخراج النفط الأميركي لن يترك أثرًا يُذكر في السوق العالمية، لأن احتياطي النفط الأميركي لا يتجاوز 3 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، في حين يستهلك الأميركيون نحو 25 في المئة من النفط العالمي، ويعتمدون على أكثر من 65 في المئة من الطاقة من النفط الخارجي. لذا من الصعوبة أن تعتمد الولايات المتحدة على نفسها في توفير النفط. وفي حال نضوب النفط الأميركي فإن الولايات المتحدة ستتجه مرة أخرى إلى الخارج لتلبية حاجاتها من الطاقة. فالتنقيب عن الطاقة لا يمثل خيارًا لحل أزمة الطاقة الأميركية على المدى الطويل، لكنه قد يكون حلًا

ناجحًا على المدى القصير. وفي ظل صعوبة تعويض الحاجات النفطية الأميركية من مصادر داخلية أميركية، وتنامي الرغبة في تقليل الاعتماد على الطاقة الخارجية لارتفاع تكلفتها أميركيًا؛ فإن الحل يتمثل في خفض الاستهلاك الأميركي من النفط المستورد من الخارج، وهنا تُطرح استراتيجية من أربعة عناصر رئيسة تتمثل في: تحسين كفاية وقود المركبات المتوافرة في الأسواق الأميركية، وإدخال وقود غير نفطي (خصوصًا الإيثانول) للمحرّكات الموجودة، وإدخال أشكال جديدة ومحسّنة لتسيير السيارات، خصوصًا المحركات الهجينة والخلايا التي تعمل بقدرة الهيدروجين، وأخيرًا الاستخدام الواسع للنقل الجماعي.

لم يكن الاهتمام الأميركي بتنوّع إمدادات الولايات المتحدة من الطاقة هو الهدف الوحيد للتوجه الأميركي إلى منطقة بحر قزوين، حيث هدفت واشنطن من وجودها هناك بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 إلى السعي لاحتواء القوى ذات النفوذ الإقليمي في المنطقة، فنجدها قامت بمحاولات عدة تهدف إلى إيجاد علاقات تعاون ومصالح مشتركة مع روسيا تهدف من ورائها إلى تحجيم دور هذه الأخيرة والحد من دعم علاقاتها مع باقي الدول المُطلّة على بحر قزوين والمستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي، حيث تأتي فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين عبر تركيا بعيدًا عن روسيا بنتائج عدة أهمها محاولة إضعاف هيمنة روسيا وسيطرتها على هذه المنطقة التي كانت جزءًا منها لمدة طويلة، والغنية بمواردها النفطية، ما يترتب عنه رفع يد روسيا عن احتكارات النفط. إضافة إلى هدف تعزيز أمن الطاقة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها واستقلال طاقة دول بحر قزوين بضمان التدفق الحر للنفط والغاز القزويني إلى الأسواق العالمية؛ هدفت الولايات المتحدة من وجودها في بحر قزوين إلى تدعيم استقلالية وازدهار دول بحر قزوين الجديدة التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول المستقلة. والتخفيف من حدة الصراعات الإقليمية من خلال بناء الروابط الاقتصادية بين الدول الجديدة في منطقة بحر قزوين، وتعزيز الفرص التجارية للولايات المتحدة والشركات النفطية الأميركية في منطقة بحر قزوين.

شهدت الأعوام الأخيرة تراجعًا للدور الأميركي في منطقة بحر قزوين، لذا على الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة أوباما إعادة النفوذ الأميركي في بحر قزوين بتبني سياسات جديدة في المنطقة تعترف بالوجود الروسي والمصالح

الصينية التاريخية والاستراتيجية في المنطقة، والتركيز في المديين الطويل والمتوسط على حل المشكلات التي تمر بها دول المنطقة من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين القوى الفاعلة في المنطقة، مع التركيز في المدى الطويل على تعزيز جهد التحول والانتقال السياسي والاقتصادي في دول المنطقة. فالولايات المتحدة تتمكن من تحقيق الكثير في منطقة بحر قزوين من خلال التركيز والاعتماد على الإصلاح العسكري وبناء القدرات العسكرية لدول بحر قزوين أكثر من الاعتماد على تشكيل وتكوين التحالفات العسكرية.

على الرغم من تفاوت التقديرات المتعلقة بالمخزون النفطي في بحر قزوين، فإن المنطقة تعاني مشكلات سياسية جمة تعوّق فعليًا عملية توصيل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق العالمية، تبدأ تلك المشكلات بعدم اتفاق دوله الخمس على تحديد المفهوم القانوني لاقتسام ثروات البحر، ما يجعل المنطقة - على الرغم من غِناها النفطي - متراجعة عن مناطق نفطية أخرى تلقى قبولًا عالميًا للتعامل معها مثل فنزويلا وبحر الشمال. وتنتهي هذه المشكلات بالنزاعات العرقية والسياسية بين الشعوب المطلة عليه من جهة، وكذلك بالتدخلات الدولية ذات المصالح الاستراتيجية النفطية من جهة أخرى. لذا، فإن فرضية أن تحل منطقة بحر قزوين - التي تحدّث عنها عدد من المسؤولين الأميركيين خلال فترة بوش (الابن) على أنها خليجٌ ثانٍ - محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة فرضية غير صحيحة، ويصعب تحقيقها لعدد من الأسباب التي يأتي في مقدمها: استقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج قياسًا إلى منطقة حوض بحر قزوين، وسهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة (الإنتاج) إلى السوق الدولية قياسًا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة، وارتفاع تكلفة استخراج النفط من منطقة بحر قزوين مقارنة بتكلفة استخراجه من منطقة الخليج العربي، وتعدد الجهد الذي تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية؛ حيث تسعى جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية بمجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية.

على الرغم من تفاوت التقديرات في شأن احتياطيات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتًا كبيرًا لاختلاف المصادر المقدّرة؛ فإن الكثير من تلك الأرقام توضح صعوبة توقع وجود منافسة بين المنطقتين في سوق الطاقة العالمية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة لا تهتم الاهتمام الكافي بزيادة الإنتاج من منطقة بحر قزوين باعتبارها وسيلة لتقليل وجودها الأمني

المكلف في منطقة الخليج، وأن أي التزامات أمنية في منطقة بحر قزوين للحصول على النفط بمنزلة إضافة لا بديلًا من التزاماتها تجاه دول الخليج العربي التي تُمثل ثقلًا مهمًا جدًا في سوق الطاقة العالمية، على الرغم من المحاولات السياسية وفي أحيان أخرى الاقتصادية المطالبة بتحييد هذا الثقل الذي يعني أن منطقة الخليج العربي ستكون المورد الرئيس للنفط إلى الولايات المتحدة والسوق العالمية طوال عقود القرن الحالي على مستويي الإنتاج والاحتياطي العالمي، وأن أمن الطاقة الأميركي بات أكثر ارتباطًا بمنطقة الخليج وليس بعيدًا عنها كما كان يُتوقَّع داخل الولايات المتحدة وخارجها. لذا فإن الحديث عن خليج عربي آخر في منطقة بحر قزوين ليس إلا فرضية غير صحيحة.

خلاصة القول، كان تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية أكثر وضوحًا في إدارتي بوش منها من الإدارة الأولى للرئيس أوباما، حيث غاب تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية لأربعة أسباب:

- السبب الأول: معارضة أوباما سياسات بوش الخارجية والتدخلات العسكرية خارجيًا، خصوصًا الحرب الأميركية على العراق التي اعتبرها «حربًا اختيارية» لا «حرب ضرورة»، وكان لها تأثير كبير في الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي؛ لذا دعا أوباما إلى سحب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض.

- السبب الثاني: خلال فترة أوباما الأولى (2008-2012) لم يحدث أن تعرضت مصادر وإمدادات الطاقة الأميركية الخارجية لأي تهديد يفرض على الإدارة الأميركية التدخل لحمايتها.

- السبب الثالث: تركيز إدارة أوباما على الشق الداخلي لأمن الطاقة الأميركي، بزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في داخل الأراضي والسواحل الأميركية. وفي حقيقة الأمر؛ حققت إدارته نجاحات في هذا الشأن، ليتراجع تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، مع تقليل الاعتماد الأميركي على الطاقة المستوردة خارجيًا لتزايد إنتاج الولايات المتحدة واحتياطاتها من الغاز الصخري والنفط الصخري خلال العقود المقبلة، بحسب توقعات تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030.

- السبب الرابع: اعتماد إدارة أوباما في تحقيق أمن الطاقة الأميركية خارجيًا على تحركات سلفه بوش، حيث لم يَسْعَ أوباما إلى زيادتها، لكن إدارته استفادت من تحركات إدارة بوش الخارجية خلال فترتيها لتحقيق أمن الطاقة الأميركي.

المراجع

1- العربية

كتب

إبراهيم، إيمان محمود. الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين. القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006. (سلسلة الكتب الجديدة)

باكير، علي حسين. دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات: التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

بيضون، أحمد [وآخ.]. العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 23)

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007/2008. القاهرة: مركز البحوث الأفريقي، 2008.

التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي. [القاهرة]: المركز المصري للدراسات السياسية والتنموية؛ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2002.

ثابت، أحمد وخليل العناني. العرب والنزعة الإمبراطورية الأميركية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.

جليلي، محمد رضا وتيري كيليز. جيو - سياسية آسيا الوسطى. القاهرة: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002.

درويش، فوزي. التنافس الدولي على الطاقة في قزوين. القاهرة: مطابع غباشي، 2004.

رتليدج، أيان. العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟. ترجمة مازن الجندلي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

عبد الظاهر، محمود سعيد. الصراع في بحر قزوين: الدوافع والأبعاد. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002.

العناني، خليل. العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية. أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003.

كلير، مايكل. دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟. ترجمة أحمد رمو. بيروت: دار الساقي، 2011.

مرعي، نجلاء. النفط والدماء: الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا (السودان نموذجا). القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012.

مرقص، سمير. الإمبراطورية الأميركية: ثلاثية الثورة - الدين - القوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر. القاهرة: مكتبة الشروق، 2003.

مكنمارا، روبرت. جوهر الأمن. ترجمة يوسف شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

ميتكيس، هدى (محرر). العلاقات الآسيوية - الآسيوية. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

ميتكيس، هدى، وصدقي عابدين (محرران). قضايا الأمن في آسيا. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، 2004.

دوريات

أبو زيد، أحمد محمد. «كينث والتز: خمسون عامًا من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية.» المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 27، صيف 2010.

ـــــــ . «نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي.» المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 36، خريف 2012.

أحمد، صافيناز محمد. «ثروات بحر قزوين... تنافس دولى في وسط آسيا.» السياسة الدولية: العدد 159، كانون الثاني/يناير 2005.

إسماعيل، عصام. «هيمنة الشركات الأميركية في حوض قزوين.» شؤون الأوسط: العدد 109، شتاء 2003.

أمين، خديجة عرفة محمد. «مفهوم أمن الطاقة.» سلسلة مفاهيم: العدد 50، أيار/مايو 2008.

بالا، جانك. «تركيا ومشاريع الطاقة في بحر قزوين.» شؤون الأوسط: العدد 109، شتاء 2003.

بن عنتر، عبد النور. «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.» السياسة الدولية: العدد 160، نيسان/أبريل 2005.

بولاك، كينث. «الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط... رؤية أمريكية.» السياسة الدولية: العدد 175، كانون الثاني/يناير 2009.

ثابت، أحمد. «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر.» أوراق أسيوية: العدد 45، آب/أغسطس 2002.

جليلي، محمد رضا وتييري كيلنر. «أنابيب النفط وخطوط نقله.» شؤون الأوسط: العدد 109، شتاء 2003.

الحربي، سليمان عبد الله. «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر).» المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 19، صيف 2008.

حسن، حمدي عبد الرحمن. «إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا.» السياسة الدولية: العدد 173، يوليو/يوليو 2008.

ـــــــ . «التنافس الدولي في القرن الأفريقي.» السياسة الدولية: العدد 177، تموز/يوليو 2009.

ـــــــ . «العلاقات الصينية - الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟.» كراسات استراتيجية: المجلد 17، العدد 172، شباط/فبراير 2007.

الحماقي، يُمن. «النفط والتنافس الدولي في أفريقيا.» آفاق أفريقية: العدد 33، صيف 2009.

حمودة، عمرو كمال. «النفط في السياسة الخارجية الأميركية.» السياسة الدولية: العدد 164، نيسان/أبريل 2006.

خدوري، وليد. «البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية.» المستقبل العربي: السنة 35، العدد 408، شباط/فبراير 2013.

ـــــــ . «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط.» المستقبل العربي: السنة 35، العدد 410، نيسان/أبريل 2013.

دوبريانسكي، بولا. «طاقة نظيفة للمستقبل: حلول تستخدم الطاقة النظيفة.» سلسلة مواقف اقتصادية: تموز/يوليو 2006.

دياب، محمد. «الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز.» شؤون الأوسط: العدد 105، شتاء 2002.

زاده، بيروز مجتهد. «النظام القانوني لحوض قزوين.» شؤون الأوسط: العدد 109، شتاء 2003.

سالم، علاء. «الخليج العربي وبحر قزوين: أبعاد صراع المكانة داخل سوق الطاقة العالمي.» مجلة الدراسات الدبلوماسية: العدد 19، 2004.

سايمونز، بول. «أمن الطاقة كشراكة عالمية: حلول تستخدم الطاقة

النظيفة.» سلسلة مواقف اقتصادية: تموز/يوليو 2006.
ستراكة، نيكول. «الجهاد الاقتصادي: تحدٍّ أمني لإمدادات الطاقة العالمية.» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب: العدد 6، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
طاهر، أحمد. «استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/أبريل 2010.
طلعت، عبد المنعم. «القيادة الأمريكية في إفريقيا... الأبعاد والتداعيات.» السياسة الدولية: العدد 179، كانون الثاني/يناير 2010.
العاني، مصطفى. «إطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية.» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب: العدد 6، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
عبد الحميد، خالد أحمد. «المحدد النفطي في السياسة الأميركية تجاه القارة الأفريقية.» آفاق إفريقية: العدد 26، خريف 2007.
عبد العاطي، عمرو. «أمن الطاقة... تكلفة عسكرية متصاعدة.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/أبريل 2010.
ـــــــ . «تحسين الصورة الأميركية عربيًا مهمة الإدارة الأميركية الجديدة.» مجلة آراء حول الخليج: العدد 53، شباط/فبراير 2009.
ـــــــ . «الصورة الأميركية عربيًا.. بين نجاحات وإخفاقات الدبلوماسية العامة.» مجلة آراء حول الخليج: العدد 42، آذار/مارس 2008.
ـــــــ . «الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة.» السياسة الدولية: العدد 175، كانون الثاني/يناير 2009.
علي، خالد حنفي. «موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة.» السياسة الدولية: العدد 153، تشرين الأول/أكتوبر 2003.
ـــــــ . «الشركات العالمية. لعبة الصراع على الموارد في أفريقيا.» السياسة الدولية، العدد 169، تموز/يوليو 2007.
عمار، دينا. «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين. مسارات متنافسة.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/أبريل 2010.
العناني، خليل. «دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية.» السياسة الدولية: العدد 151، كانون الثاني/يناير 2003.
ـــــــ . «اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير.» السياسية الدولية: العدد 164، نيسان/أبريل 2006.
عنتر، محمد صابر. «التنافس الدولي على أفريقيا ودور الصين.» آفاق أفريقية: العدد 30، خريف 2008.

عوض، هدى. «الصين وتأمين الطاقة.» السياسة الدولية: العدد 164، نيسان/أبريل 2006.

كشك، أشرف محمد. «ارتفاع أسعار النفط واقتصادات دول الخليج.» السياسة الدولية: العدد 162، تشرين الأول/أكتوبر 2005.

الكواري، علي خليفة. «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها.» المستقبل العربي: السنة 12، العدد 127، كانون الأول/ديسمبر 1989.

ليغاري، فيريال. «شبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية - الآسيوية المقترحة: الدلالات الأمنية.» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب: العدد 6، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

محمد، عبد الله يوسف سهر. «دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق.» السياسة الدولية: العدد 170، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

محمود، أحمد إبراهيم. «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا.» ملف الأهرام الاستراتيجي: العدد 147، آذار/مارس 2007.

ـــــــــ . «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا.» آفاق أفريقية: العدد 27، شتاء 2008.

ـــــــــ . «العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط.» السياسة الدولية: العدد 154، تشرين الأول/أكتوبر 2003.

«مشروع خط أنابيب النفط عبر الجزيرة العربية.» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب: العدد 6، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

نوار، إبراهيم. «تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق.» السياسة الدولية: العدد 164، نيسان/أبريل 2006.

رسائل جامعية

أمين، خديجة عرفة محمد. «أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).

مرعي، نجلاء محمد. «تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بعد أحداث سبتمبر 2001: دراسة حالة السودان.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011)

2- الأجنبية

Books

African Oil: A Priority for U. S. National Security and African Development. Washington: Institute for Advanced Strategic & Political Studies symposium, January 2002.

Bahgat, Gawdat. American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea. Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2003.

Baylis, John, Patricia Owens and Steve Smith (ed.). The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2001.

Bellamy, Alex J. [et al.] (eds.). Security and the War on Terror. London; New York: Routledge, 2008.

BP. BP Energy Outlook 2030. London: BP, 2013.

______ . BP Statistical Review of World Energy 2013. London: BP, 2013.

Buzan, Barry. People, State and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post - Cold War Era. 2nd ed. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991.

______ and Lenne Hansen. The Evolution of International Security Studies. New York: Cambridge University, 2004.

Chufrin, Gennady (ed.). The Security of the Caspian Sea Region. New York: Oxford University Press, 2001.

Cordesman, Anthony. The Myth and Reality of Energy Independence. Washington, D. C: Center for Strategic and International Studies, 2013.

Crane, Keith [et al.]. Imported Oil and U. S. National Security. Santa Monica, CA: RAND Infrastructure, Safety and Environment: RAND National Security Research Division, 2009.

Elman, Colin and Miriam Fendius Elman (eds.). Progress in

International Relations Theory: Appraising the Field. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2003. (BCSIA Studies in International Security)

Genest, Marc A. Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relation. 2nd ed. Belmont, CA: Thomson/Wadsworth, 2004.

Goldstein, Joshua S. and Jon C. Pevehouse. International Relations. New York: Longman, 2007.

International Energy Agency. World Energy Outlook 2010. Paris: OECD/IEA, 2010.

Kegley, Charles W. and Eugene R. Wittkopf. World Politics: Trend and Transformation. New York: [Wadsworth Pub Co], 1999.

Keohane, Robert. After Hegemony: Cooperation and Disorder in the World Political Economy. New Jersey: Princeton University Press, 1984.

Morgenthau, Hans. Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace. 5th ed., rev. New York: Alfred Knopf, 1978.

Organization of the Petroleum Exporting Countries. World Oil Outlook 2010. Vienna: OPEC, 2010.

Reus-Smit, Christian and Duncan Snidal. The Oxford Handbook of International Relations. New York: Oxford University Press, 2008.

Rourke, John. International Politics on the World Stage. Boston: McGraw-Hill, 1998.

SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament and International Security. New York: Oxford University Press, 2007.

U. S. Energy Information Administration. International Energy Outlook 2013. Washington DC: EIA, 2013.

______ . International Energy Outlook 2010. Washington DC: EIA, July 2010.

______ . International Energy Outlook 2007. Washington DC: EIA, 2007.

United Nation Development Program (UNDP). Human Development Report 1994: New Dimension of Human Security. New York: UNDP, 1994.

Waltz, Kenneth. Theory of International Politics. Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1979.

World Bank Group. Energy Security Issues. Moscow; Washington DC: World Bank Group, 2005.

Periodicals

Alhajji, A. F. «What is Energy Security: Definition and Concept (3/5).» Middle East Economic Survey: vol. L, [no. 32], November 2007.

Brown, Marilyn A. [et al.]. «Assessing U. S. Energy Policy.» Daedalus: vol. 135, no. 3, Summer 2006.

Buzan, Barry. «Rethinking Security after the Cold War.» Cooperation and Conflict: vol. 32, no. 1, March 1997.

Daojiong, Zha. «China's Energy Security: Domestic and International Issues.» Survival: vol. 48, no. 1, Spring 2006.

Haass, Richard N. «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U. S. Dominance.» Foreign Affairs: vol. 87, no.3, May/June 2008.

Indyk, Martin. «Back to Bazaar.» Foreign Affairs: vol. 81, no. 1, Jan-Feb 2002.

Kalicki, Jan H. «RX for Oil Addiction: The Middle East and Energy Security.» Middle East Policy: vol. XIV, no. 1, Spring 2007.

Klare, Michael and Daniel Valman. «The African «Oil Rush» and US National Security.» The Third World Quarterly: vol. 27, Issue 4, May 2006.

Laruelle, Marlène and Sébastien Peyrouse. «The Militarization of the Caspian Sea: «Great Games» and «Small Games» over the Caspian Fleets.» China and Eurasia Forum Quarterly: vol. 7, no. 2, 2009.

Lee, Yusin. «Toward a New International Regime for the

Caspian Sea.» Problems of Post- Communism: vol. 52, Issue 3, May-June 2005.

Levi, Michael. «America's Energy Opportunity: How to Harness the New Sources of U. S. Power.» Foreign Affairs: vol. 92, no. 3, May/June 2013.

Manning, Robert A. «The Myth of the Caspian Great Game and the «New Persian Gulf.» The Brown Journal of World Affairs: vol. 7, Issue 2, Summer/Fall 2000.

Ndumbe, J. Anyu. «West African Oil, U. S. Energy Policy, and Africa's Development Strategies.» Mediterranean Quarterly: vol. 15, no. 1, Winter 2004.

Oktav, Özden Zeynep. «American Policies towards the Caspian Sea and the Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline.» Perceptions: Spring 2005.

Raphael, Sam and Doug Stokes. «Globalizing West African Oil: US 'Energy Security' and the Global Economy.» International Affairs: vol. 87, no. 4, 2011.

Rice, Condoleezza. «Campaign 2000: Promoting the National Interest.» Foreign Affairs: vol. 79, no. 1, January/February 2000.

Tsereteli, Mamuka. «Connecting Caspian Gas to Europe: No Large Scale Infrastructure Development in Near Future.» Turkish Policy Quarterly: vol. 9, no. 2, 2009.

Ullman, Richard. «Redefining Security.» International Security: vol. 8, no.1, Summer 1983.

Verleger, Philip K. «Forty Years of Folly: The Failure of U. S. Energy Policy.» The International Economy: Winter 2011.

Volman, Daniel. «The Bush Administration and African Oil: The Security Implications of U. S. Energy Policy.» Review of African Political Economy: vol. 30, no. 98, December 2003.

Western, Jon and Joshua S. Goldstein. «Humanitarian Intervention Comes of Age: Lessons from Somalia to Libya.» Foreign Affairs: vol. 90, Issue 6, November/December 2011.

Yergin, Daniel. «Ensuring Energy Security.» Foreign Affairs: vol. 85, Issue 2, March/April 2006

Zweig, David and Bi Jianhai. «China's Global Hunt for Energy.» Foreign Affairs: vol. 84, no. 5, September - October 2005.

Documents

National Energy Policy. «Report of the National Energy Policy Development Group.» Washington DC, May 2001.

The White House. «Blueprint for a Secure Energy Future: Progress Report.» Washington DC, March 2012.

______ . «National Security Strategy of Engagement and Enlargement.» Washington DC, February 1995.

______ . «The National Security Strategy of the United States of America.» Washington DC, May 2010.

______ . «The National Security Strategy of the United States of America.» Washington DC, March 2006.

______ . «The National Security Strategy of the United States of America.» Washington DC, September 2002.

Thesis

Mammadov, Ilgar «Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region Azerbaijan's Challenges.» (Tufts University, The Fletcher School, Master of Arts Thesis, 2009).

Reports and Research Papers

Acharya, Amitav. «The Periphery as the Core: The Third World and Security Studies.» Paper Prepared for Presentation at: Strategies in Conflict: Critical Approaches to Security Centre for International and Strategic Studies. Convened by the Centre for International and Strategic Studies, Toronto, York University, March 1995.

«Advanced Energy Initiative.» National Economic Council: February 2006.

«African Oil: A Priority for U. S. National Security and African Development.» Institute for Advanced Strategic & Political Studies

symposium: January 2002.

Amineh, Mehdi Parvizi. «Caspian Energy: A viable alternative to the Persian Gulf?» European Institute for Asian Studies (EIAS): November 2003.

Bilmes, Linda J. «The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets.» Harvard Kennedy School, John F. Kennedy School of Government, Faculty Research Working Paper Series RWP 13-006, March 2013.

«Black Sea and Caspian Sea Symposium II, Contanta, Romania.» National Defense Intelligence College: 21-22/5/200.

Dancs, Anita, Mary Orisich and Suzanne Smith. «The Military Cost of Securing Energy.» Massachusetts, National Priorities Project, October 2008.

Horsnell, Paul. «The Probability of Oil Mark Disruption: With an Emphasis on the Middle East.» Rice University, James Baker Institution for Public Policy, May 2000.

Kirshner, Jonathan. «Political Economy in Security Studies after the Cold War.» Cornell University Peace Studies Program. Occasional Paper 20, April 1997.

O'Hanlon, Michael E. «Right-Sizing Defense Cuts Budget.» Washington DC, Brookings Institution, 17/1/2013.

Sandalow, David. «Ending Oil Dependence Protecting National Security, the Environment and the Economy.» Brookings Institution, 2008.

Van der Linde, Coby. «Energy in Changing World: Inaugural Lecture.» Netherland: Institution of International Relation, December 2005. (Clingendael Energy Papers; 11)

هذا الكتاب

لا يزال النفط عصب الاقتصاد العالمي ولا سيما في الدول الصناعية الكبرى. غير أن هذه الدول باتت تعاني طلبًا متزايدًا على الطاقة، ونقصًا متراكمًا في المصادر في الوقت نفسه، ولم تتمكن مصادر الطاقة البديلة كالغاز الأحفوري من سد الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتراجع. ونشأت جراء هذه المشكلة نظريات شتى واستراتيجيات كثيرة لتأمين الموارد ولا سيما في أثناء الاضطرابات والحروب والثورات، وظهر في هذا السياق مفهوم "أمن الطاقة". وهذا الكتاب يبحث هذه المشكلة بالتحديد، ويتناول اتجاهات المنافسة الدولية على مصادر الطاقة، ويستنتج أن الولايات المتحدة لن تتمكن من تأمين مواردها كلها حتى في حال التحول إلى النفط والغاز الأحفوريّين، وستظل معتمدة على نفط الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة، الأمر الذي سيجعل مناطق إنتاج النفط في العالم أكثر أهمية جيوسياسيًا واستراتيجيًا، ما يعرّض المنطقة العربية لمنافسة كبيرة من الدول النفطية الأخرى. ويخلص الكتاب إلى أن نفط قزوين لن يكون بديلًا من نفط الخليج العربي.

عمرو عبد العاطي

حاز الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وعمل باحثًا مشاركًا في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ومدير تحرير موقع "تقرير واشنطن" التابع لمعهد الأمن العالمي في واشنطن، ومسؤولًا عن البحوث في المركز العربي – الأميركي للترجمة والبحوث في واشنطن، وهو محرر مشارك في مجلة **السياسة الدولية** التي تصدرها مؤسسة الأهرام في القاهرة. متخصص بالشؤون الأميركية، خصوصًا العلاقات الدولية وقضايا السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

السعر: 8 دولارات



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ISBN 978-614-445-005-5

